جواد سليمان الجعبري

خطة الفصل الاسرائيلية

١٩٩٥



ورقة اعلامية

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس

جواد سليمان الجعبري

خطة الفصل الإسرائيلية

١٩٩٥

ورقة إعلامية





PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية



الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، PASSIA، مؤسسة أكاديمية أهلية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف إعداد بحوث وعقد ندوات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني وإطارها القومي وأبعادها الدولية، والإسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية.

إن ما ورد في هذه الورقة الإعلامية من آراء وأفكار، يعبر عن اجتهاد ووجهة نظر الباحث الشخصية، ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، أو العاملين فيها. وقد قام الباحث المحامي جواد سليمان الجعبري من القدس، بتقديم هذه الورقة الإعلامية لبرنامج البحوث في الجمعية، الذي يبرز التعددية الفكرية والمنهجية في إعداد البحوث والذي تدعمه مؤسسة فريدريخ ايبرت الألمانية.

الطبعة الأولى- تموز (يوليو) ١٩٩٥
الطبعة الثانية- شباط (فبراير) ٢٠٠١

Jawad Ja'abari
Israeli Disengagement Plan 1995
Information Paper

First Edition- July 1995
Second Edition- February 2001

Tel: 972-2-6264426, Fax: 972-2-6282819

تلفون: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢ فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢
E-mail: passia@palnet.com
Website: http://www.passia.org
PO Box 19545, Jerusalem

المحتويات

مقدمة

اصطلاح «خطة الفصل» أطلق في إسرائيل للمرة الأولى في الأيام الأولى من العام ١٩٩٥، وجاء كرد فعل على العمليات المسلحة التي شهدتها بعض المدن داخل إسرائيل، حيث أسفر تفجير عدد من المركبات المفخخة عن مصرع عشرات الإسرائيليين آنذاك، وكان وزير الأمن الداخلي الأسبق موشه شاحال هو الذي بلور هذه الخطة وذلك استناداً على توجيهات رئيس الحكومة الإسرائيلي في ذلك الحين اسحق رابين.

وبعد مصرع اسحق رابين على يد متطرف يهودي، وتولي شمعون بيرس مؤقتاً رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع، تراجع الحديث عن خطة الفصل، إلا انه بعد تصاعد حمّى المعركة الانتخابية في إسرائيل، برزت خلافات في الرأي داخل قيادة حزب العمل حول الطريقة التي سيسلكها الحزب في عرض خطة الفصل أمام الجمهور الاسرائيلي. وفي حين رأى البعض داخل هذه القيادة بأنه يتوجب على الحزب التقدم بهذه الخطة باعتبارها خطة للتسوية الدائمة مع الفلسطينيين، إلا أن شمعون بيرس كان يرى بأن هذه الخطة تتعارض مع رؤياه حول الشرق الأوسط الجديد، وبالتالي فإنه يفضل النظر إلى هذه الخطة كأمر مؤقت، اقتضته الحاجة لتثبيت الوضع الأمني.

وخلافاً لبيرس فإن أيهود باراك، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية، كان يرى بان الفصل هو سياسة استراتيجية بعيدة المدى، وأن هذه الخطة تخدم مصلحة الشعبين، كما كان يرى بأن الطوق الأمني المفروض على المناطق الفلسطينية المحتلة، هو جزء من عملية الفصل، وأنه يتوجب المضي في فرض هذا الطوق باعتباره يخدم اعتبارات إسرائيل الأمنية.
ومع أن حكومة شمعون بيرس لم تتخذ قراراً رسمياً بتنفيذ خطة الفصل، إلا أن قرار هذه الحكومة القاضي بفرض سياسة «الطوق الأمني» على المناطق الفلسطينية المحتلة، كان ينظر اليه من قبل المراقبين على أنه وسيلة غير مباشرة لتنفيذ الفصل.

هذا وكانت حكومة بيرس وكذلك الحكومات التي جاءت بعدها، قد استغلت سياسة «الطوق الأمني» بهدف تمرير المخططات الإسرائيلية التوسعية والرامية لتهويد مدينة القدس وتقطيع أوصال الضفة الغربية وفصل جنوب الضفة عن شمالها، بهدف الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه.

وجاءت هذه السياسة منسجمة مع أطماع إسرائيل التوسعية، ومع رغبة قادة إسرائيل في إعادة رسم حدود الضفة والقطاع بما يتلاءم وأحلامهم التوسعية ورغم أن المدافعين عن خطة الفصل كانوا يصرون على الادعاء، بان الهدف من الخطة أمني محض، ويتمثل في حماية الإسرائيليين،

إلا أن كبار المعلقين السياسيين والعسكريين في إسرائيل كانوا يؤكدون على أن الهدف الأمني ليس سوى ستارا لإخفاء الهدف الأساسي والحقيقي المتمثل برسم الحدود من جانب واحد.

وبعد تولّي زعيم الليكود السابق بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل، استمرت إسرائيل في فرض الطوق الأمني على المناطق المحتلة، إلا أن حكومة نتنياهو لم تقم بخطوات ملموسة لتطبيق خطة الفصل التي كانت قد تبلورت في عهد حكومة رابين، إلا أنه بعد هزيمة نتنياهو في الانتخابات وصعود أيهود باراك إلى سدة الحكم، تصاعدت وتيرة الحديث عن هذه الخطة، كما بدأت حكومة باراك بإجراءات على الأرض لتطبيق فصل أحادى الجانب، ولكن بدون الإعلان رسمياً عن ذلك. وعلى الرغم من أن حكومة باراك اختطت منذ قيامها نهجاً يتمثل بعدم الإعلان عن أية خطوات تعتزم تنفيذها على أرض الواقع داخل المناطق المحتلة، إلا أن الصحافة الإسرائيلية كانت تكشف يوميا عن القرارات التي كان يجري طبخها في ديوان رئيس الحكومة وفي وزارة الدفاع الإسرائيلية، وفي قيادة الجيش الإسرائيلي، ويستفاد من التقارير التي أوردتها الصحف العبرية في تشرين أول من العام ٢٠٠٠، أن باراك أصدر أوامره للجيش الإسرائيلي بتسريع عملية الانفصال عن السلطة الفلسطينية، واستنادا لهذه التقارير فإن الطاقم الإسرائيلي المكلف بإعداد خطة الفصل الأحادي الجانب، تبنّى اصطلاح «الحدود المتنفسة» للدلالة على خطة الفصل الجاري بلورتها داخل أروقة وزارة الدفاع، كذلك تلقى هذا الطاقم تعليمات تقضي ببلورة مفهوم حدودي يقرر فصلاً سياسياً واضحاً بين الدولتين من خلال السماح بنشاط اقتصادي ومدني مكثف بين الفئتين السكانيتين.

ومن أبرز الخطوات التي قام بها الجيش الإسرائيلي في إطار التنفيذ الصامت لخطة الفصل، نقل سبعة حواجز عسكرية إلى داخل الضفة الغربية شرقي «الخط الأخضر » تمهيداً لضم مساحات من أراضي الضفة الغربية ، وأشارت تقارير أوردتها الصحف العبرية في بداية كانون ثاني عام ٢٠٠١، إلى أن الجيش الإسرائيلي يرسم بصورة تدريجية الخطوط الدفاعية حول المستوطنات اليهودية القائمة على امتداد الخط الأخضر، وذلك في إطار خطة الفصل الأحادي الجانب، ونقلت هذه الصحف عن مصادر عسكرية رفيعة المستوى قولها أن هذه الإجراءات تحمل مدلولات بعيدة المدى، وأنها تمثل عملياً تنفيذاً على أرض الواقع لخطة الفصل الاسرائيلية.

هذا وقد كشفت صحيفة (هآرتس) النقاب في تقرير نشرته في الخامس عشر من كانون ثاني من العام ٢٠٠١عن المبادئ التي تستند عليها خطة الفصل الأحادي الجانب، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

– الهدف المركزي للخطة هو الحفاظ على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل من خلال انفصال ديموغرافي عن الفلسطينيين.

– الكتل الاستيطانية التي تعتزم إسرائيل ضمها إليها سوف تحاط بخطوط دفاعية قابلة للتحريك في المستقبل بهدف منع احتكاكات أمنيه.

– سوف يجري اتخاذ خطوات قانونية وإدارية كما سوف تقام بنية تحتية لربط كتل المستوطنات بإسرائيل.

– إسرائيل ستحتفظ لنفسها بحريّة العمل القصوى، رداً على إعلان فلسطيني أحادي الجانب بإقامة دولة فلسطينية، كما ستمتنع عن الإعلان المسبق عن رد فعلها.

– المستوطنات المعزولة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى مناطق أمنية واسعة في غور الأردن، سوف تبقى تحت السيطرة الاسرائيلية.

– إسرائيل ستمتنع عن اتخاذ خطوات غير قابلة للتراجع، ومن شأنها وضع عراقيل أمام التوصل إلى اتفاق مستقبلي.

– الرابطة الاقتصادية بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني سوف تستمر ضمن قيود أمنية الى حين إحراز اتفاق دائم.

وعلى الرغم من أن النهج الذي سوف يسلكه رئيس الحكومة الإسرائيلي المنتخب أريئيل شارون تجاه خطة الفصل ما يزال غير واضح، إلا أن شارون، حسبما ذكرت صحيفة (يديعون احرنوت) في أول مقابلة أجرتها مع شارون بعد فوزه في الانتخابات التي جرت في السادس من شباط عام ٢٠٠١، ضد مرشح حزب العمل أيهود باراك، كان قد تحدث في أحاديث مغلقة مع عدد من السياسيين المقربين له عن وحدة وطنيه تستند على الفصل الأحادي الجانب، بحيث تبقي إسرائيل لعرفات المناطق المصطلح على تسميتها بمناطق (أ) و (ب). واستناداً للصحيفة فقد قال المستوطنون اليهود لشارون بأنهم لا يُحبّذون هذه الفكرة إلا أنهم على استعداد لقبولها بسبب دعمهم للوحدة الوطنية.

ومع ذلك، فقد رفض شارون في معرض جواب خلال المقابلة المذكورة فكرة الفصل رفضاً مطلقاً، واضعاً هذه الفكرة بأنها مجرد شعار يصلح للحملات الانتخابية، وقال شارون في المقابلة المذكورة: » أنه إذا ما نفذنا خطة الفصل فستكون لنا حدود طويلة مع الأردن، وحدود طويلة مع الفلسطينيين، بحيث يبلغ طول هذه الحدود ستمائة كيلو متراً، وأن إسرائيل لن يكون بمقدورها حماية هذه الحدود، هذا بالإضافة الى استحالة الفصل في مدينة القدس.

وفي جميع الأحوال، فإن الأمر الذي لا خلاف فيه هو أن موضوع خطة الفصل ما يزال يثير الكثير من الجدل والانتقاد داخل المجتمع الإسرائيلي الذي يرى في خطة الفصل نوعاً من العقاب الموجّه ضد المواطنين الفلسطينيين، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان نظام الفصل العنصري الذي كان متبعاً في جنوب افريقيا. هذا وتدل الشواهد التاريخية على أن الفصل المفروض من جانب واحد لا بدّ وأن يفضي الى انتهاج نظام فصل عنصري شبيه بنظام (الابرتهايد) الذي كان معمولاً به في جنوب أفريقيا قبل تحرير تلك البلاد من الفصل العنصري الظالم والغاشم الذي فرضه الحاكمون البيض على المواطنين السود. كذلك تدل الشواهد التاريخية على أن قيام دولة محتلة بضم أراضي إليها بحجة وجود مستوطنين ينتمون إليها على هذه الأراضي يعد وصفة لاستمرار النزاع والعنف، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك الوضع في جزيرة ايرلنده، حيث أصرت بريطانيا

على ضم عشرة بالمائة من مساحة ايرلنده، عندما حظيت الأخيرة باستقلالها عن بريطانيا في العام ١٩٢٢، وكانت حجة بريطانيا في ذلك تواجد أغلبية من المستوطنين البريطانيين البروتستانت في ذلك الجزء من ايرلنده، الذي ضم إلى بريطانيا، وكانت نتيجة عملية الضم هذه تحول ايرلنده الشمالية إلى مركز للصراع العرقي الشديد والعنيف الذي أوقع آلاف الضحايا في صفوف السكان هناك.

وفي مقابل هذه النماذج من الفصل القهري الأحادي الجانب، وضم الأراضي بالقوة، هناك نموذج تاريخي حديث للانفصال الرضائي الذي يقوم على المساواة، وهو النموذج التشيكوسلوفاكي. ففي بداية التسعينات انفصلت هذه الدولة إلى دولتين متساويتين، دولة تشيك ودولة سلوفاكيا، وعلى الرغم من بعض التوترات إلا أن هاتين الدولتين تعيشان اليوم في إطار من حسن الجوار المعقول، رغم وجود اقليه عرقيه في كل واحدة منهما تنتمي من الناحية العرقية إلى الدولة المجاورة.

ولقد أدرك العديد من المراقبين في إسرائيل هذه الحقائق، وقاموا برفع أصواتهم محذرين من العواقب الوخيمة التي سوف تسفر عنها سياسة الانفصال الأحادي الجانب، وقد حذّر رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي السابق عامي أيالون في كلمة ألقاها خلال اجتماع عقد في مطلع كانون الأول من عام ٢٠٠٠، حذّر من مغبة انتهاج سياسة الفصل باعتبارها نوعاً من الفصل العنصري، وقال أيالون أن الفصل السياسي والاقتصادي هو سلاح ذو حدين ومن شأنه أن يعود بالضرر على اسرائيل. هذا بالإضافة إلى أنه لا يتمشى مع تعاليم الديانة اليهودية.

وفي ختام هذه المقدمة للطبعة الثانية من هذه الدراسة، نود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى أن الطبعة الأولى لهذه الدراسة كانت قد صدرت في عام ١٩٩٥، أي بعد وقت قصير من خروج خطة الفصل إلى حيّز النور، وطرحها على الرأي العام الإسرائيلي في عهد رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين، ولقد ارتأينا الإبقاء على هذه الدراسة كما هي مع الإشارة إلى التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين في هذه المقدمة. ونحن نأمل في أن تسهم هذه الدراسة المتواضعة في إلقاء بعض الضوء على هذه الخطة التي لم يصدر حتى الآن أي قرار واضح ونهائي بخصوص تنفيذها، رغم أن بعض عناصر هذه الخطة ينفّذ بصمت على الطبيعة داخل المناطق المحتلة من قبل الجيش الإسرائيلي وخاصة في المناطق الواقعة على امتداد الخط الأخضر بهدف إعادة ترسيم الحدود من جانب واحد وفرض ذلك كأمر واقع على الفلسطينيين.

جواد سليمان الجعبري

رام الله في ٢٠٠١/٢/١٠

الباب الأول:

خطة الفصل ومدلولاتها

في أعقاب العملية المسلحة، التي نفذت في شارع ديزنغوف في تل أبيب، والتي تمثلت بتفجير عبوة ناسفة كبيرة داخل حافلة ركاب اسرائيلية، أسفرت عن مصرع أكثر من عشرين اسرائيلي، أطلق رئيس الحكومة الاسرائيلي، اسحق رابين، وللمرة الأولى، إصطلاح «الفصل» بين الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي. وفي أواخر شهر كانون الثاني ١٩٩٥، وفي أعقاب العملية الانتحارية التي نفذت على مفرق بيت ليد، وهي العملية التي أسفرت عن مصرع واحد وعشرين جندي اسرائيلي، وجه اسحق رابين خطابا الى الجمهور الاسرائيلي عبر شاشة التلفزيون، وكرر فيه إصطلاح«الفصل بين الشعبين». ومما جاء في خطاب رابين قوله:

> «إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الإنفصال عن الشعب الآخر، الذي نسيطر عليه. وإننا سوف نصل الى هذه الغاية، إن عاجلا أم آجلا».

وأضاف رابين يقول:

> «إننا لن نعود الى خطوط عام ١٩٦٧، ولن ننسحب من القدس، ولن نتزحزح عن غور الاردن».

وبعد إطلاق إصطلاح «الفصل»، أصبحت هناك حاجة اسرائيلية الى ترجمة هذا الإصطلاح الى خطة ملموسة. وبالفعل، فقد أصدر رئيس الحكومة اسحق رابين قرارا، عين بموجبه وزير الشرطة، موشه شاحال، رئيسا للجنة الفصل. وفي الأول من شباط قام شاحال بتعيين أعضاء اللجنة. وفي نفس الوقت، قرر وزير المالية، ابراهام شوحاط، تعيين لجنة لمعالجة المسائل المتعلقة بالميزانيات اللازمة لعمل لجنة الفصل، وكذلك لمعالجة الانعكاسات الاقتصادية المختلفة، التي ستنجم عن تنفيذ خطة الفصل.

وفي المقابل، فقد أصدر رئيس الحكومة، باعتباره يشغل أيضا منصب وزير الدفاع، توجيهات الى رئيس الأركان الاسرائيلي، لإجراء دراسة حول موضوع خطة الفصل، من الجوانب العسكرية، ولتقديم توصيات في هذا الخصوص. وبالفعل، فقد وضعت قيادة الجيش الاسرائيلي خطة خاصة بها، وهي خطة تختلف في تفاصيل كثيرة عن خطة وزارة الشرطة.

هذا وقد عقدت (لجنة الفصل) السياسية برئاسة وزير الشرطة عدة اجتماعات، تم خلالها بلورة الخطوط العريضة لهذه الخطة، تمهيدا لعرضها أمام رئيس الحكومة لمناقشتها. كذلك فقد عقدت (لجنة الفصل) العسكرية اجتماعات مماثلة. ويتبين من قراءة تفاصيل هاتين الخطتين، وجود نقاط تشابه، ونقاط اختلاف بينهما.

(١) استعراض تفاصيل الخطة

خطة الفصل حسبما قدمت الى رئيس الحكومة الاسرائيلية من قبل «طاقم الفصل» بتاريخ (١١/٤/١٩٩٥)، وحسبما نشرت في صحيفة (هآرتس) في ١٢/٤/١٩٩٥.

في الحادي عشر من نيسان الماضي قام أعضاء لجنة خطة الفصل، أو «طاقم الفصل» برئاسة وزير الشرطة موشه شاحال، بتقديم التوصيات المتعلقة بتنفيذ خطة الفصل الى رئيس الحكومة وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين.

هذا وتتكون اللجنة المذكورة من الوزير شاحال، كرئيس للجنة وعضوية كل من رئيس الأركان الاسرائيلي أمنون شاحاك، ورئيس جهاز المخابرات الاسرائيلي، والميجور جنرال مئير ديغن، والميجور جنرال اورن شاحور، ومدير عام ديوان رئيس الحكومة شمعون شيبس، ونائب وزير الخارجية يوسي بيلين، والمفتش العام للشرطة الاسرائيلية أساف حيفتس، بالاضافة الى عدد من كبار ضباط الجيش الاسرائيلي.

ويتكون تقرير اللجنة من التوصيات المختلفة المقدمة من كافة الفئات المشاركة في اللجنة، بما في ذلك توصيات الجيش، والشرطة والمخابرات، وكذلك من النتائج التي توصلت اليها اللجنة. ومن المقرر أن تجري الحكومة الاسرائيلية نقاشا حول هذا التقرير تمهيدا لاقراره والمصادقة عليه، إلا أنه لم يتم حتى الآن تحديد موعد لذلك.

هذا ولقد حاولت اللجنة في بداية تقريرها، التأكيد على أن خطة الفصل لا تعتبر إجراء من جانب واحد، وانها لا تتعارض مع اتفاقية اوسلو وروحها. كما حاولت اللجنة التأكيد على أن الأمر لا يتعلق أبدا برسم للحدود، وإنما بترتيبات أمنية – مؤقتة – ومرنة، لا تشكل سابقة بشأن المفاوضات المتعلقة بالتسوية الدائمة، بأية صورة كانت. كذلك فقد أكدت اللجنة على أن الهدف من الخطة هو إضافة عنصر داعم وهام للغاية في الصراع ضد الجهات التي تريد القضاء على مسيرة اوسلو.

وسنجمل فيما يلي التوصيات التي قدمت الى رئيس الحكومة من قبل لجنة الفصل.

▬ توصيات الجيش

إن الفرضيات الأساسية التي قدمت الى اللجنة من قبل الجيش، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- إن الجهود الرامية الى «نقل وتصدير العمليات التخريبية» من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة الى داخل دولة اسرائيل، سوف تستمر وتتعاظم. وانه لن يكون بالامكان منع العمليات التخريبية المنطلقة من الضفة والقطاع الى اسرائيل، منعا باتا، إلا أنه سيكون بالامكان تقليصها اذا ما توفرت الامكانيات البشرية والوسائل الملائمة لذلك.

٢- سوف تستمر سياسة إستخدام العمال العرب من سكان الضفة والقطاع في اسرائيل. ومع ذلك فان ظاهرة المخلين بالطوق الأمني، والباحثين عن العمل غير القانوني سوف تتواصل.

٣- إن اسلوب فرض الطوق الأمني اليوم (الحواجز العسكرية الثابتة) واضح للفلسطينيين، الذين يمرون عبر الحواجز أو الذين يلتفون حولها بدون أية مشكلة.

٤- إن تنفيذ خطة «قوس قزح ب» سوف يؤدي الى إنخفاض جوهري في قدرة الجيش على إحباط الأعمال غير القانونية، الأمر الذي سيلزم قوات الجيش للاستعداد لنشاط أمني متزايد في منطقة التماس. ولذا فان كل استثمار في منطقة التماس يكون صحيحا في الرؤية البعيدة المدى.

▬ الخطط المقترحة من قبل الجيش :

١- إدخال تحسينات على المعابر، بهدف زيادة نجاعة عمليات الفحص والرقابة فيها، وكذلك بهدف تحويلها الى نقاط عبور دائمة.

٢- إنشاء أحد عشر معبرا لاستخدام السكان العرب اليهود، بالاضافة الى سبعة معابر تستخدم فقط من قبل الاسرائيليين.

٣- إدخال تعديلات على ترتيبات الدخول الى اسرائيل، وذلك لزيادة القدرة على الضبط والردع والعقاب، من خلال إحداث تعديلات تشريعية ونشر الأوامر الملائمة.

٤- القيام بنشاطات أمنية في مناطق التماس، التي سيتم الاعلان عنها كمناطق عسكرية مغلقة.

٥- وضع عوائق في منطقة التماس لمنع الدخول في الممرات الارتجالية، وتركيب أجهزة الكترونية لاكتشاف المتسللين.

إن تكلفة خطة الجيش، حسبما قدمت أمام اللجنة، هي ٥٨٧ مليون شيكل لمرة واحدة، بالاضافة الى ١٤٨ مليون شيكل كتكلفة سنوية.

▬ توصيات جهاز المخابرات العامة الشاباك) :

الفرضيات الأساسية التي قدمت الى اللجنة من قبل جهاز المخابرات العامة هي على النحو التالي:

١- إن الارهاب الفلسطيني سيستمر، كما ستستمر محاولات تنفيذ العمليات التخريبية في داخل منطقة الخط الأخضر، بل إن بعضها سينجح أيضا، وانه من غير المتوقع أن تقوم السلطة الفلسطينية بالعمل على إحباط هذه المحاولات بنجاعة أكثر من الماضي.

٢- إن الفصل الكامل ليس عمليا على المدى القصير وذلك لاسباب اقتصادية، ديموغرافية، سياسية، فنية وإعلامية، كما أنه لن يكون بالامكان سد جميع الثغرات القائمة اليوم. وأن النموذج الذي يدور الحديث حوله هو «الفصل الأقصى» تحت سيطرة ورقابة السلطات الاسرائيلية.

٣- سيجري الاعلان عن مناطق التماس أو أجزاء منها كمناطق عسكرية مغلقة.
٤- سيجري التشديد على الأوامر المتعلقة باطلاق الرصاص.

▬ توصيات الشرطة :

المخططات التي قدمتها الشرطة الى لجنة الفصل، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- إنشاء معابر أو نقاط تفتيش على طول منطقة التماس، من خلال تقسيمها الى ثلاثة أصناف:
١) معبر للمركبات والمشاه للسكان الاسرائيليين فقط.
٢) معبر للمركبات والمشاه للسكان الاسرائيليين والفلسطينيين.
٣) معبر مشترك للمركبات والمشاه والبضائع.

ب- تقسيم منطقة التماس الى قطاعات نشاط، وفقا للتحليل العملي والجغرافي، واستخدام نظام أمني يشمل الدوريات المحمولة، ونقاط الرقابة، وكذلك استخدام الحيوانات المدربة، والقيام بعمليات نصب كمائن، وكذلك القيام بنشاطات على طول منطقة التماس بهدف تحري واعتراض المتسللين.

ج- استخدام الوسائل التكنولوجية بهدف التعرف والتحري على النشاطات التخريبية المعادية.

د- تعزيز مراكز الشرطة المقامة على طول منطقة التماس، لغرض تطوير قدرة العمل، وذلك لمواجهة كل ما سينجم عن عملية إعادة الانتشار. وكذلك تعزيز التواجد في القرى العربية القائمة على طول منطقة التماس.

هـ- تعزيز البنية التحتية الاستخبارية وتنفيذ النشاطات العملية.

و- تغيير موقع «الخط الأخضر» في أماكن معينة، بسبب احتياجات عملية، وإنشاء جدار أمني، يشكل حاجزا فاصلا في عدة مواقع، على طول منطقة التماس، وذلك في الأماكن التي يعتبر فيها عامل الوقت وعامل الرد السريع، أمرا حيويا.

ز- القيام بعملية سد طبيعي لكل تلك المحاور التي لن تقام فيها معابر خاضعة للرقابة، وكذلك القيام بأعمال هندسية لسد الطرق الترابية المركزية التي تسمح بمرور المركبات.

ي- إن التكلفة الاجمالية لخطة الشرطة هي أربعمائة مليون شيكل لمرة واحدة، بالاضافة الى مئتين وسبعة وعشرين مليون شيكل سنويا (بدون القدس).

▬ القدس :

أ- تعزيز التواجد والنشاط الشرطي بين القدس والضواحي الموجودة خارجها.

ب- سد معظم الطرق الموصلة من الضفة الغربية الى المدينة بوسائل طبيعية. وسيكون مرور المركبات من الضفة الغربية الى القدس عبر نقاط عبور محدودة (الرام، جيلا، الزعيم، رأس العامود وراموت).

ج- موقع الحواجز العسكرية سيكون ضمن الحدود البلدية لمدينة القدس، إلا اذا كانت هناك حاجة عملية تستدعي وضع حواجز في داخل الضفة الغربية.

د- تقرير ترتيبات خاصة، أو إصدار تصاريح دخول دائمة للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، ويشتغلون في القدس. وفي المقابل، ينبغي فحص وسائل لتقييد الدخول الى المدينة، اذا كان وصولهم الى المدينة ينطوي على خطر أمني.

هـ- تمكين سكان المناطق المحتلة من الوصول الى الأماكن المقدسة عن طريق محاور محددة، أو بواسطة نقليات خاصة.

و- معاقبة كل من يتواجد في القدس بدون اذن قانوني.

ز- تشديد القيود على هجرة الفلسطينيين الى القدس، وفحص إمكانية إخراج اولئك المقيمين بصورة دائمة في المدينة، بصورة غير قانونية، بشكل تدريجي.

▬ توصيات اللجنة :

الطوق الأمني:

إن فحص مجمل التوصيات والمخططات التي عرضت أمام اللجنة، قد أوصل الى النتيجة القائلة بأن الحل الأمثل، من الوجهة الأمنية، لتقليص احتمالات تنفيذ عمليات تخريبية داخل حدود دولة اسرائيل، هو فرض طوق أمني. ومع ذلك، فقد رأت اللجنة انه على الرغم من الميزة الأمنية البارزة، التي ينطوي عليها فرض الطوق الأمني، وعلى الرغم من تكلفته المنخفضة، إلا أنه لا يبدو من الناحية العملية، وفي ظل الظروف الحالية، وجود إمكانية للابقاء على الطوق الأمني الكامل، لفترة طويلة من الزمن، إلا كحل حاد وآني فقط.

وبعد أن فحص طاقم لجنة الفصل المخططات والتوصيات المقدمة من الجهات المختلفة، وبعد أن اتضح له أن المخططات العملية التي قدمت من قبل شرطة اسرائيل، ومن قبل الجيش، تشكل كل واحدة منها مرآة للاخرى، فقد قام الطائم ببلورة خطة موحدة تشكل مزيجا من كلا الاقتراحين.

وكانت الخطة التي بلورت من قبل الجيش والشرطة، تشتمل على مزايا عملية وقانونية واقتصادية، يمكن إجمالها بما يلي :

١- إن هذه الخطة تستند على «مجال فصل» يقوم في غالبيته في الضفة الغربية، وسوف يعلن عنه كمنطقة عسكرية مغلقة.
٢- إنشاء معابر ممأسسة توضع تحت اشراف الشرطة ومسؤوليتها، وتستطيع استيعاب وتنفيذ عمليات الفحص ودخول الأشخاص والمركبات والبضائع، من خلال المحافظة على المستوى الأمني المحدد.
٣- المناطق القائمة بين المعابر، توضع تحت إشراف الجيش، الذي يقوم بنشاطات أمنية مختلفة، تشتمل على وضع العوائق، وسد المعابر غير القانونية.
٤- الجدار الأمني سيقام فقط في المناطق التي لا توجد فيها بدائل لحماية منطقة التماس.
٥- هذا النشاط سيرافقه تشديد لسياسة العقاب وتشديد لعمليات فرض التعليمات والأوامر.
٦- تعزيز وتوثيق التنسيق بين الجيش والشرطة على طول منطقة التماس، وفي المناطق المحاذية له.

٧- ضرورة تطوير قدرة استخبارية تخدم أهداف الخطة، مع التركيز على مسألة محاربة الارهاب، من خلال تعزيز الجهات الاستخبارية، وجهات التحقيق (جهاز المخابرات وشرطة اسرائيل) في المعابر وفي المنطقة.

٨- ضرورة تعزيز وتكثيف أجهزة المنع والاحباط.

■ تفاصيل الخطة :

١- المعابر :

أ- المعابر كحل متفق عليه وحيوي ستوضع تحت مسؤولية شرطة اسرائيل.

ب- الوضع القائم حاليا على المعابر سيجري تحسينه.

٢- النشاط بين المعابر:

أ- سيرتكز النشاط على دوريات، ونقاط مراقبة، ونشاط جوي، وقوات لتحري الأشخاص الذين يحاولون التسلل من منطقة التماس الى داخل اسرائيل.

ب- وضع عوائق، ويشمل ذلك سد المحاور لمنع الدخول، وصيانة ومراقبة أجهزة الردع، وكذلك إنشاء جدران أمنية في الأماكن الحيوية.

ج- سن التشريعات الرادعة، وذلك لمعاقبة كل من ينقل أو من يستخدم عمالا بدون اذن قانوني.

٣- القدس :

أ- لن يكون هناك أي فصل في داخل الحدود البلدية لمدينة القدس.

ب- إن كل تطرق الى القدس يكوّن للمدينة الموحدة، وذلك ضمن الحدود البلدية التي وصفت في التشريع الخاص الذي سنه الكنيست الاسرائيلي في حينه.

ج- الرد المقترح بخصوص تعزيز الأمن في القدس، يحظى بموافقة الجيش والمخابرات، وذلك من خلال تعزيز تواجد قوات الشرطة في المدينة.

د- سيجري سد غالبية الطرق الفرعية والارتجالية، الموصلة من الضفة الغربية الى القدس، عن طريق وضع حواجز طبيعية.

هـ- سيجري إنشاء ستة معابر على مداخل القدس، وذلك على حدود المدينة البلدية، وستوضع هذه المعابر تحت اشراف الشرطة.

و- سيجري تعزيز تواجد قوات الشرطة في كافة أنحاء المدينة، وذلك بهدف تعزيز الأمن، ومنع وتحري الأشخاص الذين يتواجدون في المدينة بصورة غير قانونية.

ز- تشديد القيود على الدخول الى القدس وعلى الهجرة اليها، وكذلك التشديد في فرض القوانين المتعلقة بذلك.

هذا وكانت صحيفة (معاريف) في عددها الصادر في ١٩ اذار عام ١٩٩٥، قد نقلت عن وزير

الشرطة الاسرائيلي، موشه شاحال، قوله:

«إن استعراض الخطوط الرئيسية لخطتي الفصل السياسية والعسكرية، يظهر تشابها وتناظرا، بحيث أنه بالإمكان التوصل الى إقتراح مشترك، يجمع بين خطة الجيش وخطة الشرطة، كما أنه سيكون بالامكان تنفيذ الخطة المشتركة، خلال بضعة شهور من يوم المصادقة عليها».

واستنادا الى صحيفة (معاريف)، فان خطة الشرطة تتحدث عن إنشاء سياج أمني، بطول أربعة عشر كيلومترا، في منطقة طولكرم، قلقيلية، بيت سيرا وحبلة، وبطول عشرة كيلو مترات في منطقة القدس، وفي منطقة قرى قطنه، بتير، حوسان وحارس، وبطول أربعة كيلومترات في منطقة بيت عوا والبرج. وبصورة مبدئية، فان منطقة الفصل ستكون الى الشرق من (الخط الأخضر) الحالي. أما في منطقة شمال الضفة الغربية، فستجري تعديلات على خط التماس، وذلك في قريتي المقيبلة وسلام. كما سيجري شق طرق جديدة بطول ثمانية وأربعين كيلومترا، في منطقة باقة الغربية، برطعة وام الفحم.

أما في منطقة الوسط، فسيجري شق طرق بطول خمسة كيلومترات في مناطق مستوطنات اورانيت، كريات سيفر، حشمونائيم، متتياهو ونيئتوت قدوميم. وفي منطقة القدس سيجري تحسين البنية التحتية، كما سيجري شق نحو ستة عشر كيلومترا من الطرق في منطقة مستوطنة (هار ادار) ومستوطنة (مابو حورون). وبصورة عامة، فان الأمر يتعلق بشق تسعة وستين كيلومترا من الطرق، التي من المفترض أن تسهل أعمال الدوريات العسكرية، والفصل بين الألوية المختلفة التابعة لقيادة الشرطة.

ووفقا لهذه الخطة، فان إنتشار قوات الشرطة في مناطق خط التماس يستند على ثلاثة عناصر:

- ممرات منظمة لعبور البضائع والمركبات والأشخاص.
- نظام أمني تشرف على تنفيذه وحدات خاصة، تنتشر في مناطق التماس.
- إنتشار وحدات من الشرطة وحرس الحدود، في المراكز السكانية، الواقعة على خط التماس، بهدف المحافظة على الأمن هناك.

بالاضافة الى ذلك، واستنادا لهذه الخطة، ستقام في كل لواء من ألوية الشرطة، قيادة تتولى تركيز النشاطات في خط التماس، وتشتمل كل قيادة على شعب للاستخبارات والتحقيقات، ذات قدرة على استخدام أجهزة تكنولوجية معقدة. وستكون هذه القيادات تابعة من الناحية التنظيمية لحرس الحدود. وسيكون مركز هذه القيادات في القدس، وبيت شيمش، والطيبة، وبيت جبرين وغان نير.

هذا وسيجري تزويد المعابر الأمنية بالأجهزة الالكترونية، لفحص الهويات الشخصية، كما سيجري تزويدها بالبوابات المغناطيسية، وبأجهزة خاصة لكشف المواد الناسفة، وبأجهزة أشعة.

واستنادا للخطة، فستكون هناك حاجة الى عدد من الطائرات العمودية، والى عدد من الكلاب المدربة، والحصن المدربة. كما ستكون هناك حاجة الى جهاز كامل من خبراء المتفجرات، الذين يستعينون بأجهزة خاصة لتفجير العبوات الناسفة. هذا، ومن المفترض أن تستعين كل هذه القوات بأجهزة رادار، وبكاميرات فيديو، وبوسائل متطورة للرؤيا أثناء الليل، وبنواظير مكبرة، وبمركبات خاصة، وبأجهزة إنذار الكترونية، يجري زرعها في نقاط مختلفة في المنطقة وغير ذلك.

وحسب رأي المفوض العام للشرطة الاسرائيلية، الجنرال اساف حيفتس، فان تطبيق هذه الخطة سيؤدي الى منع غالبية عمليات التسلل الى داخ «الخط الأخضر»، كما ستساعد على الحد من العمليات الجنائية، وخاصة في مجال سرقة المركبات.

وحسب خطة وزارة الشرطة، فانه في حالة نشوب خلاف في الرأي، فان رئيس الحكومة هو الذي سيحسم هذا الخلاف. وفي هذا الخصوص، فان إحدى المشاكل الجوهرية، التي لم يتمكن أي خبير من إيجاد حل لها هي مشكلة القدس، حيث تبين للجميع، انه لا يوجد أية وسيلة، للفصل هناك بين شرقي المدينة، وبين غربها. ومع ذلك، فان واضعي الخطة يرون إمكانية القيام بخطوات جديدة، بهدف عزل شرقي القدس عن المناطق الواقعة شمالي المدينة وجنوبها.

(٢) خطة الفصل في نظر القادة العسكريين

إستنادا الى جهات حكومية وعسكرية مسؤولة، فان شبكة «الفصل» ستكون قائمة خلال سنة واحدة، على اكثر تقدير، بين المناطق المحتلة وبين اسرائيل. ويتعلق الأمر بحزام أمني، يفصل بين السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وبين سكان اسرائيل، مع السماح بالمرور الخاضع للرقابة، للأشخاص والبضائع، من كلا الاتجاهين.

وسيكون طول هذا الحزام الأمني حوالي ثلاثمائة وأربعين كيلومترا، كما سيتراوح عمقه بين كيلومتر واحد وكيلومترين، وبين بضع مئات من الأمتار. ولم يتم حتى الآن تحديد المسار الدقيق لهذا الحزام، إلا أنه سيكون متطابقا، بهذه الصورة أو تلك، مع «الخط الأخضر» باستثناء جيوب في بعض المناطق، مثل منطقة اللطرون، وغوش عصيون، حيث سيمر الحزام هناك شرقي الخط الأخضر[1].

وبخصوص اسلوب تشغيل هذا الحزام الأمني، فان الأمر سيعتمد على نظام الحاجز المزدوج والمتحرك، وبموجبه، ستستعين القوات بأجهزة إنذار الكترونية متطورة، وبطائرات عمودية، وبمركبات خاصة، وكذلك بكلاب مدربة على إستنشاق المواد الناسفة.

هذا، ولمنع نشوء وضع تظهر فيه اسرائيل كمن يقوم بتقرير أمر واقع سياسي على الطبيعة، فانه لن يجري في الوقت الراهن إنشاء جدار أمني، على طول الحزام، إلا في ثلاثة مقاطع فقط، توجد فيها مراكز سكانيه فلسطينية مأهولة بصورة كبيرة بالسكان، وتقع بمحاذاة المراكز السكانية

---

١ رون بن يشاي، صحيفة (يديعوت احرونوت)، ١٩٩٥/٣/١٩.

الاسرائيلية، مثل منطقة قلقيلية، وجنين، والقدس، حيث سيجري هناك إنشاء جدران أمنية يتراوح طولها بين ثلاثة وعشرين وتسعة وعشرين كيلومترا.

ووفقا لهذه الخطة، فان الجيش الاسرائيلي سيقوم بانشاء المواقع العسكرية ونقاط الرقابة، كما سيقوم بأعمال الدورية على الجانب الشرقي من الحزام، داخل المناطق المحتلة، وسيكون هو المسؤول الرئيسي عن منع عمليات التسلل الى داخل اسرائيل. أما الشرطة، فانها ستتواجد في الجانب الغربي من الحزام، وستكون دورياتها، ونقاط المراقبة التابعة لها، بمثابة خط مانع ثان. وستقوم الشرطة بالاشراف على نحو عشرة معابر، مزودة بالأجهزة الالكترونية المتقدمة، وذلك لمرور الأشخاص والبضائع، بين المناطق المحتلة واسرائيل[2].

وفي منطقة القدس وما حولها، ستكون الشرطة هي المسؤولة الوحيدة عن الأمن. إلا أن المشكلة الرئيسية ستكون في داخل القدس، التي ينتمي بعض مواطنيها الفلسطينيين الى المنظمات المعارضة للتسويات السلمية. وفي محاولة لحل هذه المشكلة، فان الشرطة سوف تخصص المئات من أفراد الشرطة الاضافيين، كما ستخضع طائرة عمودية خاصة، تحت تصرف القوة التي ستعمل في المدينة[3].

وحسب تقديرات وزير الشرطة، موشه شاحال، فسوف يكون بالامكان تزويد هذه المعابر بالطواقم البشرية المؤهلة، خلال ستة شهور، كما سيكون بالامكان إتمام الهيكل الاساسي للخطة كلها في غضون سنة واحدة. هذا وتقدر تكلفة تطبيق خطة الفصل بنحو اربعمائة مليون شيكل في السنة الأولى، ونحو مئة وأربعة وثلاثين مليون شيكل سنويا إبتداء من السنة التي تليها.

على صعيد آخر، تشير التقارير الى أن أوساط الجيش الاسرائيلي لا تنظر بعين الرضى، الى المفهوم الأمني لخطة الفصل. وحسب رأي كبار المسؤولين في الجيش الاسرائيلي، فان تكلفة هذا المشروع أعلى مما ينبغي، بالمقارنة بالفائدة التي ستتأتى منه. واستنادا الى مصادر الجيش، فان خطة الفصل ليست أكثر من مجرد طوق أمني محسن، ولكن بكلفة خيالية. وحسب هذه المصادر، فانه لن يكون بالامكان منع وقوع العمليات الانتحارية، عن طريق خطة الفصل. وقد قال ضابط كبير في هذا الخصوص:

> «إن «المخرب» الانتحاري الذي يود الدخول الى اسرائيل سيكون بامكانه القيام بذلك، مع قليل من التخطيط والذكاء، على الرغم من وجود هذا الخط، الذي ستكلف إقامته المئات من ملايين الشواكل»[4].

كذلك فان أوساط الجيش الاسرائيلي قلقة أيضا، بسبب الأعباء الخطيرة، التي ستفرض على الجنود الاسرائيليين، الذين يخدمون في الوحدات النظامية والاحتياطية. حيث أن عملية الفصل ستحتاج الى عشرات من سرايا الجيش، للقيام بمهمة سد خط التماس، بالاضافة الى القوات التي ستنتشر في المناطق المحتلة، بهدف حماية المستوطنات ومحاور الطرق الرئيسية.

---

٢ المصدر السابق.
٣ المصدر السابق.
٤ المصدر السابق.

والأهم من ذلك كله، فان الأمر الرئيسي الذي يثير قلق الجيش الاسرائيلي، هو أن تمويل خطة الفصل سيأتي على حساب ميزانية إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي، في المناطق المحتلة، الأمر الذي سيكون من شأنه المس بقدرة الجيش العملية.

كذلك فان المسؤولين في وزارة المالية الاسرائيلية، يعربون أيضا عن تحفظهم من هذه الخطة. ويخشى وزير المالية، ومدير عام الوزارة، من النفقات الهائلة، التي ستتصل مع عملية تمويل إعادة الإنتشار في المناطق المحتلة، الى نحو ملياري شيكل. كذلك فان خبراء الاقتصاد يخشون أيضا من التأثيرات السلبية التي ستتركها هذه الخطة على الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني. ويرى خبراء وزارة المالية، أن الرقابة المحكمة في المعابر ستؤدي الى إبطاء عملية مرور البضائع والعمال، كما ستؤدي الى تقليص حجم التجارة، وعمل الفلسطينيين في اسرائيل.

(٣) منطقة عسكرية مغلقة

على صعيد آخر، فقد كشف وزير الشرطة الاسرائيلي، موشه شاحال، الذي يرأس اللجنة المكلفة ببلورة خطة الفصل، النقاب أمام لجنة الشؤون الداخلية التابعة للكنيست، عن أنه من ضمن التوصيات الرئيسية، التي تجري دراستها، داخل لجنة الفصل، توصية تقضي بتحويل الخط الذي سيفصل اسرائيل عن المناطق المحتلة، الى منطقة عسكرية مغلقة، وذلك بهدف منح قوات الجيش والشرطة حرية عمل واسعة لإحباط العمليات «التخريبية»[٥].

وقد أبلغ شاحال أعضاء اللجنة، انه بموجب الخطة فستقوم قوات الشرطة وحرس الحدود بحماية «منطقة التماس» من الجانب الغربي، في حين تقوم قوات الجيش بحماية الجانب الشرقي. وقال إن الأمر يتعلق بخطة واحدة مشتركة بين الجيش والشرطة. ومع ذلك، فان الجيش الاسرائيلي يقوم في المقابل، باعداد خطة خاصة به، ترمي الى تعزيز أمن المستوطنين.

ومن بين التوصيات التي سيتقدم بها «طاقم الفصل» توصية تقضي بتقليص عدد المركبات، التي يسمح لها بالدخول من المناطق المحتلة الى اسرائيل، وذلك الى الحد الأدنى. كذلك فقد أوصى هذا الطاقم، بدراسة منع دخول المركبات من قطاع غزة الى اسرائيل بصورة مطلقة.

وفي المقابل، فقد أوصى هذا الطاقم بالتشديد في فرض العقوبات على الفلسطينيين، الذين يتسللون الى اسرائيل. ولهذا الغرض، سيجري تقديم عدة اقتراحات الى الكنيست لسن تشريعات في هذا الخصوص. ومن بين التوصيات توصية بمصادرة أية مركبة فلسطينية، تدخل الى اسرائيل بدون تصريح، أو تنقل أشخاصا، لا يحملون تراخيص للدخول الى اسرائيل.

هذا وقد وجه متحدثو المعارضة، وفي مقدمتهم رئيس لجنة الشؤون الداخلية في الكنيست، يهوشع ماتسا، اتهامات الى شاحال بأن خطة الفصل إنما تؤدي بالذات الى إقامة دولة فلسطينية، وبانها تتلاءم وتصريحات الوزير يوسي ساريد[٦].

---

٥ صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢١.

٦ صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢١.

وقال يانون أحيمان، رئيس المجلس المحلي في مستوطنة أفرات، إن خطة الفصل ليست خطة أمنية، وإنما هي خطة سياسية. وأضاف أن هذه الخطة لن تنجح في منع العمليات «التخريبية»[٧].

وفي رده على اتهامات اليمين الاسرائيلي، قال شاحال:

> «إن لهذا العمل مدلولات سياسية، إلا أن الحافز الذي يدفعني الى تنفيذ هذه الخطة هو حافز أمني. ولقد وصلنا الى لحظة الحقيقة، لكي نكشف بصراحة عما يجري في المناطق المحتلة. ولقد كان بامكانهم ضم هذه المناطق، إلا أن أية حكومة لم تقم بمثل هذه الخطوة».

وأضاف شاحال قوله :

> «إن الفصل قائم اليوم من الناحية العملية، وإن كل المحاولات لتصوير هذه الخطة بانها خطة جديدة، إنما هي مجرد لغو. وانه منذ اللحظة التي قرر فيها رؤساء الحكومات الاسرائيلية عدم ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، فانهم قد قرروا عمليا فصل هذه المناطق عن اسرائيل. وإن خطة الفصل ستخرج حتما الى حيز التنفيذ، وإنه لا يوجد لأحد حل آخر، لمنع مخرب إنتحاري من الدخول الى اسرائيل لتنفيذ عملية تخريبية»[٨].

(٤) أمثلة تاريخية على فشل الجدار الأمني

واستنادا الى صحيفة (هآرتس)، فان خطة الفصل تبدو أفضل، حتى من السلام نفسه، وذلك على الصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، فان هذه الخطة تبدو كصيغة سحرية، من شأنها ضمان استمرار سلطة حزب العمل الاسرائيلي. حيث انه لن يكون بمقدور أحد معارضة هذه الفكرة: فمؤيدو اليسار سيوافقون عليها، لانها تؤدي الى تسويه سياسية شاملة، كما أن المعارضة اليمينية ستجد صعوبة في معارضة هذه الأداة، التي تعزز من الأمن الشخصي للاسرائيليين[٩].

هذا وكانت فكرة السياج الأمني، المعزز بالدوريات العسكرية، قد جربت في أماكن كثيرة من العالم. وفي هذا المجال، فان البروفسور اريئيل مراري، الاستاذ في جامعة تل أبيب، والخبير في شؤون الارهاب الدولي، يورد عددا من الأمثلة البارزة، ومن بينها السياج المكهرب القائم على طول نهر ليمبوبو، في جنوب افريقيا، الذي اقيم لمنع تسلل أفراد منظمة (اي.ان.سي) الى داخل الدولة، والذي لم يكتب له النجاح، وكذلك السياج الأمني، الذي أقامه الفرنسيون خلال الحرب الجزائرية (١٩٥٤–١٩٦٢)، على الحدود الجزائرية–التونسية، لمنع دخول مقاتلي حركة (إف.إل.إن) المنفيين[١٠].

وحسب رأي رئيس معهد (يافا) للأبحاث الاستراتيجية، البروفسور زئيف معوز، فان وجه الشبه القريب من خطة الفصل الاسرائيلية، يتمثل في الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. حيث اقيم

---

٧ المصدر السابق.

٨ المصدر السابق.

٩ اوريت غاليلي، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٣.

١٠ المصدر السابق.

هناك سياج في مقاطع محددة فقط، بينما تقوم الدوريات العسكرية بأعمال الدورية، على طول السياج تقريبا، بالاضافة الى إستخدام نقاط المراقبة، وأجهزة الإنذار المبكر، والاستخبارات. ويتمثل وجه الشبه هنا بوجود طرف واحد فقط معني بمنع المرور (الولايات المتحدة أو اسرائيل) في حين أن الطرف الثاني غير معني بذلك كثيرا. هذا ويؤكد البروفسور ماعوز، أن خط الفصل الذي اقيم بين الولايات المتحدة والمكسيك، قد فشل فشلا ذريعا. وحسب رأي ماعوز، فان هذا هو انموذج كلاسيكي على فشل الوسائل التكنولوجية، أزاء الضغوطات الاجتماعية والسياسية[١١].

ووفقا لما يراه البروفسور مراري، فانه عندما يكون جدار الحدود جزءا من النظام الكلي، الذي يشمل الدوريات المتلاحقة ونقاط المراقبة، فسيكون بمقدوره فعلا تقليص عمليات التسلل بصورة كبيرة. والنموذج التقليدي الذي يورده، هو الجدار الذي اقيم على الحدود اللبنانية. حيث أن هذا الجدار الحديث كان قد أقيم على الخط، الذي شهد أول جدار حدودي في تاريخ (أرض اسرائيل)، وهو الجدار الذي أقامه البريطانيون في نهاية الثلاثينات. وفي المقابل، فان البروفسور ماعوز لا يظهر إعجابا بالجدار الشمالي. وهو يرى بأنه فاعلية هذا الجدار تنبع بالدرجة الأولى من حقيقة وجود جيش صديق (جيش الجنوب اللبناني) على الطرف الثاني من الجدار[١٢].

هذا ويعيد البروفسور ماعوز الى الأذهان أن الجدار الاسرائيلي الآخر، الذي اقيم على طول نهر الاردن في عام ١٩٦٨، لم يصبح فعالا بصورة حقيقية، إلا بعد أن نجح الملك حسين في قمع الفلسطينيين في شرقي الاردن. وعلى طول الحدود الطويلة، التي كانت تفصل دولة اسرائيل عن الضفة الغربية، لم يكن هناك أبدا أي سياج أمني، باستثناء مقاطع في مدينة القدس، وذلك في الفترة ما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، ولم تكن هناك أية حاجة لذلك، لان المملكة الاردنية كانت تعمل آنذاك على منع دخول المتسللين[١٣].

واليوم أيضا، فان الجهات الأمنية في اسرائيل لا تعتقد أن بقدرة سياج بين اسرائيل وبين مناطق الحكم الذاتي، مهما كان هذا السياج متطورا، ضمان عدم وقوع أية«عمليات تخريبية». واستنادا لهذه الجهات، فان الفصل يمكن أن يحسن الوضع الأمني، اذا كان فقط جزءا من تسوية سياسية، تؤدي الى تقليل الباعث على تنفيذ «أعمال إرهابية». وتمشيا مع هذا النهج، فان الفلسطينيين المتطرفين، سوف يغيروا من اسلوب نضالهم، اذا ما رأوا أن اسرائيل تتجه نحو الفصل السياسي الكامل، أي الى إقامة دولة فلسطينية، والى إخراج المستوطنات الاسرائيلية من داخل حدود هذه الدولة[١٤].

إن رئيس الحكومة الاسرائيلي اسحق رابين، ينظر الى الفصل على صعيدين اثنين: جوهري وسياسي. وعلى الصعيد السياسي، فان السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو كيف يمكن إقناع الجمهور الاسرائيلي، بان الليكود لا يملك حلا بديلا. والجواب على ذلك هو أن الفصل هو الحل. فاذا ما عارض قادة الليكود فكرة الفصل، فسيكون بالامكان الإدعاء بانهم يقترحون بالذات، تمكين مليونين ونصف من الفلسطينيين الدخول الى اسرائيل. وستكون النتيجة هي أن الليكود

١١ المصدر السابق.
١٢ المصدر السابق.
١٣ المصدر السابق.
١٤ المصدر السابق.

سيجد نفسه مضطرا لتأييد فكرة الفصل، حتى ولو كان لها انعكاسات على وضع جزء من المستوطنات.

(٥) الفصل والضم الزاحف

إن خطة الفصل تواجه معارضة شديدة، من جانب فئات متنوعة ومتعددة. وعلى ما يبدو ، فان هناك ائتلافا مثيرا وعجيبا يعمل من أجل نسف خطة الفصل الحالية، التي يجري بلورتها حاليا. ويتشكل هذا الائتلاف من ثلاثة عناصر مجتمعة :

— أنصار «أرض اسرائيل الكبرى»، الذين يخشون، وبصدق، من أنه اذا ما دخلت خطة الفصل حيز التنفيذ، فان الانفصال عن معظم أجزاء الضفة الغربية سيكون أمرا حتميا. ولذا فان معظم هؤلاء كانوا قد عارضوا أيضا الانسحاب من قطاع غزة ومن أريحا.

— جهات يسارية متطرفة تريد طمس الطابع اليهودي لاسرائيل. واستنادا لهذه الجهات، فان الفصل سوف يضعف من وزن الأقلية العربية، من الناحية الديموغرافية.

— رجال دولة ورجال أعمال، ممن تبنوا شعار الرئيس الأمريكي الأسبق، كوليدج، الذي يقول بأن سياسة الدولة الخارجية، هي مجرد أداة لتصدير المنتجات الأمريكية الى الخارج. واستنادا لذلك، فان هؤلاء يخشون من أنه لن يكون هناك سوق إقليمية، اذا ما أغلقت التجارة الاسرائيلية مع الحكم الذاتي الفلسطيني[١٥].

ولقد عكس زئيف بنيامين بيغن، أحد زعماء الليكود، معارضة الليكود لخطة الفصل، وحسب رأي بيغن، فان غلاة المتطرفين اليساريين في اسرائيل، قد نسوا هدفهم، وهو الانسحاب مقابل السلام، وإنهم يضاعفون جهدهم الآن للتوصل الى إنسحاب اسرائيلي الى خطوط عام ١٩٦٧، بدون سلام وتحت عنوان «الفصل»[١٦]. ويقول بيغن أيضا:

> «انه بعد مرور عام ونصف على معانقة متطرفي اليسار لعرفات وعصابته، فانهم يريدون إقامة جدار من أجل تحويل الفلسطينيين الى جيران طيبين. واذا ما كانت اسرائيل تريد السيطرة على يهودا والسامرة واقليم غزة، فانه لا حاجة لها الى إقامة جدار. واذا ما قام أسوأ الشرين بالسيطرة هناك، فان الجدار لن يجدي، كما أن الارهاب سيتواصل الى داخل اسرائيل، من أجل تحقيق حق العودة. وعندما يدرك الجميع بأن فكرة الفصل كانت قد ثارت في اسرائيل، في أعقاب عملية تخريبية كبيرة، فان الكيان الفلسطيني سيدرك أيضا بأن الفصل هو انسحاب وهروب، وان مثل هذه الجائزة للارهاب تعد حافزا على استمراره، من خلال طريق الجدار أيضا»[١٧].

من جهة أخرى يرى البعض أن خطة الفصل، وكذلك خطة استبدال قوات الجيش، بقوات من

١٥ دان مرغليت، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٦.
١٦ زئيف بنيامين بيغن، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/١٠.
١٧ المصدر السابق.

شرطة حرس الحدود الاسرائيلي، تندرج ضمن المخططات الاسرائيلية الرامية لتكريس الوجود الاسرائيلي داخل المناطق المحتلة، ولتعزيز الوجود الاستيطاني اليهودي في هذه المناطق.

وكان الباحث الاسرائيلي، ميرون بنفنستي، قد تطرق الى موضوع التغييرات التي أعلن عنها قائد شرطة حرس الحدود الاسرائيلي والتي أشار فيها، الى أن وحدات شرطة حرس الحدود قد بدأت بتوسيع نشاطها في الضفة الغربية، تمهيدا للحلول محل وحدات الجيش الاسرائيلي. وقال بنفنستي إنه على الرغم من أن التفسير الاسرائيلي الرسمي لهذه التغييرات، يحاول إظهار هذه التغييرات، وكأنها تتمشى مع الحاجة الى تطبيق إتفاقيتي اوسلو والقاهرة، وكذلك الحاجة الى إيجاد فصل طبيعي بين الضفة الغربية وبين اسرائيل، إلا أن الهدف الأساسي، وغير المعلن، لهذه التغييرات هو، على ما يبدو، استكمال ضم الضفة الغربية، ودمجها بصورة دائمة ونهائية في أجهزة السلطة الاسرائيلية[18].

وأعرب بنفنستي عن اعتقاده بأن نقل الصلاحية عن مراكز المدن في الضفة الغربية، الى أيد شرطة حرس الحدود، إنما يعني استكمال الضم الزاحف. وقال بنفنستي إن جميع الخطوات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية، تحت ستار الانفصال عن المناطق المحتلة، إنما تؤدي بالذات الى تعزيز السيطرة الاسرائيلية على هذه المناطق. كما أن خطة الطرق الالتفافية، التي وضعتها الحكومة بحجة تسهيل عملية إخلاء المراكز السكانية الفلسطينية، إنما تسهم في تعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وأن نقل الصلاحيات عن هذه المراكز السكانية الى أيدي شرطة حرس الحدود، إنما يسهم في جعل السيطرة الاسرائيلية على هذه المناطق سيطرة أبدية. وأشار بنفنستي الى أن المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة يشكلون اليوم ثلاثين بالمئة من (لواء يهودا والسامرة) التابع لقيادة الشرطة الاسرائيلية. وقال بأن توسيع هذه الوحدات الشرطية، تحت ستار تنفيذ إتفاقية اوسلو، سيؤدي الى توسيع المستوطنات.

(٦) الفصل نوع من التمييز العنصري

إن هناك من يرى في الفصل نوعا من التمييز العنصري الذي يستوجب الإدانة والشجب، وخاصة في هذه الحقبة من الزمن، التي شهدت زوال النظام العنصري البغيض في جنوب افريقيا، الذي بقي جاثما على صدر السكان الأفارقة الأصليين ردحا طويلا من الزمن.

وكان موشه آرنس قد أعرب عن رأيه في أن السخافة في فكرة الفصل، وفي تطبيقها العملي، لا تكاد تذكر، بالمقارنة بالسخافة الأيديولوجية، التي تحول اليسار الاسرائيلي الى مؤيد متحمس، وتحول اليمين الاسرائيلي الى معارض مطلق. وعلى هذا، فان الفصل المفروض من جانب واحد، والذي يحكم على الفلسطينيين حياة الجوع والفقر، صار ينظر اليه من قبل أشخاص «ليبراليين وانسانيين» كحل متحضر. وفي هذا الخصوص يقول وزير المعارف الاسرائيلي، إنه لا يوجد في القانون الدولي ما يلزم اسرائيل بتوفير فرص العمل للفلسطينيين، وهو يقترح على اسرائيل دفع

١٨ ميرون بنفنستي، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/١/٢٦.

اجور بطاله، بقيمة مليار شيكل سنويا لسكان المناطق المحتلة، وذلك فقط لإرضاء ضميره «الليبرالي».

هذا، وكان موشه آرنس بالذات هو الذي أثار المقارنة بين «الفصل والتمييز العنصري والترانسفير»، حيث شجب الأوساط الاسرائيلية التي تصف نفسها بأنها ليبرالية ومتحضرة، وذلك لإن هذه الأوساط لا تدرك بأن الحياة المشتركة للمجموعات العرقية المختلفة، التي تعيش بجانب بعضها البعض، تشكل انموذجا مثاليا في نظام القيم في العالم الغربي[19].

هذا وكان متظاهرون من أعضاء حركة (غوش لشالوم) اليسارية الاسرائيلية، قد حملوا لافتات تحمل شعار (الفصل يعني التمييز العنصري)، وذلك خلال المسيرة الاحتجاجية التي نظموها في الأول من نيسان عام ١٩٩٥، بالقرب من الحاجز العسكري، الموجود على الطريق الرئيسي بين القدس ورام الله، بالقرب من مفرق ضاحية البريد، ضد الطوق الأمني المفروض على المناطق المحتلة، وضد خطة الفصل، التي تعتزم الحكومة الاسرائيلية تطبيقها.

١٩ المصدر السابق.

الباب الثاني:

خطة الفصل في مرآة الصحافة العبرية

لقد حظيت خطة الفصل بتغطية واسعة في الصحافة العبرية، حيث تصدى العديد من المعلقين والمحللين لهذا الموضوع الحساس، وذلك لعلاقته المباشرة بالمسيرة السلمية على المسار الفلسطيني، وبسبب انعكاساته على مستقبل هذه المسيرة. وفيما يلي عينة هامة من التقارير والآراء والتحليلات، التي نشرتها الصحف العبرية، والتي تناولت جوانب مختلفة من خطة الفصل ونتائجها وانعكاساتها المتوقعة.

(١) الفصل ورسم خارطة التسوية الدائمة

في مقال له نشرته صحيفة (معاريف) قال دوف تماري:

«إن الفصل بين اسرائيل والفلسطينيين، الذي يتحدثون عنه اليوم، باعتباره حاجة ماسة، يمكن أن يتطور الى حل مفروض من جانب واحد. وهذا الحل المفروض لا يعتبر فكرة سيئة في وضع انعدام المخرج، وذلك بشرط أن يحظى الطرف الآخر، الذي يفرضون عليه الحل بمقابل مجد».

وأضاف تماري قوله:

«إنه يمكن لاسرائيل أن تبدأ اليوم بالرسم الفعلي لخارطة التسوية الدائمة بطريقة الاكراه، وذلك بشرط أن يحصل الفلسطينيون على بدل، وذلك على هيئة كيان وطني مستقل، على قطعة أرض معقولة»[٢٠].

وفي مقال آخر نشرته صحيفة (معاريف)، قال بن درور يميني:

«إن نحو سبعين بالمئة من الاسرائيليين يعارضون قيام دولة فلسطينية، كما أن نحو سبعين بالمئة من الجمهور الاسرائيلي، يدركون في قرارة أنفسهم، بأن الدولة الفلسطينية ستقوم حتما في المستقبل. وحتى ولو افترضنا بأن غالبية، أو جميع اولئك، الذي يؤيدون قيام دولة فلسطينية، يعتقدون أيضا بأنها ستقوم، فان غالبية المعارضين يدركون انه لا يوجد أي مدلول لمعارضتهم. ومن جميع الزوايا، فان حقيقة قيام دولة فلسطينية موجودة في رؤوس غالبية الاسرائيليين»[٢١].

---

٢٠ دوف تماري، صحيفة (معاريف) ٢٦/١/١٩٩٥.

٢١ بن درور يميني، صحيفة (معاريف) ٢٦/١/١٩٩٥.

واستطرد يميني قائلا:

«إن الفارق بين حزب العمل، وبين حزب الليكود، هو فقط فارق في الثمن. فحزب العمل، وانطلاقا من غبائه القليل، على استعداد لإن يدفع فقط ثمنا ضئيلا، للوصول الى الحل السليم. أما الليكود، وانطلاقا من غبائه الكبير، فانه على استعداد لدفع ثمن باهظ، من أجل الوصول الى نفس الحل. واذا كان حزب العمل يحتاج الى عشر عمليات انتحارية أخرى، كتلك التي وقعت بالقرب من مفرق (بيت ليد)، من أجل تحقيق فكرة الفصل، التي تعتبر مرحلة مسبقة نحو الدولة الفلسطينية، فان حزب الليكود سيكون بحاجة الى مئة عملية كهذه»[٢٢].

هذا وقد أعرب جدعون سامت، أحد كبار المحللين السياسيين في صحيفة (هآرتس) عن اعتقاده بأن المدلول الحقيقي لاقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلي، اسحق رابين، هو رسم الخطوط الهيكلية لخارطة جديدة في الضفة الغربية، وهي خارطة للفصل، ليس بمفهوم الجدران والسياج، وإنما كمقدمة للتسوية الدائمة. وأضاف أن خطة الفصل التي يتحدث عنها رابين، ينبغي أن تشتمل، في حالة تنفيذها، على عدة أمور أساسية ورئيسية :

أولا: إن خطوط التسوية المرحلية ينبغي رسمها بصورة تؤدي في المستقبل الى قيام دولة فلسطينية.

ثانيا: يجب أن يكون واضحا انه لا يمكن التوصل الى تسوية مرحلية، بدون الموافقة الاسرائيلية على سإزالة بعض المستوطنات، في إطار التسوية النهائية، بحيث يجب أن تشتمل خارطة الفصل على ذكر المستوطنات التي يتوجب إزالتها في اطار التسوية النهائية[٢٣].

كذلك فقد أشارت صحيفة (هآرتس) في مقال افتتاحي لها، الى أن إقامة جدار يفصل بين الضفة الغربية وبين اسرائيل، لن يكون من شأنه في المستقبل منح الأمن للاسرائيليين، وأعربت الصحيفة عن رأيها في أن اصطلاح (الفصل) ليس سوى إسما مرادفا لتقسيم الضفة الغربية. وقالت الصحيفة إنه سيكون من الصعب على اسرائيل أن توضح للفلسطينيين بأن (الخط الفاصل المقترح لا يرمي الى رسم الحدود من جانب واحد، بين اسرائيل وبين الكيان الفلسطيني. وأضافت الصحيفة أن الفلسطينيين سوف ينظرون الى هذا الخط كمحاولة، من جانب اسرائيل لاملاء المدلول الاقليمي للتسوية النهائية عليهم منذ الآن.

وأكدت الصحيفة أن الحل الأمثل، الذي يتوجب على رابين اتباعه، من أجل تقليص مجالات الاحتكاك بين اليهود والفلسطينيين، هو ليس إنشاء (خط فاصل)، وإنما نقل المستوطنين اليهود، من بضع عشرات من المستوطنات الصغيرة والمبعثرة، في أرجاء الضفة الغربية، الى التجمعات الاستيطانية الكبرى القائمة في الضفة الغربية[٢٤].

٢٢ المصدر السابق.
٢٣ جدعون سامت، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/١/٢٥.
٢٤ افتتاحية صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/١/٢٥.

وقد تطرق زئيف شيف، كبير معلقي صحيفة (هآرتس) للشؤون العسكرية، الى هذه النقطة بقوله، انه من الصعب الافتراض أن يكون رابين يتحدث ايضا عن فصل دولة اسرائيل عن كل المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة. ومن هنا، فان خطة الفصل الجدية يتوجب أن تعالج ايضا موضوع تركيز المستوطنات اليهودية في كتل استيطانية، في المواقع التي تعتزم اسرائيل إبقاءها داخل حدودها، بعد تقرير الحدود النهائية[٢٥].

(٢) رسم خارطة جديدة للضفة الغربية

إن خطة الفصل، التي ترتكز على نقل (الخط الأخضر) من موقعه الحالي الى داخل الضفة الغربية، إنما تعني في الحقيقة إعادة رسم خارطة الضفة الغربية من جديد. وأن هذه الخطة تتلاءم والمبادىء الرئيسية، التي استندت عليها الدراسة التي وضعها يوسي ايلفر، الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب. وهي الدراسة التي تتضمن اقتراحا لرسم الحدود بين اسرائيل وبين الضفة الغربية شرقي «الخط الأخضر» وحول «القدس الكبرى»، من خلال نشر الجيش الاسرائيلي على خط دفاعي على طول نهر الاردن[٢٦].

وكانت الدراسة المذكورة قد أوصت بضم الجزء الغربي من الضفة الغربية المحاذي للخط الأخضر، ابتداء من وادي عارة وحتى اللطرون، باستثناء مدينتي قلقيلية وطولكرم، وكذلك ضم كتلة مستوطنات غوش عصيون، وكتلة مستوطنات معاليه أدوميم، ومستوطنة جفعات زئيف في منطقة القدس، وكذلك الطرف الشمالي لغور الاردن المحاذي لبيسان، وهذه المناطق تشكل نحو ١١ بالمئة من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٣) الفصل يعني الترانسفير

إن «الفصل» هو الحلم المشترك لاسرائيليين كثيرين: وهو يعني حياة خالية من العرب. ومن الناحية العملية فان الفصل هو كلمة مرادفة للترانسفير. وان الفصل قريب ليس فقط من الفراق وإنما من التفرقة أيضا، التي تبعد خطوة واحدة فقط عن الطلاق. كذلك فان المسافة بين الفصل والطرد ليست كبيرة. وفي جميع الأحوال فانه من أجل «الفصل» بين العرب والاسرائيليين، فانه يتوجب كذلك فصل المستوطنات عن المناطق المحتلة. واذا ما جرى إحاطة المستوطنات بالجدران، فسيصرخ سكانها مدعين بأنهم قد وضعوا داخل غيتو. واذا ما تمت إعادة المستوطنين الى المكان الذي قدموا منه، فانهم سوف يصرخون بانهم يتعرضون لعملية ترانسفير، وستكون النتيجة أن الفصل غير ممكن[٢٧].

(٤) خطة الفصل وصواريخ باتريوت

إن خطة الفصل تعيد الى اذهاننا قصة صواريخ باتريوت. ونحن ولا شك ما زلنا نذكر هذا الصاروخ الأمريكي الذي استخدمته اسرائيل خلال حرب الخليج بهدف اعتراض صواريخ

٢٥ زئيف شيف، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/١/٢٥.
٢٦ صحيفة (هآرتس)، ١٩٩٥/١/٢٥.
٢٧ توم سيغف، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/١/٢٥.

سكاد التي أطلقتها العراق ضد أهداف في العمق الاسرائيلي. ومن الناحية العملية، فانه ليس فقط أن صواريخ الباتريوت لم تنجح في اعتراض حتى صاروخ واحد من صواريخ سكاد، ولكن الضرر الأكبر الذي لحق بنا في حرب الخليج، نجم بالذات بسبب سقوط أحد صواريخ الباتريوت فوق مدينة رمات غان القريبة من تل أبيب. ومع ذلك، فلقد كان لصواريخ الباتريوت تأثير نفسي هائل على الناس في اسرائيل. ولم يكن من قبيل المصادفة أن هذه الصواريخ كانت قد نصبت في أماكن بارزة، وذلك لكي يراها سكان منطقة تل أبيب الكبرى، ولكي تدخل الطمأنينة في نفوسهم. ولقد كلفت هذه الصواريخ أموالا طائلة، إلا أنها لم تفعل شيئا. وإن فكرة الفصل الذي يعتبر الفيلد مارشال موشه شاحال، من أبرز المتحمسين لها، إنما تعيد الى الأذهان، كما قلنا، قصة صواريخ الباتريوت. حيث أن هذه الفكرة سوف تكلف أموالا كثيرة، كما أنها ستثير ضجة كبيرة، إلا أنها لن تضيف الى الأمن شيئا. ومن هذه الناحية، فان هذه الفكرة لن تكون أكثر من أقراص مهدئة[٢٨].

ويمكن القول إنه اذا ما استعرضنا تاريخ النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي، فانه لا يمكننا أن نجد فكرة أكثر حماقة من فكرة الفصل، التي تعتبر خطيرة من الناحية السياسية، وعديمة القيمة من الناحية العسكرية، كما أنها ثقيلة أكثر مما ينبغي على الخزينة العامة.

إن الجيش الاسرائيلي لا يظهر حماسه لهذه الفكرة، كما أنه على أقل تقدير، لا يؤمن بأنه من شأنها تقليص حجم الارهاب، وهو يرى فيها بصورة رئيسية خطة سياسية. كما أن وزير الخارجية شمعون بيرس يرى بأن هذه الخطة تتناقض تناقضا خطيرا، ومبدأ حسن الجوار الاقتصادي. كذلك فان المسؤولين في وزارة المالية، يعتقدون بأن هذه الخطة ليست مجدية نظرا لتكاليفها الباهظة. وهناك اثنان فقط من السياسيين يتمسكون بها: الأول هو وزير الشرطة موشه شاحال، الذي يريد رؤية الشرطة وقد تحولت الى نصف جيش، كما يريد أن يرى نفسه وقد تحول الى قائد عسكري كبير. والثاني هو اسحق رابين الذي اخترع هذه الفكرة، التي من شأنها تحويل اسرائيل الى «غيتو» محصن[٢٩].

(٥) خط «ماجينو» اسرائيلي

إن خط الفصل الذي يريد رابين انشاءه، إنما يعيد الى الأذهان (خط ماجينو) الأوروبي، كما يعيد الى الأذهان المفهوم الدفاعي الذي أعلن إفلاسه في اثنتين من الحروب الاوروبية[٣٠].

إن خطة الفصل الاسرائيلية الجديدة، التي يطلقون عليها إصطلاح سياسة الفصل، قد أدت حتى الآن الى إحداث إنقسام داخل الحكومة، حيث يعتقد بعض أعضائها، بانها تمثل هدرا للطاقات، في حين يخشى البعض الآخر من أن يؤدي خط الفصل الى رسم الحدود، من جانب واحد، الأمر الذي لا يبقي ما يمكن أن يجري التفاوض حوله مع الفلسطينيين[٣١].
وعلى أية حال، فان خط الفصل هذا قد يسجل في ذاكرة التاريخ بأنه «خط رابين» الذي يعني

٢٨ يوئيل مركوس، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٢٤.
٢٩ المصدر السابق.
٣٠ شموئيل شنايتسر، صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢٤.
٣١ المصدر السابق.

تحويل اسرائيل الى «غيتو» يهودي كبير. إن خطة الفصل التي يحاول وزير الشرطة الاسرائيلي موشه شاحال الترويج لها، ستصطدم بمعارضة داخل الحكومة، وسيكون مصيرها الفشل. وهذه الخطة التي تجابه بمعارضة شديدة من قبل أوساط متعددة، لن يكون بمقدورها تأمين الحماية للاسرائيليين، علاوة على تكلفتها الباهظة[٣٢].

وبالاضافة الى التحفظات التي صدرت عن أوساط الجيش وجهاز المخابرات تجاه هذه الخطة. فان المسؤولين في وزارة المالية يعارضونها نظرا لانها تتعارض واتفاقيتي باريس والقاهرة، كما أنها قد تخلق حواجز جمركية بين اسرائيل وبين سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

واستنادا الى ورقة عمل اعدت داخل وزارة المالية، فان خطة الفصل، ستؤدي في حال تطبيقها الى توجيه ضربة شديدة الى الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي سوف يترك أيضا انعكاسات سلبية أيضا على الاقتصاد الاسرائيلي. كذلك فانه لن يكون هناك مناص من التقرير بانه بدون تعريفات سياسية واضحة (إطار التسوية الدائمة)، فانه لن يكون في فكرة الفصل أي حل حقيقي. وبمفاهيم سياسية، فان هذه الصياغة هي بمثابة إعلان حرب. وأن رابين لم يرد حتى الآن. ويمكن القول بأنه سيبقى منقسما على نفسه حتى اللحظة الأخيرة[٣٣].

كلما تعمقنا في فحص خطة الفصل، كلما تعزز الاعتقاد لدينا بأن الحكومة تعتزم أن تبني هنا مسخا أمنيا. وأن هذه الخطة المعقدة والمكلفة جدا، لن تقدم حلا عسكريا للارهاب، بل مجرد جواب نفسي. واذا لم يسارع رئيس الحكومة بالتراجع عن العناصر الرئيسية لخطة الفصل، التي وضعتها الشرطة الاسرائيلية، فان هذا الموضوع قد يتحول بالنسبة له، كقضية مشابهة لقضية ضريبة البورصة، إلا أن الثمن في هذه المرة سيكون مضاعفا.

إن فكرة الفصل هذه قد ولدت بعد العملية الانتحارية التي نفذت في بيت ليد. ومع أن الحديث كان قد جرى في الماضي أيضا حول الانفصال عن الفلسطينيين، ولكن من الجوانب الاقتصادية والسياسية. أما الآن، فقد اضيف الى ذلك البعد العسكري. وان المؤرخ الذي سيدرس تطور مفهوم الأمن الاسرائيلي سوف ينوه الى ذلك كتحول نجحت فيه مجموعة إرهابية وبوسائل محدودة، بإدخال تغيير جوهري في أنظمة الأمن الاسرائيلي. واذا ما تبنينا خطة الفصل فاننا سنمنح انتصارا استراتيجيا غير عادي للارهاب الذي نجح في عدد من العمليات الانتحارية، في إصابة دولة اسرائيل وأجهزتها الأمنية بالجنون[٣٤].

(٦) هذه الخطة ستبقى زمنا طويلا مجرد حبر على ورق

خطة الفصل هذه، تعاني من نقطتي ضعف أساسيتين، من شأنهما إبقاء هذه الخطة مجرد حبر على ورق، لزمن طويل، بحيث تبقى خلالها محل نقاش وجدال داخل اللجان المختلفة. وتتمثل نقطة الضعف الأولى في التكلفة الباهظة التي قد تصل الى مئات الملايين من الشيكلات. أما نقطة الضعف الثانية فتتمثل في كون هذه الخطة خطة سياسية. حيث أن رسم خط فاصل بين الكيانين

٣٢ عوزي بنزيمن، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٢٤.
٣٣ ناحوم بارنيع، صحيفة (يديعوت احرونوت) ١٩٩٥/٣/٢٤.
٣٤ زئيف شيف، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٢٢.

الاسرائيلي والفلسطيني، هو خطوة من جانب واحد، من شأنها تقرير أمر واقع، خلافا لاتفاقيات اوسلو، التي ترفض إجراءات من جانب واحد، يمكن أن تؤثر على الحل الدائم. ولذا، فان تطبيق هذه الخطة مشروط، الى حد كبير بموافقة الفلسطينيين. وبالمقابل، فان رسم خط الفصل يعزل المستوطنين اليهود المقيمين في المناطق المحتلة، والذين يوجد لهم ما يقولونه أيضا في هذا الموضوع. وإن من يعتقد بامكانية القفز اليوم رأسا الى الحل الدائم، فان خطة الفصل هذه إنما تخدم مصلحته جيدا[٣٥].

إن الخطة التي وضعتها لجنة الفصل، برئاسة الوزير موشه شاحال، لا يمكن أن يكتب لها البقاء لوحدها. واستنادا الى رأي جهات أمنية كبيرة، فان هذه الخطة، ينبغي أن تندمج في واحد من السيناريوات المحتملة في تطور الحوار مع الفلسطينيين. والافتراض السائد هو أن عناصر معينة منها، يمكن أن تندمج في إطار خطة «قوس قزح ب» الخاصة باعادة إنتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية. وهذه الخطة تعبر عن مصلحة واضحة لشرطة اسرائيل لزيادة عدد وحدات حرس الحدود، وتوسيع الصلاحيات التي تريد الشرطة الحصول عليها في مجال الأمن الداخلي. وفي المقابل، فان الجيش الاسرائيلي يريد أن ينزع عن نفسه صلاحيات في هذا المجال. وعلى هذا، فان وحدة المصالح في هذه النقطة تضمن على الأقل، تحقيق بعض بنود الخطة، عندما يحين الوقت المناسب لذلك، الأمر الذي سيمكن السياسيين من عرض تطبيق ظاهري لفصل ما أيا كان[٣٦].

إن خطة الفصل الضخمة، سوف تدفن دفن الكلاب، مثلما دفنت في حينه ضريبة البورصة. وهذه الخطة إنما تعيد الى أذهاننا طريقة معالجة الحكومة لتلك الضريبة، كما تعيد الى أذهاننا أيضا قرار الحكومة بانشاء وزارة للاعلام. وإننا نعرف اليوم كيف تراجعت هذه الحكومة عن قرارها المتعلق بفرض ضريبة البورصة، وكذلك عن قرارها الخاص بانشاء وزارة الاعلام. وعلى هذا، فان خطة الفصل، التي لن تكتب لها الحياة، ستجد طريقها الى جانب سابقاتها في مقبرة الخردوات، التي ستخلفها وراءها حكومة اليسار[٣٧].

إن رابين، الذي لا يريد رؤية العرب أمام ناظريه، يعتقد بأن «الفصل» هو الكلمة السحرية التي سوف تبقيه في السلطة أربع سنوات أخرى، اعتمادا على شعار «الفصل» أو شعار «فرق تسد»[٣٨].

(٧) أهداف معلنة وأهداف غير معلنة

إن لخطة الفصل هدفين اثنين: أحدهما معلن والآخر غير معلن. والهدف الأول المعلن، فهو تقليص نشاط «المخربين» والانتحاريين، والحد ما أمكن من دخولهم الى اسرائيل. أما الهدف الثاني وغير المعلن، فهو هدف سياسي. واستنادا اليه، فانه اذا كان من غير الممكن الاعلان منذ الآن بأن المرحلة الانتقالية ليست سوى تمهيدا لقيام دولة فلسطينية في المستقبل، فانه يتوجب،على الأقل، إعداد خطوط فصل ووسائل فصل، تمهيدا للفصل السياسي في المستقبل[٣٩].

٣٥ اليكس فيشمن، صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/١٩.
٣٦ المصدر السابق.
٣٧ اوري اورباخ، صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢٢.
٣٨ المصدر السابق.
٣٩ ران كسليف، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٢١.

إن معنى الفصل هو الفصل الدائم بين قطاع غزة وبين الضفة الغربية، أي بين جزء واحد من فلسطين وبين الجزء الثاني. واذا كان الفلسطينيون يمثلون معا شعبا واحدا، فانهم سيقاتلونه عندها بكل قوتهم من أجل الربط بين غزة والخليل، مثلما كان عليه الأمر في عام ١٩٤٨.

كذلك فان الفصل سيؤدي الى قطع الفلسطينيين المقيمين في منطقة القدس، بصورة نهائية عن إخوانهم في شمال القدس وجنوبها، الذين تربط بينهم العلاقات العائلية، وعلاقات العمل والتجارة والثقافة، بصورة يومية. وربما كان اسحق رابين لا يدرك ذلك. إلا أن الفلسطينيين سوف يقاتلون من أجل ذلك بالدم وبالنار[٤٠].

«إن اصطلاح الفصل يهدف بالدرجة الأولى للفصل بين الاسرائيلي وبين العمل اليدوي. وإن مكاتب العمل في أرجاء الدولة، من المطلة وحتى ايلات، لم تنجح أبدا في تجنيد شبان يهود، أصحاء جسديا ونفسيا، للعمل في شعبة البناء، وفي شعبة الزراعة، وفي مختلف الحرف اليدوية، التي كانت تعتبر في الماضي مفخرة الصهيونية، والتي تعتبر اليوم أعمالا حقيرة».

إن المهنة المسماه «أجور البطالة» والتي تعادل قيمتها المالية تقريبا الحد الأدنى من الأجر في المرافق الاقتصادية، قد تحولت الى المهنة التي يعتبر الاسرائيلي من الماهرين فيها.

ومع أن الارهاب الفلسطيني كان قد أحدث هزة اخلاقية، تمثلت بنداءات «الموت للعرب»، إلا ان نداء الصهيونية القديم وهو «العمل العبري» لم يسمع حتى الآن في أية مظاهرة صاخبة.

وللأسف الشديد، فانه حتى العلماء والأطباء، من بين المهاجرين اليهود، الذين قدموا من دول الاتحاد السوفياتي السابق، يفضلون القيام بكنس الشوارع، بدلا من العمل بأجر زهيد لدى متعهد بناء عبري، يقوم ببناء الأحياء السكنية الجديدة على كل تل مرتفع.

وهكذا، فقد بقيت هناك وسيلة واحدة وأخيرة للفصل بين الاسرائيلي وبين العمل اليدوي، وهي استيراد عمال أجانب من تايلاند ورومانيا وتركيا ونحو ذلك.

ولو كانت القضايا والشؤون الأمنية، تقرر ليس من قبل خبراء الحروب وإنما من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد والنفس، لما كنا تجرأنا على النطق بكلمة السلام وبكلمة الفصل في آن واحد. واذا كان الفصل يعني السلام، فما الذي تعنيه كلمة الحرب؟ واذا ما استمر الوضع على هذا النحو، فسيأتي اليوم الذي يقول فيه جنرالات الاحتياط، وبمنتهى الجدية، بأن حدود اسرائيل الأمنية هي تايلاند»[٤١]

(٨) مجرد أقراص مهدئة

في رسالة بعث بها الى صحيفة (هآرتس) ونشرت بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٢، أعرب أوري اور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست، عن اعتقاده بأن خطة الفصل ينبغي أن تكون

٤٠ يوئيل بن نون، صحيفة (يديعوت احرونوت) ١٩٩٥/١/٢٩.
٤١ عاموس كينان، صحيفة (يديعوت احرونوت) ١٩٩٥/٣/١٠.

جزءا من خطة شاملة يتم الاتفاق بشأنها مع الفلسطينيين حول طاولة المفاوضات. يقول اور في هذه الرسالة :

«إن خطة الفصل التي تخدع الكثيرين، تبدو للوهلة الأولى كصيغة بامكانها رفع وإزالة فزع الارهاب من فوق صدر الجمهور الاسرائيلي، الا أنها بالنسبة لي لا تعتبر أكثر من مجرد سحر وهمي. ومن الناحية العملية، فان تقرير حدود الفصل، بدون موافقة الفلسطينيين، سوف ينظر اليه من قبلهم كاجراء من جانب واحد، ومن هنا تأتي نقطة الضعف في هذه الخطة. ونظرا لان حدود الفصل ستتقرر فقط وفقا لاعتبارات اسرائيل الأمنية، فان من شأن هذا الأمر اثارة العداء للخطة. كذلك فانه ينبغي أن نتصور معارضة الفلسطينيين لكل محاولة تجري بهدف فرض حدود تختلف عن حدود عام ١٩٦٧، حيث سيرى الفلسطينيون في ذلك إخلالا باتفاقية المبادىء، ومسا بمكانة وبسمعة السلطة الفلسطينية في نظر السكان العرب.»

وعلى المدى القصير، فلربما أدت الخطة الى تقليص قدرة الجهات التخريبية على إدخال الارهابيين والمعدات القتالية الى داخل اسرائيل، والى جعل الارهاب يتركز على خط الفصل نفسه، بحيث يكون موجها ضد المستوطنين اليهود في قطاع غزة والضفة الغربية. أما على المدى البعيد، فانه لن يكون بمقدور الخطة منع النشاط الارهابي، حيث أن الجهات التخريبية سوف تجد السبل الملائمة لادخال الانتحاريين والمعدات القتالية الى داخل اسرائيل.

واذا كان خط الفصل الذي سيتقرر من قبلنا، من جانب واحد، سيمر شرقي الخط الأخضر، واذا ما تقرر خط الحدود في المفاوضات حول التسوية الدائمة في مكان آخر، فان ذلك يعني إهدار طاقات اقتصادية كبيرة.

وفي موضوع القدس، فانه لا توجد أية إمكانية للفصل بين عرب القدس وبين مواطني دولة اسرائيل، وذلك لان القدس هي العاصمة الموحدة للشعب اليهودي. كذلك فانه سيكون من الأمور المعقدة والشائكة للغاية الفصل بين عرب القدس وبين عرب الضفة الغربية، وذلك لان هذا الفصل يعني تمزيق العائلات. كما انه لا يجوز تجاهل الحقيقة القائلة، بأن القدس هي مركز تجاري وثقافي وصحي وديني واعلامي لمنطقة فلسطينية واسعة.

ولذا، فان خطة الفصل ينبغي أن تشكل جزءا من خطة شاملة، نوافق عليها مع الفلسطينيين حول طاولة المفاوضات. وينبغي أن تتطرق الخطة الى ماهية الفصل، كما أن الحلول التي سيتفق عليها ينبغي أن تقدم الرد والجواب على مشاكل في مجالات الحياة المختلفة. وكلما أمكن إحراز الهدف السياسي بصورة أسرع، كلما تقلص خطر الارهاب. وبكلمات أخرى، فان خطة الفصل من جانب واحد ليست بديلا للتسوية المرحلية.»

(٩) الفصل رغم كل شيء

وزير الشرطة الاسرائيلي، موشه شاحال، الذي يحمل لواء خطة الفصل، بعث برسالة الى صحيفة (هآرتس)، رد فيها على الرسالة التي كانت الصحيفة قد نشرتها بقلم اوري اور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست، والتي انتقد فيها بشدة هذه الخطة.

وفي رسالته الجوابية التي نشرتها (هآرتس) بتاريخ ١٦/٤/١٩٩٥ يقول شاحال :

«إن اوري اور قد أخطأ القول، بأن خطة الفصل لا يمكن أن تشكل بديلا للتسوية المرحلية. ويعود مصدر هذا الخطأ الى الحقيقة القائلة، انه حتى بدون خطة الفصل، فسيكون من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، تنفيذ التسويات المرحلية !!»

كذلك فان اور إنما يناقض نفسه، وذلك لانه قد نسي، على ما يبدو، ما كان قد صدر عنه من أقوال، في الثامن من كانون أول عام ١٩٩٣، حيث قال آنذاك، أن كل من لا يريد الفصل، يجب الا يروي روايات حول الحلول التي يملكها لمشكلة الارهاب.

وإن ضباطا كبار من الجيش الاسرائيلي، ممن شاركوا في اعداد هذه الخطة، يرون فيها اليوم الملجأ والسند لاعادة انتشار الجيش الاسرائيلي. وانه لمن المؤسف جدا القول، بأن شخصا مسؤولا من أمثال اوري اور، لم يجد من الملائم أن يقوم بدعوة طاقم الفصل والاستماع منه الى تفاصيل الخطة. وانه كان بمقدوره القيام بذلك بفعل منصبه كرئيس «للجنة الأمن والشؤون الخارجية».

(١٠) صيغة جديدة للتمييز العنصري الذي لفظته جنوب افريقيا

في تعليق له على خطة الفصل، قال داني روبنشتاين، خبير الشؤون الفلسطينية في صحيفة (هآرتس) ما يلي:

«إن الأفكار المتعلقة بالطوق الأمني وبالفصل، يمكن أن تنجح في المستقبل، وذلك فقط اذا ما قامت على أساس متبادل. أي أن تكون نافذة المفعول على الاسرائيليين، وعلى الفلسطينيين، على حد سواء. أما اذا ما طبقت هذه الأفكار على فئة دون فئة، فانها تتحول عندها الى عقاب جماعي، والى قوانين من التمييز العنصري.»

إن اسرائيل كانت قد بدأت بتطبيق فكرة الطوق الأمني منذ خمس سنوات، ومع ذلك فانه لا يوجد أي دليل على أن هذه الفكرة قد أدت الى تخفيض حجم الارهاب، بل انه من المحتمل أن يكون العكس هو الصحيح. وفي الضفة الغربية فانه ربما كان من المحتمل أن يكون الطوق الأمني ناجعا

من الناحية الأمنية، اذا ما حظر على العرب الخروج من الأحياء ومن القرى. ولقد شهدنا نموذجا على ذلك مؤخراً في مدينة الخليل، عندما فرضت السلطات حظر تجول شامل على المواطنين العرب، بهدف تمكين المستوطنين اليهود من استقبال ضيوفهم الاسرائيليين بمناسبة عيد الفصح اليهودي.

«إن إمعان النظر في خطة الفصل التي أعدها الطاقم الاسرائيلي برئاسة وزير الشرطة، يشير الى اتجاه مماثل لمنح حقوق أولوية للاسرائيليين، على حساب العرب، الذين ستفرض القيود عليهم فقط، وذلك الى درجة حبسهم في بيوتهم أحيانا. وان هذا هو فصل، وفق صيغة التمييز العنصري، الذي كان متبعا في جنوب افريقيا، والذي زال من هذا العالم، وهو فصل سيكون ضرره على أمن اسرائيل أكبر بكثير من فائدته».

الباب الثالث:

آراء فلسطينية في خطة الفصل

على الرغم من أن خطة الفصل لم تحظ باهتمام كبير من جانب الفلسطينيين، إلا أن التصريحات القليلة التي صدرت في هذا الخصوص عن بعض الشخصيات الفلسطينية، تشير الى أن الفلسطينيين ينظرون بشيء من الريبة والشك تجاه النوايا الحقيقية التي تبيتها اسرائيل من وراء عرضها لهذه الخطة.

وسنحاول هنا، استعراض بعض المواقف الفلسطينية من هذه الخطة :

■ **ماهر دسوقي**: إن ما يدور الآن من حديث عن الفصل السياسي، ما هو إلا محاولة للالتفاف على عنوان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. وأن الفصل الذي تريده اسرائيل، يعني بالدرجة الأولى تعطيل قيام الدولة، وتعطيل إنشاء البنية التحتية المتكاملة.

إن الفصل السياسي لأية دولة، يتطلب توفر مقومات أساسية مثل الشعب والأقليم والسلطة السياسية والسيادة. واذا ما نظرنا الى حالة شعبنا الفلسطيني اليوم، لرأينا انه مشتت ومجزأ، حيث لا يوجد أي تواصل جغرافي أو ديموغرافي بين أبنائه. فقطاع غزة مفصول عن أريحا، والقدس مفصولة عن سائر أرجاء مدن الضفة الغربية، والفلسطينون في الخارج مشتتون أيضا بطريقة اخرى، وكذلك الأهل في الداخل.

أما عن الاقليم، فنحن بحاجة الى السيطرة على الماء، والأرض، والجو. كما أن المياه الاقليمية غير كافيه، ومساحتها دون المستوى القانوني الدولي، والمياه في باطن الأرض مسلوبه. وبالنسبة للمجال الجوي نحن لا نعرف الآن ما اذا كان يوجد لدينا مجال جوي أم لا ... حتى بين غزة وأريحا.

وينبغي أن نميز بين مفهومين في موضوع الفصل: المفهوم السياسي، والمفهوم الأمني. والفصل السياسي يجب أن يقوم أساسا على انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإعطاء شعبنا حق تقرير المصير في تلك المناطق. فالاتفاقيات الدولية، كاتفاقية جنيف الرابعة، تحدثت عن حقوق الشعب المحتل وواجبات الاحتلال تجاه الخاضعين لسيطرته ... ونصت المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة على أن واجب الاحتلال أن يعمل بأقصى ما يمكن لتوفير المواد الغذائية والطبية واستيراد المواد الضرورية، اذا كانت غير متوفرة في الأراضي المحتلة وغير كافية. في حين تحدثت المادة ٣٩عن مطالبة المحتل بتوفير فرص العمل وإيجاد الوظائف لمن فقدوا عملهم بسبب الحرب أو الاغلاق العسكري. وأشارت المادة ٤٦ من الاتفاق الى أنه بمجرد إنتهاء حالة الحرب، فلا يجوز إبقاء القيود على الممتلكات للشعب المحتل.

أما الفصل الأمني الذي تريد اسرائيل تطبيقه، فانه يقوم على إبقاء سلطة الاحتلال، واستمرار سياسة ضم الأراضي الفلسطينية، ومنع المواطنين الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر.

إن الشعب الفلسطيني يؤيد الفصل السياسي بمفهومه الأول، ويعارض الفصل من زاوية الرؤية الاسرائيلية، حيث أن الفصل كما تريده اسرائيل يتعارض والقوانين الدولية، ويمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، ويؤكد على منطق التسويف والمماطلة لدى الجانب الاسرائيلي في تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، في حين أن مسيرة السلام تحتاج الى خلق واقع اقتصادي في المناطق الفلسطينية يساعد على الاستقرار وليس العكس من ذلك[٤٢].

■ **داود كتاب**: إن فكرة الفصل هي آخر فكرة في سلسلة المخططات الاسرائيلية، التي لم يكلف الاسرائيليون أنفسهم، حتى عناء سؤال الفلسطينيين عن رأيهم فيها. وأن رجال اليسار وأعضاء معسكر السلام الاسرائيلي، الذين يؤيدون «الفصل» لاسباب تتعلق بأمن اسرائيل، يزعمون بأن هذه الفكرة سوف تعمل على المدى البعيد لصالح الفلسطينيين أيضا، وذلك لانها ستمنع إمكانية الضم، كما أنها سوف تقرر أيضا حدود المستقبل.

إنني أعتقد بأنه قد حان الوقت لكي يكف الاسرائيليون عن هذا النهج العنصري، وعن محاولة القيام بدور القيم علينا. ويجب الا يفهم من أقوالي هذه، بأن فكرة الفصل لا تنطوي على أية مزايا للفلسطينيين. حيث أن الفلسطينيين معنيون بالفصل اذا ما أدى في نهاية الأمر الى إقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل.

ومرة اخرى، فان المشكلة الرئيسية التي تنطوي عليها فكرة الفصل، تتمثل في أنها عملية من جانب واحد، اتخذت بدون تفاوض مع الفلسطينيين، وذلك في فترة تجري فيها مسيرة لتسوية النزاعات بين الطرفين. هذا وينبغي أن يكون واضحا انه من غير الممكن ضمان الأمن من خلال قرارات تتخذ من جانب واحد، أو بالاستعانة بجدران أمنية. وأن لبنان يعد مثلا حاضرا على ذلك. وإن الأمن الحقيقي يمكن إحرازه فقط عن طريق التفاوض القائم على الاحترام المتبادل، وليس عن طريق عمليات احادية الجانب، تقوم على القوة العسكرية، وعلى التجاهل المتغطرس للجانب الآخر[٤٣].

■ **ياسر عبد ربه**: إن خطة الفصل الاسرائيلية تمثل قرارا من جانب واحد حول مصير الفلسطينيين، وإننا لن نوافق عليه أبدا. وإن اسرائيل بقرارها هذا إنما تريد خنقنا من الناحية الاقتصادية، وتقرير حدود الكيان الفلسطيني الموزع الى كانتونات بدون مفاوضات.

كذلك فان الطوق الأمني الذي تفرضه اسرائيل علينا، يشكل أخطر وضع نواجهه حتى الآن، وهو وضع لم نشهده حتى في أسوأ أيام الاحتلال الاسرائيلي.

---

٤٢ ماهر دسوقي، صحيفة (الحياة الجديدة) ١٩٩٥/٢/٢٧.
٤٣ داود كتاب، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٢٦.

■ **المحامي رجا شحاده**: إن خطة الفصل تتعارض تعارضا مطلقا ومفهوم السلام بين الشعبين، لان السلام يقوم على أساس مبدأ التعايش وحسن الجوار والعدالة، في حين أن مبدأ الفصل يعني عكس ذلك تماما، خصوصا وأن اسسه قد تم وضعها من طرف واحد، لكي تفرض على الطرف الآخر، الأمر الذي يتناقض وروح السلام.

واذا ما كانت اسرائيل تريد تنفيذ هذا المخطط، بدون أخذ رأي الجانب الآخر، فانه يتوجب عليها أن تحرص على أن تكون المحصلة النهائية لهذا المخطط، متمشية مع تطلعات الشعب الفلسطيني، في أن يكون له كيان مستقل، ومتمتع بالسيادة على الأرض الفلسطينية المحررة. أما اذا ما تجاهلت اسرائيل هذا الحق الأساسي للشعب الفلسطيني، فان خطة الفصل ستؤدي عمليا الى وأد مسيرة السلام، والى إطالة أمد النزاع بين الشعبين.

■ **الدكتور علي الجرباوي**[٤٤]: بالرغم من أن خطة «الفصل الأمني» التي ابتدعها رابين وشكل طاقما لدراستها واقتراح مشروع بشأنها تطرح اسرائيليا في نطاق «الضرورة الأمنية» التي نجمت عن ازدياد العمليات الانتحارية الفلسطينية داخل اسرائيل، ويروج لها وكأنها «خطوة اضطرارية» يتم تداولها في أوساط الحكومة الاسرائيلية حفاظا على استمرارية العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني، إلا أنها في واقع الأمر تحمل في مكنوناتها وطياتها دلالات على غاية الأهمية، ويمكن تلخيص هذه الدلالات بأربع رئيسية:

أولا: أنه بالرغم من الادعاءات التي يطلقها رابين وأعوانه بأن خطة الفصل المقترحة تعتبر «اضطرارية» و«مرحلية»، وأن السياج العازل المقترح لن يشكل حدودا سياسية، وإنما خطا أمنيا، فان هذه الخطة تستهدف في الحقيقة تشكيل الحدود الداخلية النهائية بين اسرائيل ومعازل «الكيان الفلسطيني» في الضفة الغربية. فهدف رابين، اذا، استغلال «التدهور الأمني الاسرائيلي» الحالي لتحقيق الهدف الرئيسي والمخطط له مسبقا من المفاوضات الاسرائيلية-الفلسطينية. وهذا الهدف يتخلص بانهاء القضية الفلسطينية عن طريق خلق «كيان فلسطيني» مفتت يتشكل من معازل منفصلة يضم كل منها التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية. واضافة الى جزء من قطاع غزة مفصول رسميا عن الضفة الغربية، فان المعازل في الضفة ستكون على ما يبدو ثلاثة، وتتشكل من مجمع نابلس-جنين-طولكرم في الشمال، ومجمع رام الله في الوسط، ومجمع بيت لحم (وتبقى الخليل معضلة معلقة) في الجنوب. وتلتقي هذه المعازل الثلاثة وفقا للمخطط الاسرائيلي مع بعضها في أريحا، ومنها تتصل بترتيب تفضله الحكومة الاسرائيلية، كما ورد مؤخرا على لسان وزير خارجيتها، بان يكون فيدراليا مع الاردن. فرابين لا يزال ضد قيام دولة فلسطينية تشمل الضفة الغربية (اقترح رابين مؤخرا إمكانية قيام دولة فلسطينية في غزة يكون ثمنها إبقاء وضع الضفة الغربية معلقا لعقدين من الزمن)، وهو يحاول استغلال كل ظرف مستجد للتملص من تنفيذ الالتزامات الاسرائيلية الواردة في «إعلان المبادىء» بشأن الضفة، وبما يحول دون توفر الظروف الموضوعية الضرورية فلسطينيا لإنشاء هذه الدولة.

---

٤٤ الدكتور علي الجرباوي، مجلة السياسة الفلسطينية (العدد ٥).

من هذا المنطلق الاسرائيلي تصبح خطة الفصل وسيلة فعالة لتقسيم فلسطين للمرة الثالثة ورسم حدود اسرائيل بما يضمن بقاءها دولة يهودية يتواجد ضمنها رسميا أقلية فلسطينية «محتملة» صهيونيا. ويأتي «السياج العازل» المطروح كآلية لتحقيق الفصل بين الفلسطينيين في الضفة الغربية في باب إقامة الوقائع الاسرائيلية لتحديد الواقع الفلسطيني المستقبلي، وبما يضمن اختزال المطالب الفلسطينية لتصبح، عوضا عن تحقيق الانهاء الكامل للاحتلال الاسرائيلي للأرض الفلسطينية الناجم عن حرب عام ١٩٦٧، محصورة في إطار تخليص أجزاء من الضفة الغربية من الوجود الاسرائيلي (مشاريع على غرار «جنين أولا»). ويتبع ذلك أن يصبح الوجود الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة شرعيا، وأن تنحصر المفاوضات النهائية بين الطرفين في هذه المسألة على وضعية المستوطنات التي بقيت داخل المعازل الفلسطينية بعد رسم حدود «السياج الفاصل» بين الطرفين. وباختصار، فان هذا «السياج» سيكون الحدود التي ترسمها حاليا اسرائيل للكيان الفلسطيني الذي تشرف حاليا على إنشائه. ويجب التنويه الى أن «سياجا» فاصلا اقيم من قبل اسرائيل ليعزلها عن منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة. ومما يستدعي الانتباه بهذا الخصوص التخطيط الاسرائيلي لاقامة تسع مناطق صناعية ضخمة على «الحدود» الداخلية بين دولة اسرائيل ومعازلها للفلسطينيين، وذلك للاستفادة من العمالة الفلسطينية الرخيصة مع الحيلولة بنفس الوقت من دخول أعداد عمال فلسطينيين كبيرة الى اسرائيل.

وثانيا: أن ترسيم «السياج الفاصل» ورسم خريطة اسرائيل في مرحلة التسوية السلمية أصبح أمرا اسرائيليا داخليا محضا، ويتم بمنأى عن الفلسطينيين، وبمعزل تام عن إرادتهم. فهذا الرسم والترسيم يتم بدون مفاوضة أو مشاورة أو قبول الجانب الفلسطيني «الشريك» في العملية السلمية التي كان هذا الجانب ينتظر منها استخلاص الحق في تقرير المصير. وعلى العكس تماما، فعوضا عن أن تقود المسيرة السلمية الى انتزاع الفلسطينيين حق تقرير المصير، فانها على ما يبدو أصبحت الوسيلة النافذة التي يستخدمها من استلب هذا الحق أصلا لفرض المصير على الشعب الفلسطيني.

لقد نجمت هذه النتيجة غير المرغوبة فلسطينيا عن سوء التقدير التفاوضي الفلسطيني، اذ أدت الرغبة الفلسطينية الجامحة للمشاركة في العملية التفاوضية الى تقديم تنازلات جوهرية للاسرائيليين منذ البداية. وكانت نتيجة هذه التنازلات أن اضعف الجانب الفلسطيني موقفة لاحقا، وأصبح في حكم الأداة الطيعة لاسرائيل. ولكن تحييد «الشريك» الفلسطيني لم يؤد الى إنهاء الخلاف الداخلي الاسرائيلي حول الكيفية التي تتحدد بموجبها خاتمة العملية السلمية، بل أدى بواقع الحال الى تأجيجه.

قامت أطراف اسرائيلية مختلفة، رسمية وغير رسمية، بتوظيف العملية السلمية وما تضمنته من فترة «سماح» فلسطينية (المرحلة الانتقالية) للقيام بحملة مكثفة لتكريس وقائع في الضفة الغربية للتأثير مسبقا على نتيجة المفاوضات النهائية. وبدأ الصراع بين الاسرائيليين يحتدم

حول مقتضيات «السلام». وتصاعدت وتائر التنافس بين الأطراف الأيديولوجية والسياسية الاسرائيلية للتأثير على الرأي العام وفي عملية اتخاذ القرار السياسي. ومع مرور الوقت، وبعد توقيع اتفاق «إعلان المبادىء» بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدأ التأثير الفلسطيني في المسيرة السلمية يخبو مقابل تصاعد أهمية الموقف الاسرائيلي الداخلي تجاهها. ومع تكثف الحملة الاستيطانية في الضفة الغربية وحول مدينة القدس، ودخول المفاوضات الاسرائيلية مع سوريا مرحلة دقيقة، بدأ الاستقطاب بين مؤيد ومعارض لتقديم استحقاقات السلام في اسرائيل يتزايد ليصل الى داخل الائتلاف الحاكم. ففي حين تؤيد أطراف حكومية موقف التخلي عن نسبة كبيرة من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويذهب بعضها الى درجة تأييد إقامة دولة فلسطينية ترتبط بالاردن كونفدراليا، تقف أطراف أخرى مع موقف الاحتفاظ اسرائيليا بالضفة الغربية تحديدا، ناهيك عن موقف اليمين الاسرائيلي المعارض مبدئيا فكرة تقديم «تنازلات إقليمية». وبين المقتضيات السياسية من جهة، والأيديولوجية الدينية والأمنية من جهة اخرى، أخذ الموقف الاسرائيلي الداخلي يتأرجح بدون وجود أغلبية واضحة، مستقرة، وحاسمة لدعم خيار على آخر. وفي ظل انقسام وعدم استقرار الرأي العام الاسرائيلي أصبح القرار السياسي في اسرائيل بشأن العملية السلمية مرتهنا بعملية الاستقطاب السياسي الدائر حاليا داخل الحلبة السياسية الاسرائيلية.

تأتي فكرة الفصل المطروحة من قبل رابين الآن، ومحاولة ترسيم الخط الفاصل داخليا بين الاسرائيليين والفلسطينيين، ورسم خريطة اسرائيل في مرحلة التسوية السياسية، في إطار محاولة رئيس الوزراء الاسرائيلي تقليص فجوة الاستقطاب السياسي في اسرائيل، وتوسيع قاعدة اتفاق الرأي العام الاسرائيلي على المستلزمات الضرورية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار لاسرائيل. وبواقع الأمر فان رابين يقوم من خلال هذا الطرح لمفهوم الفصل بعملية تفاوض داخلي مبطن مع اليمين الاسرائيلي، وعلى رأسه حزب ليكود. فعوضا عن استمرار التفاوض مع الفلسطينيين بعد أن تم توقيعهم على اتفاقي اوسلو والقاهرة، وجد رابين في ظل العمليات الانتحارية الفلسطينية أن عليه أن يصل الى «وفاق وطني» اسرائيلي عام حول «الصيغة الاقليمية» التي من الممكن أن تشكل «حلا وسطا» بين الأطراف السياسية الاسرائيلية، وبذا تلقى قبولا أعرض في الشارع الفلسطيني. وباختصار، يشكل مفهوم الفصل المطروح حاليا في الحلبة السياسية الاسرائيلية محور المفاوضات الاسرائيلية- الاسرائيلية حول عقتضيات المسيرة السلمية، ويمثل نقطة الارتكاز المحورية في البحث الاسرائيلي عن »الصيغة التوفيقية«.

وثالثا: أن المفاوضات التي تجري حاليا بين الفلسطينيين والاسرائيليين حول تطبيق المرحلة الثانية من اتفاق «إعلان المبادىء» (المفاوضات حول الانتخابات الفلسطينية وإعادة إنتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة المحتلة) لا تمر بمأزق إجرائي فحسب، أو بصعوبات حول جوانب تطبيقية فقط، وإنما هي مفاوضات عقيمة من الناحية الاستراتيجية للفلسطينيين، ولن

تجدي فائدة أو نفعا حقيقيا لتحقق سلام دائم بين الطرفين، وعبرهما الى المنطقة بأسرها. وحتى الاجتماعات التي أصبح يعقدها عرفات مع رابين وبيرس، ولقاء «القمة» الرباعي الذي جمع في القاهرة مؤخرا بين الرئيس المصري مبارك والملك حسين وعرفات ورابين، لم تعد جميعها بقادرة على ضخ الحياة في عملية سلمية تجمدت بفعل إجراءات اسرائيلية يقف على رأسها السعي الحثيث والمكثف لتهويد مدينة القدس وتوسيع الشبكة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية، وخاصة في الضفة المحتلة. فالوقائع الاسرائيلية المستجدة على الأرض تخطت من الناحية العملية حدود اتفاق اوسلو واتفاقات القاهرة. والحكومة الاسرائيلية تتبع حاليا منهج المراوغة في المفاوضات التفصيلية المتعلقة باستكمال إجراءات الدخول في المرحلة الانتقالية لكونهم استحصلوا من اتفاق اوسلو على ما يريدون، وبقي عليهم منع الفلسطينيين من تحقيق حصتهم من الاتفاق وذلك بالمماطلة لكسب الوقت لتحوير معنى وتحويل مجرى العملية السلمية ليصب في إبقائها اسرائيلية المنطلق والمسار والقرار.

ويبدو الآن جليا من التغيرات الجارية بحثاثة من قبل الاسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى صعيد المفاوضات التفصيلية، أن نوايا الحكومة الاسرائيلية، عندما قامت بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ووقعت معها اتفاق «إعلان المبادى»، كانت مبيتة على توظيف هذا الاتفاق لتقويض الأهداف الوطنية الفلسطينية. وقد وقع الجانب الفلسطيني بالفخ الاسرائيلي عندما وافق على تقسيم حل القضية الفلسطينية على مرحلتين تفاوضيتين منفصلتين بينهما فترة زمنية انتقالية تمتد لسنوات خمس. فهذا التقسيم أدى، من ناحية، الى انسياق الجانب الفلسطيني لقبول تأجيل بحث القضايا المصيرية، كالحدود ووضع القدس والاستيطان واللاجئين، الى المرحلة التفاوضية النهائية. وبذلك، ومقابل حكم ذاتي مقطوع ومحدود، أبقى الجانب الفلسطيني على المصير الفلسطيني معلقا لفترة زمنية حدها الأدنى مرهون بفترة زمنية مدتها خمس سنوات. ومن ناحية اخرى، لم يستحصل الفلسطينيون لقاء هذا التنازل السخي على ضمانة اسرائيلية تكفل رسميا وفعليا عدم قيام السلطة المحتلة باستغلال الفترة الزمنية الانتقالية للقيام بتنفيذ سياسة منهجية لتغيير الوقائع داخل الأرض المحتلة، وبما يحجف أساسا بالامكانات الفلسطينية في المفاوضات النهائية.

وعندما أصبح الاتفاق بين الطرفين يفتقر الى مرتكزات أساسية، ويفتقد المبادىء ويركز على الاجراءات، أصبحت العلاقة التطبيقية للاتفاق تفتقر الى الندية والتكافؤ بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. وعوضا عن مثل هذه العلاقة الضرورية لتحقيق السلام وليس الاستسلام، أصبحت العلاقة التطبيقية تستند الى معادلة ميزان القوى بين الطرفين، وهي معادلة تعاني من خلل جسيم لصالح اسرائيل. وأخذت الحكومة الاسرائيلية تستخدم هذا الخلل في تحديد وتيرة وأجندة المفاوضات التفصيلية، في حين أصبح الجانب الفلسطيني أسيرا لمقتضيات الأهداف الاسرائيلية العامة ومجريات السياسة الداخلية الاسرائيلية.

إن طرح رابين لفكرة «الفصل الأمني»، ودراستها من قبل طاقم خبراء أعد تقريرا رسميا

بها، وتزايد الجدل الداخلي في اسرائيل بشأن جدوى وكيفية تطبيقها، يدلل بشكل واضح على عدمية المفاوضات التفصيلية التي تجري بين الفلسطينيين والاسرائيليين في القاهرة، وأماكن أخرى بمنأى عن هذه المجريات الهامة. فكأن لا علاقة البتة بين هذه المفاوضات مع التطورات الجارية على أرض الواقع. وما الادعاء الاسرائيلي بأن خطة «الفصل الأمني» أمر داخلي سيادي اسرائيلي يجب أن لا ينظر اليه فلسطينيا بانه يحجف مسبقا بنتيجة المفاوضات النهائية في المستقبل إلا إدعاء مغرضا وسلبي الأهداف. فخطة الفصل، إن طبقت، ستخلق وقائع جديدة داخل الضفة الغربية، وستصبح هذه الوقائع بالتأكيد عوائق أمام الفلسطينيين مستقبلا. واستمرار المفاوضات التفصيلية الحالية، على عقمها، وفي ظل خلق الوقائع الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يمنح اسرائيل غطاء فلسطينيا شرعيا لتحديد نتيجة المفاوضات النهائية وماهية حل القضية الفلسطينية منذ الآن.

رابعاً: أن خطة الفصل التي يقترحها رابين هي وصول الحكومة الاسرائيلية الحالية الى موقف العجز أمام ضرورة الحسم في تحديد ماهية المستقبل الاسرائيلي. فمنذ استلامها دفة الحكم في اسرائيل وحكومة رابين تتذبذب بين دائرتي استقطاب رئيسيتين. الأولى، التزامها الرسمي المعلن بالعملية السلمية، وقناعتها باهمية وضرورة استغلال الفرصة الذهبية المواتية لتحقيق الشرعية والأمن والاستقرار لاسرائيل، وفتح المجالات العريضة أمامها للاندماج مع العالم العربي المحيط بها. وبالرغم من تحقيقها لاختراقات اسرائيلية هامة على الساحتين الفلسطينية والعربية، الا أن هذه الحكومة تعلم يقينا بأن إستتباب السلام والأمن والاستقرار لاسرائيل والاسرائيليين يعتمد أساسا على الماهية النهائية لحل القضية الفلسطينية. ولتحقيق القبول الفلسطيني بهذه الماهية، تعلم الحكومة الاسرائيلية أيضا أن على اسرائيل أن تفي باستحقاقات أساسية.

ولكن هذه الاستحقاقات المطلوبة تتعارض مع دائرة الاستقطاب الرئيسية الأخرى التي تجذب الحكومة الاسرائيلية، ألا وهي موقف المعارضة اليمينية الاسرائيلية الرافض لاتفاق «إعلان المبادىء» وإيصال المفاوضات مع الجانب الفلسطيني الى إقامة دولة فلسطينية. ولكون الانقسام في الشارع الفلسطيني حاد بشأن الايفاء بالاستحقاقات الفلسطينية، ولان الضغوط اليمنية الاسرائيلية تزداد على الحكومة في ضوء العمليات الانتحارية الفلسطينية التي استلبت من الاسرائيليين الشعور بالأمن الداخلي، فان شعبية رابين تواجه تدهورا مستمرا. وتظهر استطلاعات الرأي المتوالية تدني نسبة القبول الذي تتمتع به هذه الحكومة مقابل تصاعد نسبة تأييد الاحزاب اليمينية، مما يدل على إزدياد إمكانية خسارة الائتلاف الحاكم للانتخابات العامة القادمة.

وبين الاستقطابين الرئيسيين تقف الحكومة الاسرائيلية الآن ضعيفة وحائرة تحسب حساباتها السياسية الضيقة. وأسباب الضعف مركبة ومتعددة. فمن ناحية، فشل رابين في محاولاته المتكررة توسيع ائتلاف حكومته، ولم يتمكن من إعادة ضم حزب شاس المتدين لها. فبعد

مفاوضات مضنية وطويلة قرر حزب شاس مؤخرا عدم الانضمام للحكومة، تاركا رابين على رأس حكومة أقلية ائتلافية، تعتمد في بقائها واستمراريتها في المسيرة السلمية على الأصوات العربية المانعة في الكنيست. ويعلم رابين يقينا أن مثل هذه الأصوات لا تفيد في حسم مسألة مصيرية تتعلق بـ «الأمن القومي اليهودي» في الدولة العبرية. ومن ناحية ثانية، فان الحكومة تتخبط في تحديد سياساتها الاقتصادية مما أدى الى إضافة بعد آخر لزعزعة ثقة الجمهور الاسرائيلي بها. وما الخلافات الأخيرة التي برزت في صفوف الائتلاف الحاكم حول فرض «ضريبة البورصة»، والتطورات التي آلت في النهاية الى إلغائها، إضافة لما لحق بالحكومة من أضرار جراء إنتخابات الهستدروت الأخيرة، وما تبع ذلك من كشف لفضائح حول استغلالات سابقة لاموال هستدروتية لتمويل دعاية إنتخابية لاعضاء من حزب العمل، الا أمثلة عينية على ذلك. ومن ناحية ثالثة، فان حزب العمل، وهو الحزب الرئيسي في الائتلاف الحاكم، يعاني جراء خلافات داخلية من عدم الانضباط الحزبي الضروري لدعم وتثبيت السياسات الحكومية. وقد أدى ذلك مؤخرا الى تبديل رئيس الكتلة البرلمانية من حزب العمل جراء مخالفته الانضباط الحزبي في التصويت على موازنة الدولة. ومن نافل القول أن مثل هذا الافتقار للانضباط واحتدام الجدل الداخلي وبروزه على السطح أمام الجمهور يضعضع من موقف الحكومة ويضعفها.

وفي ضوء العد التنازلي باتجاه موعد الانتخابات العامة القادمة، وبدء الحملة الانتخابية بصورة غير رسمية، ولان الانتخابات لمنصب رئيس الوزراء الاسرائيلي ستكون منذ المرة القادمة مباشرة، فان الحكومة الاسرائيلية أصبحت أكثر من أي وقت مضى عاجزة عن استكمال أو إيقاف المسيرة السلمية مع الفلسطينيين تحديدا. فلا هي حقا بقادرة على مواجهة الانقسام والضغوطات الداخلية والمضي قدما باتخاذ الخطوات الضرورية لاحداث النقلة الايجابية في هذه المسيرة الآن. كما ولا هي أيضا براغبة في الظهور بموقف الضعف والخنوع لمطالب اليمين الاسرائيلي بوقف هذه المسيرة، وذلك لان إيقافها على المسار الفلسطيني الآن يعني انهيار «مشروع السلام» برمته، وفتح المجال أمام مواجهة شاملة متجددة مع الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

بسبب هذا العجز اتخذ رابين قرارا ضمنيا بضرورة المماطلة، اعتقادا بأن التمترس في الموقع الذي وصلته المسيرة السلمية سيجنبه على الأقل تحمل المزيد من الخسائر. وفي هذا الاطار جاءت «خطة الفصل» مشروعا وسطيا رابينيا يستهدف إسكات جميع الأطراف الاسرائيلية، فلا هي تؤدي الآن الى «تنازل إقليمي»، ولا الى إغلاق الباب أمام خلق كيان فلسطيني. ولكونها مشروعا وسطيا يحمل في ثناياه أهدافا سياسية اسرائيلية داخلية، ولا يستجيب للمطالب الفلسطينية، فان خطة «الفصل الأمني» المقترحة لن تحقق السلام المنشود، ولا توقف المسيرة السلمية، وإنما تعلقها كسبا للوقت لحين تغير الظروف والأوضاع والانتهاء من إجراء الانتخابات الاسرائيلية.

إستنتاجات أساسية

مع كون خطة «الفصل الأمني» قاصرة عن تشكيل الآلية المناسبة لدفع العملية السلمية أو تحقيق الأمن الاسرائيلي الداخلي المنشود، فان مجرد اقتراحها، والمضي قدما بدراسة سبل تطبيقها، يقود الى استنتاجات أساسية. ومن الواجب عدم إغفال هذه الاستنتاجات، والاهتمام بدراسة وفهم أبعادها، وذلك لكونها تشكل عناصر أساسية في صياغة مستقبل المسيرة السلمية وتحديد المصير الفلسطيني، عدا عن المصير الاسرائيلي أيضا. وبشكل أولي، يمكن استخلاص ثلاثة إستنتاجات سيكون لها أبعاد رئيسية عامة.

أولا إن خطة الفصل الرابينية تشير بصورة دالة الى حدوث تحول رئيسي في المشروع الصهيوني الكلاسيكي لدى المؤسسة الرسمية الاسرائيلية، حتى بما فيها اليمين الاسرائيلي التقليدي. فهذا المشروع قام على أساس «إستعادة أرض اسرائيل كاملة غير منقوصة» «لتصبح الدولة اليهودية النقية العرق»، وذلك باستخدام مختلف السبل لتفريغ فلسطين من أهلها الفلسطينيين. وبعد مرور ما يقرب على قرن من الزمن على استهداف الحركة الصهيونية للشعب الفلسطيني، متحالفة بذلك مع أقوى دولتين عظميين في هذا القرن، بريطانيا العظمى أولا والولايات المتحدة الأمريكية لاحقا، يخرج رابين من خلال خطته للفصل ليعترف بفشل المسعى الصهيوني الكلاسيكي. فعلى الرغم من مختلف وسائل الطرد والاقتلاع والتغييب التي استخدمت بقي جزء من الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، وأثبت من خلاله ثباته ونضاله المستمر عقم إمكانية تغييبه وقرض حقوقه. ويبدو أن رئيس الوزراء الاسرائيلي، والذي كان رئيس أركان حرب اسرائيل في العام ١٩٦٧، اكتشف بعد ما يقرب من ثلاثة عقود على تلك الحرب التي استكمل خلالها الاسرائيليون احتلالهم لكل فلسطين، أن ذلك الانتصار العسكري لآلة الحرب الاسرائيلية كان مجبولا بهزيمة أيديولوجية مستترة لآلة الفكر الصهيوني. فبقية فلسطين استولي عليها اسرائيليا في عام ١٩٦٧ مع معظم أهلها. وبرغم المحاولة المستمرة والمكثفة لتهويدها عن طريق عملية استيطان ومصادرة أراضي تبارى في تنظيمها قطبي الحياة السياسية الاسرائيلية (حزب العمل وليكود)، يكتشف رابين – مصدر أمر تهشيم عظام أطراف شباب الانتفاضة – فشل إمكانية تفريغ الفلسطينيين بالطرد الجماعي (الترانسفير) وخطورة إمكانية الدمج لكونها تنهي حياة الدولة العبرية وتحولها الى دولة ثنائية القومية. ويأتي اقتراح رابين بالفصل هروبا من مواجهة المأزق المستعصي صهيونيا. وبالرغم من محدودية هذا الاقتراح والاشتراطات والظروف المرتبطة به، الا أنه يدل على أن المستقبل الفلسطيني سيتشكل باعتراف اسرائيلي على أرض فلسطين، وليس خارجها. وفي هذا دلالة مستقبلية على غاية من الأهمية الاستراتيجية والتاريخية.

ولكن، مع ذلك، يجب الانتباه الى أن فشل المشروع الصهيوني في هذا الجانب المشار اليه أعلاه لا يعني على الاطلاق نهايته أو نكوص غاياته، ولذا يجب التنبه والحذر. فهذا الفشل يوظف الآن اسرائيليا لانعاش المشروع الصهيوني في جانب آخر، وهو الامتداد والتغلغل

سياسيا واقتصاديا في المنطقة المحيطة برمتها. فاسرائيل تحاول في المسيرة السلمية الحالية أن تقايض فشلها في تحقيق المشروع الصهيوني الكلاسيكي في فلسطين باختراق وتطويع العالم العربي المحيط. وفي مسعاها الذي لم يتطلب منها حتى الآن سوى منح حكم ذاتي مقلص للفلسطينيين، استحصلت اسرائيل على الاعتراف السياسي العربي، وتهاوت عنها المقاطعة الاقتصادية العربية، وأصبح ساستها ورجال أعمالها يصولون في العواصم العربية، ويشتركون في عقد قمم شرق أوسطية، في حين يفشل العرب بعقد قمة عربية أو رفع حصار جائر عن دولة عربية. أي أن احتواء القضية الفلسطينية عوضا عن الاستمرار بنكرانها فتح المجال أمام اسرائيل عربيا، ودوليا. وهذا بحد ذاته نصر كبير لمشروع صهيوني معدل عن آخر فشل في تحقيق هدفه الأساس بصورة كاملة.

ثانياً: إن خطة الفصل الرابينية فتتمثل بقصور صيغة اتفاقات اوسلو والقاهرة عن تأمين السلام الشامل بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي. فالحكومة الاسرائيلية أرادت من هذه الاتفاقات أولا، ومن التلاعب بتفسيراتها وتطبيقاتها العملية ثانيا، أن تفصل مجرى وآفاق التسوية مع الجانب الفلسطيني على مقاسها ووفق أجندتها وأهدافها الخاصة. ويجدر الانتباه في هذا المجال الى أن منطلقات هذه الحكومة في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني لم تكن نابعة من نوايا وقناعات إيجابية تنبثق عن اعتراف اسرائيلي متأخر بالضيم الملحق بالشعب الفلسطيني وحقوقه الشرعية. بل على العكس من ذلك، جاءت هذه المفاوضات بالنسبة للحكومة الاسرائيلية اضطرارية لوضع حد للانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، ولفتح المعابر على عقد تسويات اسرائيلية-عربية. أي أن المفاوضات مع الجانب الفلسطيني لم تشكل غاية بحد ذاتها للحكومة الاسرائيلية فقط، وإنما وسيلة ترغيب وتسريع للمفاوضات على المسارات الأخرى مع البقية العربية.

لهذا السبب الاسرائيلي جاءت اتفاقات اوسلو والقاهرة مبهمة المضامين، تزخر بالتلكؤ والبطء في التنفيذ. فقد أرادها الاسرائيليون وسيلة لكسب الوقت، ولذلك أصر الاسرائيليون بدعوى «تعزيز الثقة» على وجود مرحلة انتقالية مدتها خمس سنين. وتحت وهم «عدم وجود البديل»، لم يكن بوسع الجانب الفلسطيني سوى الرضوخ للاشتراطات الاسرائيلية. وبعد قيام السلطة الفلسطينية بدأ الفلسطينيون يطالبون بتسريع المسيرة السلمية، في حين ظنت اسرائيل بأن الوضع لها استقر فماطلت في عملية التنفيذ. ولكن العمليات الانتحارية الفلسطينية قلبت الموازين الأمنية، وفتحت أبوابا على الحكومة الاسرائيلية ظنتها اغلقت، وخلقت لها دوامة ومعضلة مستعصية. فالمرحلة الانتقالية أصبحت باهظة التكاليف ليس فقط للجانب الفلسطيني، وانما للحكومة الاسرائيلية التي أصرت عليها وفرضتها. وللخروج من مأزق المرحلة الانتقالية، ولكن بدون تحمل تكاليف التوجه مباشرة لمرحلة المفاوضات النهائية، وجد رابين في «الفصل الأمني» مخرجا. ولكن، كما ذكرنا سابقا، سيبقى هذا المخرج غير كاف لتحقيق الأهداف الاسرائيلية المستترة.

ثالثاً: أن الفصل بين طرفين متداخلين لن ينجح بالفرض من قبل طرف على الآخر، وإنما بالاتفاق بين الطرفين. والاتفاق بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في هذا الشأن لن يتأتى سوى بالدخول مباشرة في المفاوضات النهائية لتحديد التسوية الشاملة. والفصل بين الطرفين لن يكون ناجعا ومفيدا اذا اقتصر على الجانبين الأمني والاقتصادي. بل يجب أن يكون المدخل الاساس للفصل سياسيا، وهو الأمر الذي يتطلب من الحكومة الاسرائيلية اتخاذ قرار جريء وصريح بمشروعية إقامة الدولة الفلسطينية، والدخول في مفاوضات مكثفة مع الجانب الفلسطيني لتحديد حدودها الجغرافية وطبيعة علاقاتها مع اسرائيل.

وفي سياق هذا الاعتراف، يصبح الفصل بين الدولتين ضروريا لبناء جسور الثقة والتعاون مستقبلا. فالتعايش لا يمكن أن يفرض فرضا بين طرف قوي وآخر ضعيف، بل الهيمنة. وبالهيمنة على الفلسطينيين لن تستطيع اسرائيل أن تحقق لنفسها الاستقرار والأمن الداخلي. ويجب على الحكومة الاسرائيلية أن تعي حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها الآن، وأن تشرع باتخاذ القرارات الضرورية لدفع المسيرة السياسية المجمدة. وإن هي فشلت في القيام بذلك، عليها أن لا تتفاجأ مستقبلا من انفجار فلسطيني قادم. فالفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يشعروا بتغير إيجابي كبير على الأوضاع والأحوال جراء المسيرة السلمية التي فتحت لاسرائيل أبواب المنطقة والعالم. بل على العكس فان عددا متزايدا منهم يعاني من خيبة أمل في التوقعات العريضة التي نفخت في هذه المسيرة عند بدايتها لاعطائها الزخم الذي كان مطلوبا للاقلاع. ويبدو أن هذه التوقعات لم تتحول الى وقائع ملموسة لان أوضاع قطاعات فلسطينية عريضة أخذة بالتدهور بعد توقيع الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية عما كانت عليه في الفترة الاحتلالية الاسرائيلية السابقة. وما فرض الطوق الأمني على الضفة والقطاع، وحرمان الآلاف من العمال الفلسطينيين من مصادر رزقهم، وتقييد الحركة الفلسطينية، وتكثيف عملية الاستيطان ومصادرة الأراضي، وازدياد حملات الاعتقال، إلا أمثلة واضحة على الاستهداف الاسرائيلي للفلسطينيين في «عهد السلام». ومع كل هذه الاجراءات التي يتعرض لها الفلسطينيون، وفي محصلتها خطة الفصل التي تفرضها عليهم الحكومة الاسرائيلية كـ«عقاب جماعي»، تتصاعد حدة الضغط المكبوت داخل الضفة والقطاع، منذرة بامكانية انفجار الوضع الكامن مجددا. وإن أوصلت الأمور الى مرحلة الانفجار الفلسطيني، تكون الحكومة الاسرائيلية قد خسرت الفرصة الذهبية لاكساب اسرائيل الشرعية والسلام.

ولدفع عجلة المسيرة السلمية وإنقاذها من التدهور والانهيار التام يقع الآن على الجانب الفلسطيني مسؤولية جسيمة تتلخص بالتوقف عن تقديم المساعدة والغطاء للحكومة الاسرائيلية التي تقوم باجراءات منهجية منذ توقيع الاتفاقيات مع الفلسطينيين لتقويض عملية السلام. وفي هذا المجال يتوجب على السلطة الفلسطينية إيقاف المفاوضات العبثية التي تجري مع الجانب الاسرائيلي الآن. فهذه المفاوضات التي تستخدمها اسرائيل للمماطلة والتسويف

تمنح الحكومة الاسرائيلية الغطاء اللازم لتمرير إجراءاتها التعسفية على الفلسطينيين، في حين انها لا تحقق لهم بالمقابل مكاسب ذات جدوى حقيقية.

يجب أن يفرض على الحكومة الاسرائيلية مواجهة متطلبات واستحقاقات العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني في أقرب فرصة، فاما أن تفي بها، أو من الأفضل أن تنهار، فالمماطلة ليست في الصالح الفلسطيني على الاطلاق، خاصة وانها تستغل اسرائيليا لخلق وقائع جديدة تشكل موانع أمام تخلص الفلسطينيين من الهيمنة الاسرائيلية وتحقيق الاستقلال. ومن هذا المنطلق يفترض بالسلطة الفلسطينية الاصرار على الدخول في مفاوضات شاملة لتحديد الصيغة النهائية لحل القضية الفلسطينية، بعد أن اكتشفت بالطريقة الصعبة عقم المفاوضات الحالية. وعلى المفاوضات الشاملة أن تتركز حول تحقيق الاتفاق المشترك على الفصل بين الطرفين. ولكي يكون الفصل آلية إيجابية تدعم المسيرة السلمية فلسطينيا، عليه أن يستوفي شرطين أساسيين. الأول، أن يتم فصل الضفة والقطاع عن اسرائيل بعد أن يتم وصلهما ببعض عبر ممر سيادي فلسطيني. والثاني، أن يتم فتح الحدود الفلسطينية مع كل من الاردن ومصر، وبدون تدخل اسرائيلي، وذلك حتى لا يصبح الفصل أداة خنق اسرائيلية لمعازل فلسطينية. وبدون توفر هذين الشرطين الضروريين لقيام الدولة الفلسطينية، فان البحث عن السلام في المنطقة لن يتعدى الجري وراء السراب.

■ **الصحفي بشير البرغوثي:** إن خطة الفصل الأخيرة هي في الأساس خطة لرسم حدود أولية، استباقا لمفاوضات المرحلة النهائية، وهي عمليا تقرر مصير أجزاء هامة من الضفة الغربية، عن طريق ضمها الى اسرائيل، قبل بدء عملية التفاوض حولها، وذلك بهدف خلق وقائع جديدة أمام الطرف الفلسطيني، قبل بدء التفاوض الفعلي. وهناك أكثر من دليل على الأهداف الاسرائيلية التوسعية، وأبرز دليل على ذلك هو توسيع المستوطنات القائمة، وإنشاء مستوطنات جديدة داخل المناطق المحتلة.

إن اسرائيل تريد استخدام الفصل كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية، من خلال التحكم في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى أمل إبتزاز مكاسب سياسية على حساب الطرف الفلسطيني.

وفي اعتقادي، فان خطوط الفصل المقترحة ليست خطوطا نهائية، وأن شق الطرق الاستيطانية في داخل الضفة الغربية، وكذلك توسيع المستوطنات القائمة يعد إشارة الى أنه ليس هناك لدى اسرائيل اتجاه للفصل الكلي، وانما تمهيد لخطوط فصل جديدة اخرى، بحيث يجري تجزئة أراضي الضفة الغربية، وتقسيم هذه الأراضي بين المستوطنين اليهود، وبين السكان الفلسطينيين، الأمر الذي يعني تمزيق الوحدة الاقليمية، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية.

إن خطة الفصل تسير في اتجاه تطبيق البرنامج الانتخابي لحزب العمل الاسرائيلي، الذي يدعو الى السيطرة على الأراضي الواقعة خارج التجمعات السكانية العربية، والى ضم هذه الأراضي لاسرائيل.

وهناك دليل آخر، وهو أنه على الرغم من توقيع معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن، فقد بقيت اسرائيل تتصرف فيما يتعلق بنهر الاردن والمناطق المحاذية له وكأنها في حالة حرب مع الاردن، كما بقيت اسرائيل ترى في نهر الاردن حدودا أمنية لها، الأمر الذي يكشف عن نواياها التوسعية.

كذلك نشير الى أن اسرائيل، وفي جميع الاتفاقيات التي توصلت اليها مع العرب دأبت على عدم التقيد بتلك الاتفاقيات، وكانت في كل مرة تنتهك فيها هذه الاتفاقيات تطلب التفاوض من جديد، وكان شيئا لم يكن. واستنادا لذلك، وعندما يتم الوصول الى المرحلة النهائية، فان الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي سوف يجدان نفسيهما أمام نقطة الصفر، بحيث يبدآن التفاوض من حيث انتهت خطة الفصل.

إن خطة الفصل من الناحية الأمنية – هي خطة – ليست بالواقعية، وإن الزعماء الاسرائيليين أنفسهم يعترفون بذلك. وليس ثمة شك في أن أفضل فصل أمني يتمثل في تقصير الحدود وليس في توسيعها. واذا كانت غاية اسرائيل هي قيام علاقات سلام بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، فان السبيل لذلك هو في الاعتراف بحق المصير للشعب الفلسطيني، والانسحاب الى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وعندها سيكون الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي مكلفين بمهمة الاشراف على حدودهما، فضلا عن المناخ الذي سيعكس ذلك على العلاقات بين الشعبين. يضاف الى ذلك تحويل هذه الحدود، من حدود الشك والخوف والحشود العسكرية، الى حدود اقتصادية تقام عليها مؤسسات برساميل مشتركة، ويعمل فيها عمال من كلا الطرفين، بعيدا عن المراكز السكانية، ويكون فيها للجميع مصالح مشتركة في استمرار هذه المؤسسات، والتي يمكن أن تشكل عاملا هاما في بناء علاقات تفاهم في المستقبل. هذا ويمكن أن نورد مثلا على ذلك في العلاقات القائمة اليوم بين فرنسا والمانيا. فهاتين الدولتين عاشتا حالة حرب في الماضي استمرت سنوات طويلة. أما اليوم، فاننا نشهد تعاونا هائلا بينهما في المجال الاقتصادي، كما اننا قد نشهد تشكيل جيش مشترك يجمع الدولتين في المستقبل.

كذلك فان التعاون الاقتصادي الذي تشهده اوروبا هذه الأيام، والذي لم يسبق له مثيل في السابق، قد أدى الى رفع مختلف القيود، والى خلق علاقات سلام، على الرغم من أن دول اوروبا عاشت حالة حرب استمرت لفترة طويلة من الزمن.

■ **الدكتور سمير شحاده:** إن الفصل بمنظوره السياسي يعتبر حلم كل فلسطيني، يتطلع الى قيام كيان سيادي، من شانه أن يتحول الى دولة مستقلة في المستقبل، ولكن هناك فرقا بين الحلم وبين الواقع.

وحسب اعتقادي فان حزب العمل الاسرائيلي الحاكم، يسعى للتراجع عن مسيرة السلام التي كان قد بدأها، حيث يشعر هذا الحزب بان المسيرة السلمية بمجملها تشكل خطرا على وجوده، وعلى استمراره في الحكم. ومن هذا المنطلق فانه حزب العمل يسعى للوصول الى طرح سياسي

جديد، يحقق له الاستمرار في مشاركته السياسية التي كان قد بدأها، ويضمن له الاستمرار في الحكم، والتغلب على المعارضة اليمينية، بدون أن يضطر الى تقديم أي شيء للفلسطينيين.

إن حزب العمل، وتمشيا مع هذا المنطلق، يرى بأن المدخل العملي للوصول الى أهدافه، يمكن أن يتم من خلال خطة الفصل، التي يحاول تبريرها بدوافع أمنية، بحجة الحفاظ على أمن الاسرائيليين، ومن خلال محاولة إنكار وجود أهداف سياسية لهذه الخطة.

إن خطة الفصل ترمي الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: الهدف الأول يتعلق بالوضع الصعب الذي يعيشه حزب العمل، والذي يضع علامات استفهام كبيرة حول فرصة للبقاء في السلطة، والهدف الثاني هو هدف أمني بحت، وهو الهدف الأكثر بروزا، وخاصة بعد العمليات الانتحارية الكبيرة، التي حملت المسؤولين في اسرائيل للتفكير بوسائل لمنع مثل هذه العمليات، بما في ذلك طرح خطة الفصل، والهدف الثالث هو هدف سياسي بحت، وهو وضع عقبات أمام الفلسطينيين، وذلك للحيلولة دون تمكينهم من إقامة كيان سيادي مستقل، بغض النظر عن ماهية هذا الكيان. وأنا أرى بان خطة الفصل في جوهرها تحقق هذا الهدف السياسي، الذي يمنع الوصول الى قيام كيان فلسطيني مستقل، حيث أن هذه الخطة ترمي الى تجزئة الضفة الغربية الى شرائح جغرافية متعددة، الأمر الذي من شأنه أن يشكل عقبة أمام إمكانية استمرار حياة الانسان الفلسطيني، كما أن من شانه أن يشكل خطرا كبيرا على قدرات الانسان الفلسطيني الاقتصادية، وإن ظهر في بعض جوانب الخطة طرح اقتصادي، من خلال إقامة مناطق صناعية على الحدود.

هذا وعلى الرغم من أن هذه الخطة صعبة التحقيق من الناحية الظاهرية، الا أنه في نهاية المطاف، فان الحكومة الاسرائيلية ستكون معنية بتحقيق مكاسب استراتيجية، بما في ذلك تجميع المستوطنات اليهودية في كتل محدودة، داخل الضفة الغربية، وإعادة رسم حدود جديدة للضفة الغربية، وخلق أمر واقع حول القدس. وحسب اعتقادي فان المفاوضات الحقيقية سوف تتركز في نهاية المطاف حول مدينة القدس وحول مستقبلها.

وما دام الحديث هنا هو حول القدس، فاني أود أن امارس شيئا من النقد الذاتي. حيث انه مقابل هذا الفهم الاسرائيلي الواضح للقدس، بكل ما تمثله جغرافيا وثقافيا وحضاريا وسياسيا، ومن كافة النواحي الأخرى، بالنسبة للانسان الاسرائيلي، وهذا هو في تقديري ما دفع المسؤولين في اسرائيل لوضع خريطة جديدة للقدس، تحت إسم (القدس الكبرى)، فانه وللاسف الشديد، لا يوجد لدى الجانب الفلسطيني او العربي، أو الاسلامي، مثل هذا التصور، الذي من شانه أن يجعلنا قادرين على وضع خطة مقابلة. وأعتقد إننا ما زلنا ننظر الى القدس بمنظار روحي ديني، وكأنما القدس هي مجرد متحف داخل الاسوار، وكأنه لا علاقة لما هو خارج الأسوار من القدس نفسها، أو مما حولها، بمشكلة القدس، وهذا يدفعنا الى أن نفهم معركتنا مع الاحتلال في القدس، باسلوب مختلف يقتصر على محاولة عاجزة في تقديري، نسعى بها لترميم مبنى، أو الحفاظ على مؤسسة، أو الحديث عن المكانة الدينية، وما الى ذلك، دونما أن نقيم حسابا كبيرا

للأبعاد الحضارية والتاريخية والوطنية والثقافية للقدس، باعتبارها تشكل جزءا مهما من قاعدة فلسطينية–عربية–اسلامية. وهكذا فانه لا يوجد أي تكافؤ بين المنظور الاسرائيلي، وبين المنظور الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في حساباتنا حول القدس، وربط ذلك بالمنظور الوطني العام.

■ **الصحفي والمحامي زياد أبو زياد** : إن خطة الفصل الاسرائيلية هي محاولة لإعادة رسم حدود الضفة الغربية من جديد، ومن جانب واحد، بهدف فرض أمر واقع على الفلسطينيين، وبهدف ضم مساحات من الأراضي العربية المحتلة الى اسرائيل، قبل الوصول الى المفاوضات حول المرحلة النهائية من التسوية.

ومن الناحية المبدئية فنحن لسنا ضد مبدأ الفصل بشرط أن يستند هذا الفصل على قيام دولتين لشعبين، وبشرط أن يأتي الفصل ضمن إطار عمل مشترك، بحيث تقوم لجنة فلسطينية–اسرائيلية مشتركة بوضع اسس الفصل، وبشرط أن لا يشكل هذا الفصل مسا بالاتفاقات التي تم التوصل اليها بين الطرفين.

كذلك يجب أن يكون واضحا منذ البداية بأن شرقي القدس ينبغي أن يبقى جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية، في أية تسوية في المستقبل.

■ **الدكتورة حنان عشراوي** : نحن نقبل الفصل، اذا ما كان قائما على أساس مبدأ التكافؤ، وممارسة السيادة، وإنهاء الاحتلال، وقيام دولتين لشعبين. وإن أي نقاش بشأن الفصل ينبغي أن يجري ضمن إطار مفاوضات بين الجانبين، بحيث لا يفرض الفصل من طرف على طرف آخر، والا كان الفصل عقابا جماعيا، من شانه تحويل الأراضي الفلسطينية الى سجن كبير.

■ **أمين مقبول** :لقد وقعنا على اتفاقية المبادىء في اوسلو، وأن هذه الاتفاقية، ضمن موازين القوى الحالية، لا تمثل الحد الأدنى من الطموحات والأهداف الوطنية لشعبنا، لما فيها من غموض وقابلية للتفسيرات المختلفة. ورغم ذلك، فان الجانب الفلسطيني يعلن التزامه بهذه الاتفاقية، واستعداده لتنفيذ كامل بنودها.

إن الاسرائيليين يحاولون التملص من تنفيذ هذه الاتفاقية، ويخرجون علينا كل يوم بخطط وبرامج، من جانب واحد، لتنفيذ ما يريدونه، دون أدنى تنسيق مع الجانب الآخر.

إن خطة الفصل تعد خروجا عن إطار إتفاقية المبادىء التي تم التوقيع عليها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. وإننا متمسكون باتفاقية المبادىء، التي نرى من خلالها انها ستحقق أهدافنا الوطنية، في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والتي عاصمتها القدس. وإن أي إجراء اسرائيلي من جانب واحد، أو أية خطة اسرائيلية لا توصل الى هذه الأهداف، لن يكون من شأنها تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

مروان البرغوثي: إن ما يدور من أحاديث داخل اسرائيل حول ما يسمى بخطة الفصل إنما يتناول الجوانب الأمنية حيث إننا لم نسمع أية أحاديث عن ترسيم الحدود السياسية.

وعلى أية حال، فاننا نرحب بالفصل السياسي اذا كان مدلوله الاعتراف بحدود الدولة الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وانه لا يوجد أي معنى لعملية ترسيم الحدود في ظل وجود الاحتلال، ومن خلال بقاء المستوطنات والمستوطنين ومعسكرات الجيش. وانني أعتقد بأن الفصل السياسي ينبغي أن يقوم على أساس اتفاقية اوسلو، التي تعتمد في مرجعيتها على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، اللذين ينصان على ضرورة الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجزء الشرقي من مدينة القدس.

عامر مسلماني: إن خطة الفصل سوف تؤدي في حال تنفيذها الى تشديد الطوق الأمني المفروض اليوم على مدينة القدس، وبالتالي الى زيادة خنق المواطنين الفلسطينيين القاطنين في المدينة. ونحن نعتبر الطوق الأمني أكبر مصيبة حلت بالاقتصاد الفلسطيني حتى الآن، وهو يعتبر كارثة حقيقية بالنسبة لنا.

من جهة أخرى، فنحن نؤيد الفصل بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي، وذلك لانه طالما بقي الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا بالاقتصاد الاسرائيلي، فسوف تبقى الكفة دائما راجحة لصالح الجانب الاسرائيلي القوي.

وحسب رأيي فان إتفاقية باريس تعتبر اتفاقية مجحفة بالنسبة للفلسطينيين، وهي لا تمنح الجانب الفلسطيني أية ميزة، ولا تقدم له أي شيء جديد، بالمقارنة بما كان عليه الوضع حتى الآن. وإن هذه الاتفاقية هي أشبه ما يكون بعقد إذعان، فرضه الجانب الاسرائيلي على الجانب الفلسطيني، وهي لا تأخذ بالحسبان الفارق الهائل في الدخل القومي الخام بين الجانبين. واذا كانت اسرائيل تريد الفصل بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي، فيتوجب عليها بالدرجة الأولى منح الفلسطينيين كامل الحرية في مجال الضرائب والجمارك، وفي مجال الاستيراد والتصدير، وذلك من أجل كسر الاحتكار الحالي الذي تتمتع به الشركات الاسرائيلية، والذي يشكل عامل خنق للاقتصاد الفلسطيني. كذلك يتوجب على اسرائيل إنهاء سيطرتها الحالية على المعابر الحدودية، وذلك لانه لا يمكن للاقتصاد الفلسطيني ان ينتعش وأن يتطور مع استمرار السيطرة الاسرائيلية الخانقة على هذه المعابر.

الباب الرابع:

الانعكاسات الاقتصادية لخطة الفصل

في محاولة منها للوقوف على الانعكاسات الاقتصادية، التي ستنجم عن تطبيق خطة الفصل، فقد قررت الحكومة الاسرائيلية، تشكيل لجنة برئاسة مدير عام وزارة المالية الاسرائيلية، دافيد بروديت. والذي قام باعداد مسودة تقرير، أعرب فيها عن رأيه في أن خطة الفصل لا تنطوي على أي حل حقيقي، كما انها خطة باهظة التكاليف. هذا، ويبدو أن آراء بروديت ازاء خطة الفصل، تنسجم مع آراء وزير المالية الاسرائيلي، ابراهام شوحاط، الذي وجه إنتقادات شديدة لهذه الخطة.

وقد نقلت صحيفة (هارتس) عن شوحاط قوله:

> «إن وزير الشرطة موشه شاحال، يريد بناء نموذج، يعزل دولة اسرائيل عن المناطق المحتلة، بالاستعانة بالجمال والكلاب والطائرات العمودية. إلا أن هذا الأمر لن يمنع الانتحاريين من الدخول، حتى ولو اخترع شاحال جهازا لتركيب مروحة الطائرة العمودية على حصان».

ويضيف شوحاط قوله:

> «إن اقتراحات شاحال ليست مقبولة، وغير قابلة للتطبيق، ولا تقدم حلا للمشكلة. كذلك فان بناء جدار الكتروني من خلال الاستعانة بالكلاب والحصن، ليس هو الأمر الذي ينبغي القيام به»[٤٥].

وحسب رأي وزير المالية، فان الحل البناء يتمثل في إقامة منطقة صناعية على خط الفصل. وهذا يعني توفير فرص عمل لسبعين الف عامل فلسطيني، بحيث لا يضطر هؤلاء للدخول الى اسرائيل لغرض العمل. ومع ذلك، فانه من الواضح أن مثل هذه الفكرة ليست قابلة للتطبيق بسرعة. كما أن مؤيدي شوحاط يدركون بأن فكرة إنشاء مناطق صناعية، على خط التماس، لا تسمح بتقديم شيء كامل للجمهور، قبل الانتخابات العامة.

وحسب رأي البروفسور أفرايم كلايمن، الاستاذ في الجامعة العبرية، والخبير في اقتصاد المناطق المحتلة، والذي عمل مستشارا للوفد الاسرائيلي، للمحادثات الاقتصادية مع منظمة التحرير الفلسطينية، فان تطبيق فكرة الفصل قد يشكل في نهاية الأمر سلاحا ذا حدين ضد اسرائيل، كما أن الفصل الاقتصادي قد يعرض المسيرة السياسية كلها الى الخطر. ويحذر كلايمن المسؤولين الاسرائيليين بقوله:

---

٤٥ أوريت غاليلي، صحيفة (هارتس) ١٩٩٥/٣/٣.

«إنه يجب أن تحرص اسرائيل على تمكين الفلسطينيين من بيع منتوجاتهم اليها، وعلى أن يكون هناك مصدر دخل للفلسطينيين. فالفلسطينيون لا يملكون بديلا للسوق الاسرائيلية، وأن السبيل لجعلهم يتمتعون بالرفاه الاقتصادي، يتمثل في فتح أسواقنا أمام بضائعهم، وأمام عمالهم. وإن التدهور في وضعهم الاقتصادي من شأنه فقط تعزيز مكانة القوى الأصولية»[٤٦].

ووفقا لتقديرات البروفسور كلايمن، فانه اذا ما قررت الحكومة الاسرائيلية إدخال تعديلات على الاتفاق الاقتصادي الذي تم التوصل اليه بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، والمعروف باتفاق باريس، بصورة تقيد المرور الحر للبضائع الفلسطينية، والعمال الفلسطينيين، الى اسرائيل، فان الفلسطينيين سوف يطالبون اسرائيل بتعويضات مالية، أو بتسهيلات تمنحهم مزيدا من الاستقلال في تقرير سياسة الاستيراد.

وحسب قوله، فانه قبل الوصول الى هذه المرحلة، فيتوجب على الحكومة الاسرائيلية أن تدرس جيدا أية تعديلات على الاتفاق، وذلك لان أي تغيير، يزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، سيكون من شانه المس أيضا بمصالح اسرائيل الأمنية، على المدى البعيد. ويحذر كلايمن بقوله:

«إن الرفاه الاقتصادي في المناطق المحتلة، ليس ضمانة لعدم صعود حركة حماس الى السلطة، ولكن التدهور في الرفاه الاقتصادي، يعني حتما أن حماس سوف تنتصر».

واستنادا لرأي اوري نير (صحيفة هآرتس - ١٩٩٥/٢/٥)، فان مبادرة الفصل بين اسرائيل والمناطق المحتلة، التي تحولت الآن لتصبح السياسة المعلنة للحكومة الاسرائيلية، تتعارض تعارضا مطلقا مع السياسة التي انتهجتها جميع الحكومات الاسرائيلية، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧. وأن سياسة الربط الاقتصادي، التي ترتكز على أفكار موشه ديان، ربما كانت السياسة المحددة والمتواصلة والوحيدة التي سارت على هديها اسرائيل، طوال سنوات حكمها في المناطق المحتلة. وإن عنصر الاستخدام في العلاقات بين المرافق الاقتصادية الاسرائيلية والفلسطينية، قد تطور ليس فقط بسبب السياسة وإنما وبصورة معينة بالذات، رغم السياسة الحذرة التي اختطتها الحكومة في هذا المجال، خلال السنوات الأولى من الاحتلال.

وفي كتابه «العصا والجزرة» حول سياسة الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة، في سنواته الأولى، كتب الميجور جنرال الاحتياط، شلومو غازيت، أول منسق لعمليات الحكومة في المناطق المحتلة، يقول:

«إن استخدام سكان المناطق المحتلة في اسرائيل، لم يأت بمبادرة من أية مؤسسة حكومية كانت، ولكنه فرض كأمر واقع وكحقيقه من حقائق الحياه،

٤٦ جودي ميلتس، صحيفة (هارتس) ١٩٩٥/٣/١٤.

على متخذي القرارات في اسرائيل. ولقد كان الأمر هو العكس تماما، حيث كنا حتى عام ١٩٧٣، شهودا لنضال متواصل، بهدف منع وإيقاف وتحديد وتقليص هذه الظاهرة. وانه بالامكان معا النظر الى انعدام القدرة على حل هذه المشكلة، على أنه معركة تراجع مستمرة».

(١) سحب البساط من تحت اتفاقية باريس

وحسبما تبدو عليه الأمور الآن، فان حكومة اسرائيل لا تخطط للانسحاب الاقتصادي من المناطق المحتلة، وإنما تريد سحب العنصر الفلسطيني (استيراد الأيدي العاملة) من الاقتصاد الاسرائيلي. وإن تأثير هذا الأمر على اسرائيل سيكون ثانويا. حيث أن المرافق الاقتصادية الاسرائيلية بدأت تستعد لاستيعاب المزيد من العمال الأجانب، الذين سيملأون الفراغ بصورة تدريجية. أما تأثير ذلك على الاقتصاد الفلسطيني، الذي يشكل نحو خمسة بالمئة فقط من الاقتصاد الاسرائيلي، فسيكون تأثيرا شديدا. وخاصة اذا ما تمت عملية الفصل بسرعة، وبدون تنسيق ذلك مع الفلسطينيين، ومع احتياجاتهم الاقتصادية، وكذلك أيضا مع الجهات الاقتصادية الدولية، القادرة على المساعدة في إيجاد أماكن عمل بديله، داخل المناطق المحتلة، أو في الدول المجاورة[٤٧].

إن فكرة الفصل، ورغم عدم الوضوح الذي يلفها، ليس فقط انها تتعارض تعارضا مطلقا مع السياسة التي انتهجتها اسرائيل خلال سنوات طويله، وإنما تتعارض أيضا مع الاتفاقيات، التي وقعتها اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وهي تتعارض ظاهريا مع إعلان مبادىء اوسلو، الذي يتحدث عن التعاون في المجالات التجارية، بما في ذلك الفحص المشترك لإمكانية إنشاء منطقة تجاريه حرة بين اسرائيل وقطاع غزة، ورسم برامج مشتركة في مجال التعاون وتوجيه الروابط التجارية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

كذلك فان فكرة الفصل تتعارض، بالطبع، والاتفاق الاقتصادي الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (إتفاقية باريس) الذي يبدأ بعبارة:

«يوافق الطرفان على أن يكون المجال الاقتصادي هو حجر الزاوية في العلاقات المتبادلة، كما يوافق الطرفان على التعاون في هذا المجال، بهدف إنشاء اساس اقتصادي متين لهذه العلاقات، الأمر الذي سيأخذ تعبيره في مجالات اقتصادية مختلفة، استنادا الى مبدأ الاحترام المتبادل، للمصالح الاقتصادية للطرف الثاني، والى مبدأ التبادل والصدق والاستقامة».

وهكذا فانه اذا ما مضت الحكومة في طريقها، واذا ما طبقت الفصل في مجال التجارة أيضا، فانه من الواضح أن هذا الأمر سيؤدي الى سحب البساط من تحت إتفاقية باريس[٤٨].

واستنادا الى رأي البروفسور أفرايم كلايمن، فان المفهوم الاساسي الذي قامت عليه إتفاقية

٤٧ اوري نير، صحيفة (هارتس) ١٩٩٥/٢/٥.

٤٨ المصدر السابق.

باريس، هو أن حركة البضائع، من المناطق المحتلة، يفترض أن تشكل في المستقبل، البديل لحركة العمال من المناطق المحتلة: أي أنه بدلا من استيراد العمال، فانه من أفضل استيراد المنتجات التي ينتجها العمال. إلا أنه نظرا لان تطوير مصادر استخدام بديله في المناطق المحتلة، لا يمكن أن يتم في يوم واحد، فان وقف العمل في اسرائيل يشكل ضربة شديدة، لمستوى معيشة سكان الحكم الذاتي، الأمر الذي يتعارض والمصلحة الاسرائيلية، في منع التدهور الاقتصادي في المناطق المحتلة[٤٩].

وفي هذا الخصوص، يقول الدكتور عوديد عيرن، نائب مدير عام الخارجية الاسرائيلية للشؤون الاقتصادية، وعضو لجنة الفصل:

> «إن الفصل الاقتصادي المطلق، الذي يعني إنشاء حدود، والابقاء على طوق أمني لا نهاية له، غير وارد أبدا في الحسبان. لان ذلك سيكون ضدنا وضدهم»[٥٠].

ولقد رد مصدر أمني كبير على هذا الراي بقوله:

> «ان بامكان أساتذة الجامعات وكبار الموظفين البكاء والنحيب، إلا أن الواقع أقوى منهم. فنحن لا نخلق الفصل بأنفسنا، ولكن الفصل ينشأ من تلقاء ذاته. حيث لا توجد حركة حرة، للعمل والبضائع بين الاقتصاد الاسرائيلي، وبين اقتصاد الحكم الذاتي. بل الأمر هو العكس، فهذه الحركة مقيدة للغاية، وصعبة ومحظورة في معظمها. ولقد وجد حتى الآن سبعون ألف عامل أجنبي، غير فلسطيني، أماكن عمل لهم داخل اسرائيل، بحيث لا يمكن لعمال قطاع غزة الحلول محلهم أبدا. وانه ينبغي أن يكون المرء أعمى البصر لكي لا يرى بأن حدودا طبيعية وسياسية وادارية واقتصادية أيضا، قد نشأت بين اسرائيل وبين الحكم الذاتي. وذلك كما هو الأمر بين دولتين غير صديقتين بالذات. ويضيف هذا المصدر بقوله، إن اتفاقيات باريس قد ماتت في غزة»[٥١].

إن من زار مؤخرا مدينة غزة، كان بمقدوره أن يشعر بذلك. وخلافا لما كان عليه الوضع في الشهور الأولى، التي تلت الحصول على الاستقلال الجزئي، وعندما كانت المدينة تعج بالمبادرة، وعندما كانت الأعمال التجارية المحلية تعكس حالة من التفاؤل، فان مدينة غزة وقطاع غزة كله مشلول الآن. كما أن كل شيء عالق في المنتصف، وغير كامل. هذا بالاضافة الى أن الحياة التجارية قد تقلصت كثيرا، ورغم أن الحوانيت التجارية مليئة بالبضائع الرخيصة المستوردة، من مصادر غير واضحة، إلا أن معظم هذه البضائع لا يمكنها الصمود أمام الحد الأدنى من المعايير الاسرائيلية. وان بامكان الزائر أن يرى هنا وهناك من يقوم بتعبيد مقطع طريق، أو من يقوم بعمليات التنظيف أو تحسين شبكة المجاري. كما أن وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (اونروا)، تقوم

٤٩ سيير بلوتسكر، صحيفة (يديعوت احرونوت) ١٨/٢/١٩٩٥.
٥٠ المصدر السابق.
٥١ المصدر السابق.

هناك ببناء مستشفى جديد.

وعلى الرغم من الوعود، إلا أن المئات من كبار موظفي (اونروا) لم يتخذوا حتى الآن من غزة مقرا لاقامتهم. بل إنهم بقوا في مكاتبهم في فيينا وجنيف، حيث يقومون بالاشراف من بعيد. ومع أن رجال أعمال فلسطينيين واردنيين وعرب في الخارج، قد أقاموا في ليبريا شركة استثمارات خاصة لتطوير فلسطين، برأسمال مسجل هو مليار دولار، وبرأسمال مدفوع هو مئتا مليون دولار، إلا أن هذه الشركة لم تتمكن حتى الآن من الاستثمار الفعلي في قطاع غزة[٥٢].

(٣) التدهور الاقتصادي ضمانة لصعود الأصولية

إن خبراء الاقتصاد في السلطة الفلسطينية لم يبلوروا بعد برامج حقيقية، لمواجهة السياسة الاسرائيلية الجديدة، الآخذه في التشكل. وحسب قول هؤلاء فانه لا توجد لديهم برامج إحتياطية كهذه. ويعود ذلك الى أنه لم تتضح بعد طبيعة الفصل، ولان السياسة الجديدة تتعارض وما درجوا عليه في الماضي، كما تتعارض والاتفاقات السياسية والاقتصادية التي وقعت مؤخرا. ويذكر أن تقرير البنك الدولي، حول اقتصاد المناطق المحتلة، الذي نشر قبل أقل من سنة، واشتمل على توصيات لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، قد انطلق من الافتراض بأن الفصل بين الاقتصاد الاسرائيلي وبين الاقتصاد الفلسطيني سيكون تدريجيا، وبأن الاقتصادين سوف يبقيان مرتبطين ببعضهما البعض، ارتباطا دائما في عدد من المجالات. وأكد التقرير أن مثل هذا الارتباط، سيوفر على ربابنة الاقتصاد الفلسطيني نفقات زائدة، قد تنفق على البنية التحتية المستقلة[٥٣].

إن المدخولات من العمل في اسرائيل، قد وصفت في تقرير البنك الدولي، بانها تمثل ما يشبه شبكة الانقاذ، التي تقي الاقتصاد الفلسطيني من السقوط المطلق. وحسب تقديرات التقرير، فان تقليص أحجام الاستخدام في اسرائيل، على المدى الطويل أو المتوسط، يعد بالذات ظاهرة مرغوبة ومطلوبة، من ناحية الاقتصاد الذي يسعى الى الاستقلال، والى التصنيع والنجاعة. إلا أن التقرير يضيف قائلا «بأن الفصل المفاجىء ليس مرغوبا فيه، بسبب العرقلة الخطيرة للمدخولات في الضفة الغربية وفي قطاع غزة». هذا ويشكل العمل في اسرائيل نحو ٣٨ بالمئة من إجمال الاستخدام في الضفة الغربية، ونحو ١٦ بالمئة من إجمالي الانتاج القومي الخام، أما في قطاع غزة، فهو يشكل نحو ٤٠ بالمئة من الاستخدام، ونحو ٢٣ بالمئة من الانتاج القومي الخام، وذلك استنادا لمعطيات عام ١٩٩٣[٥٤].

واستنادا الى هذا التقرير، فانه اذا ما حدث توقف فجائي في استخدام العمال الفلسطينيين في اسرائيل، فانه من المحتمل قيام تصورين متناقضين: الأول هو حدوث ركود اقتصادي، حيث أن تقلص المدخولات سيتسبب في تقلص النفقات على البضائع المحلية وعلى الخدمات، وبالتالي على تقلص الانتاج الداخلي. والثاني هو توجيه العمال الفلسطينيين العائدين من العمل في المرافق الاسرائيلية، الى العمل في المرافق الاقتصادية الفلسطينية (حتى ولو كان ذلك بأجر منخفض)،

٥٢ المصدر السابق.
٥٣ اوري نير، صحيفة (هارتس) ٥/٢/١٩٩٥.
٥٤ المصدر السابق.

وهذا سيؤدي الى زيادة في الانتاج الداخلي. هذا ولا يترك التقرير مجالا للشك، في أنه على المدى القصير على الأقل، فان الميزان بين هذين التصورين سيكون سلبيا، أي أنه سيحدث ركود في الاقتصاد الفلسطيني[55].

وبالنسبة لمجال التجارة، فان الفصل الفوري يبدو مستحيلا من ناحية الاقتصاد الفلسطيني. واستنادا الى معطيات المجلس الفلسطيني للتطوير والإعمار (بكدار) فان ٩١ بالمئة من المنتجات المستهلكة في المناطق المحتلة تستورد من اسرائيل، كما أن ٦٤ بالمئة من منتجات الصادرات الفلسطينية تستوعب في السوق الاسرائيلية. وفي هذا الخصوص يقول البروفسور افرايم كلايمن، خبير اقتصاديات المناطق المحتلة في الجامعة العبرية في القدس:

> «إن الضرر الذي سيلحق بالفلسطينيين في حالة الانفصال الاقتصادي عنهم، وفي حالة منع العمال الفلسطينيين من العمل داخل اسرائيل سيكون هائلا. وأن الفلسطينيين يخشون ذلك». ويضيف البروفسور كلايمن قائلا:
> «إن الناس حتى الآن لا يموتون من الجوع في قطاع غزة، إلا ان الضغط هناك، وكذلك في الضفة الغربية، هو ضغط رهيب، كما أن التدهور الاقتصادي يشكل ضمانة لتصعيد الأصولية»[56].

(٣) سوليل بونيه فلسطينية

إن مؤسسة (بكدار)، وفي محاولة منها لتخفيف حدة الضربة الشديدة، التي ستحل بالاقتصاد الفلسطيني، تسعى منذ بضعة شهور، ومن خلال الاستعانة بأموال المساعدة المقدمة من قبل الدول المانحة، للمبادرة الى إقامة مشاريع تستخدم عددا كبيرا من العمال، وتسبب تغييرا سريعا وملموسا. وتأتي هذه المبادرة تمشيا مع التوصية الرئيسية، التي قدمها البنك الدولي، في كل ما يتعلق بالمساعدة الطارئة، التي خصصها للمناطق المحتلة. ولقد كان من المفروض تحويل خمسين مليون دولار الى قطاع غزة بصورة فورية، وذلك لتمويل مشاريع من هذا النوع. وبعد ذلك، فقد كان من المفروض تحويل مئات الملايين من الدولارات كمساعدة على المدى المتوسط. وكان من المفروض وصول ثلاثمائة مليون دولار في العام الماضي، بالاضافة الى ثلاثمائة مليون دولار سنويا، خلال السنوات الأربع التالية. وكانت مئات الملايين الأخرى قد وعدت في إطار المساعدة الطارئة (للبنية التحتية والاسكان ونحو ذلك)، وكذلك لتغطية رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية.

أما من الناحية الفعلية، فان السلطة الفلسطينية لم تتسلم حتى الآن سوى ٢٢٨ مليون دولار، من أصل ٧٢٦ مليون دولار، كانت قد وعدت بها في عام ١٩٩٤. ولقد استخدم معظم المبلغ الذي تسلمته السلطة لدفع رواتب موظفيها. وباستثناء جهازها الأمني، فان السلطة الفلسطينية لم تتمكن حتى الآن من تغطية نفقاتها الجارية، لدفع الرواتب من جباية الضرائب. وكانت مؤسسة (بكدار) قد بدأت مشروع تحسين صورة مدينة غزة (خصص لهذا المشروع ١٩ مليون دولار،

٥٥ المصدر السابق.
٥٦ المصدر السابق.

وتسلمت بكدار منه ثلاثة ملايين دولار فقط) وكذلك بمشروع المياه والمجاري في القطاع (الذي خصص له ١٥ مليون دولار في المرحلة الأولى)، بالاضافة الى مشروع تعبيد طرق في منطقة رام الله (بتمويل قدره ٢.٥ مليون دولار).

وفي هذا العام، وفي حالة ما اذا تم تحقيق جميع المشاريع التي تخطط لها (بكدار) فسيجري استخدام نحو ٢٥ألف عامل فيها. إلا أنه من المشكوك فيه كثيرا أن تتحقق هذه المشاريع، وحتى ولو افترضنا انها ستتحقق، فان استخدام ٢٥ ألف عامل من بين ١٢٠ ألف عامل، كانوا يشتغلون في اسرائيل في فترة الذروة، ما يزال بعيدا عن أن يكون حلا لمشكلة الاستخدام.

وفي واقع الفصل، فانه ربما كان من المحتمل استخدام فلسطينيين في اسرائيل وفق صيغة (سوليل بونيه فلسطينية) وذلك حسب الوصف الذي اقترحه البروفسور عزرا سيدن. أي أن يقوم متعهد فلسطيني باحضار العمال معه الى موقع البناء في اسرائيل، وبمراقبتهم والاشراف عليهم وإعادتهم الى المناطق المحتلة في نهاية يوم العمل، وذلك بصورة تسمح بالمراقبة الأمنية القصوى، ولكن غير الكاملة. وبالتأكيد، فانه مثل هذا الاسلوب سيقلص كثيرا من عدد العمال الذين سيكون بمقدورهم التوجه للعمل في داخل اسرائيل[57].

(٤) اسلوب العصا والجزرة

إن التصنيع يعتبر حلا يظهر الجميع اهتمامهم به، إلا أنه عملي فقط على المدى البعيد. وحسب قول خبراء الاقتصاد الفلسطينيين، فان إنشاء المشاريع الصناعية يتطلب وقتا كبيرا. وفي هذا الخصوص يقول الدكتور هشام عورتاني، عميد كلية الاقتصاد في جامعة النجاح في نابلس:

> «إنه من غير الممكن أن نتوقع زخما في بناء هذه المشاريع الصناعية في غضون أربع أو خمس سنوات».

ويضيف عورتاني قوله:

> «وحتى آنذاك، واذا لم يصبح الواقع السياسي والأمني مستقرا، فانه سيكون من الصعب تصور زخما صناعيا كبيرا»[58].

إن الحل المرحلي، الذي بالتأكيد لن يحل أبدا مشكلة البطالة العمالية في المناطق المحتلة، والتي يبلغ معدلها اليوم، حسب تقديرات خبراء الاقتصاد الفلسطينيين، نحو خمسين بالمئة، يتمثل في التطوير السريع لشعبة البناء في المناطق المحتلة. وكان الطلب على الشقق السكنية – داخل الضفة الغربية وبشكل خاص في قطاع غزة – قد وصل في الآونة الأخيرة الى أحجام هائلة. وفي هذا الخصوص يقول الدكتور عورتاني:

> «إنه من أجل الاستجابة لهذا الطلب، فستكون هناك حاجة الى بناء مئتي

٥٧ المصدر السابق.
٥٨ المصدر السابق.

ألف وحدة سكنية، على الأقل، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإن مثل هذا الرقم في البناء يمكن أن يستمر ست سنوات تقريبا، وسيكلف نحو ستة مليارات من الدولارات».

إن الخطوة الوحيدة، التي يتوجب على حكومة اسرائيل اتخاذها، هي إنتهاج ليبرالية شاملة في مجال رخص البناء. حيث أن السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية، تواصل اليوم أيضا، التصرف وفق اسلوب (العصا والجزرة)، في مجال منح رخص البناء، بحيث تصدر عددا محدودا جدا من هذه الرخص. وبسبب الطلب الكبير على السكن، فان الكثيرين في المناطق المحتلة يبنون اليوم بدون رخصة، من خلال المخاطرة بقيام جرافات الادارة المدنية الاسرائيلية بهدم بيوتهم. كذلك فان الآخرين يبنون عموديا، طابقا فوق طابق، فوق بيوتهم القائمة، الأمر الذي لا يتطلب ترخيصا.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو ما الذي سيحصل اذا ما قامت اسرائيل، بصورة فجائية، بتغيير سياستها في مجال منح تراخيص البناء، بحيث تصادق على جميع طلبات البناء، في المناطق الواقعة على حدود بلديات المدن والقرى العربية، التي لا تشكل مصدر إزعاج في مجالات الأمن أو النقل على الطرق؟ أو بحيث تعيد الى الفلسطينيين (أراضي الدولة) التي كانت قد انتزعت ملكيتها بصورة تعسفية في السابق، وذلك لتخصيصها لعمليات البناء الفلسطينية؟ إن الثمن الجماهيري لمثل هذه الخطوة، من ناحية طاقة تمرد الرأي العام الاسرائيلي، يعتبر هامشيا. وذلك لانه ليس هناك من يهمه حجم البناء الذي يقيمه الفلسطينيون داخل حدود مدنهم وقراهم. ومع أن الأجر الذي سيحصل عليه عمال البناء في المناطق المحتلة لن يكون عاليا، كمثل ذلك الأجر الذي كانوا يحصلون عليه في اسرائيل، إلا أن ذلك سيوفر على الأقل، فرص عمل لعشرات الألوف من العاطلين عن العمل.

وفي هذا الخصوص يقول الدكتور عورتاني:

«إنه من المحتمل طرح حلول مرحلية كهذه، تكون لها قدرة على النجاح، وذلك اذا ما جرى بحث فكرة الفصل من خلال تبصر، ومن خلال حسن نيه، بين اسرائيل والفلسطينيين. وإنه يتوجب التفكير بهذا الأمر معا، وعدم تنفيذ أمور من جانب واحد. أما اذا لم يتم القيام بهذا الأمر، فسيكون من الصعب معرفة النتائج، التي ستؤدي اليها فكرة الفصل الاقتصادي المطبقة من جانب واحد. ومع ذلك فان الأمر الواضح هنا هو أن ظاهرة المرارة تخلق حالة من الاحباط النفسي الذي يؤدي بدوره الى العنف»[٥٩].

(٥) صندوق هولست

إن فكرة الفصل الاقتصادي تخلق خلافات في الرأي داخل المجتمع الفلسطيني. وإن خبراء

٥٩ المصدر السابق.

الاقتصاد الذي يحتلون مناصب رسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك رجال الأعمال والباحثون الأكاديميون، يعارضون هذه الفكرة باعتبارها خطوة اسرائيلية من جانب واحد، تفرض مرة اخرى على الاقتصاد الفلسطيني، وتهدف مرة اخرى الى خدمة مصلحة اسرائيل فقط. وهم يرون في هذه الفكرة استمرارا للطوق الأمني، الذي يرون فيه جريمة اقتصادية ضد الشعب الفلسطيني.

من جهة أخرى، فان الدكتور عوديد عيرن يرى، بأن اسرائيل ليست وحدها المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. وفي هذا الخصوص يقول عيرن:

«إن السلطة الفلسطينية، وكجزء من التسوية المؤقتة، التي توصلت اليها مع الدول المانحة، والتي تبلورت قبل نصف عام، كانت قد تعهدت بانشاء جهاز ناجع لجباية الضرائب. إلا أن السلطة لم تقم عمليا بجباية أكثر من ثلث ما تحتاجه، لتغطية مصروفاتها. كذلك، فان الدول المانحة تعهدت من جانبها، بمنح السلطة الفلسطينية أموالا لميزانيتها الجارية، ولدفع رواتب موظفيها، البالغ عددهم اثنين وعشرين ألفا. وأن هذه التسوية التي يجري تنفيذها بواسطة «صندوق هولست»، على وشك الانتهاء، رغم العجز المالي الذي يعاني منه هذا الصندوق، والبالغ أربعة وعشرين مليون دولار. كذلك، فان جميع دول الخليج العربي التي وعدت بالتبرع لهذا الصندوق لم تف بوعدها».

هذا وعندما بدأت جميع المشاريع، والرزم الاقتصادية، وصناديق المساعدة الخاصة بالمناطق المحتلة، بالاصطدام ببعضها البعض، بعد نشوب حرب الصلاحيات العلنية، بين موظفي السلطة الفلسطينية، وبين موظفي مؤسسة (بكدار)، التي كانت قد شكلت لكي تكون عنوانا لمساعدات الدول المانحة، فقد نشأت الحاجة لتعيين شخص ما ليتولى التنسيق فيما بينها. وبالفعل، فقد قام السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين الدبلوماسي النرويجي تيري لارسن، للقيام بهذه المهمة.

إن لارسن، الذي يقيم في غزة، يرى بأن العجز المالي للسلطة الفلسطينية سوف يبلغ نصف مليار دولار، حتى نهاية العام الحالي. واستنادا الى رأي لارسن، فان جباية الضرائب الجزئية للغاية، والتحويلات المالية الضئيلة من اسرائيل، والطوق الأمني المتصاعد، كلها أمور من شأنها تعميق الفقر والاحباط النفسي، والاحساس بالاختناق. ووفقا لحسابات لارسن، فان كل يوم من الطوق الأمني يكلف الفلسطينيين خسارة تقدر بمليوني دولار: مليون دولار هي خسارة الأجر المباشر من اسرائيل، ومليون دولار آخر هي خسارة المنتجات التي تباع لاسرائيل. ولقد صرح لارسن مؤخرا بقوله:

«إن الخسارة خلال سنة واحدة سوف تبلغ ستمئة مليون دولار. وهذا هو المبلغ الذي يتوقع من الدول المانحة تقديمه للحكم الذاتي»[٦٠].

٦٠ المصدر السابق.

(٦) تخفيف ألم الفصل

هذا ويجدر الاشارة هنا، الى أن البروفسور حاييم بن شاحار، كان قد رئس لجنة خبراء، وضعت في ربيع عام ١٩٩٣ تقريرا مفصلا، حول البدائل للسلام الاقتصادي الاسرائيلي–الفلسطيني، وأوصت بعدم الفصل بين الاقتصادين. أما اليوم فان بن شاحار يطلق رأيا مغايرا، وبموجبه، فان الواقع الجديد يتطلب فصلا أمنيا، واذا كان ثمن الفصل يتمثل في قيام اسرائيل باعطاء السلطة الفلسطينية ما يشبه منحة تأقلم، أو تعويضات عن الطوق الأمني، بمبالغ محترمة للغاية، تصل الى ملايين الدولارات، فانه يتوجب عندها دفع هذا الثمن. وإن هذا الأمر مجد بالنسبة لنا، بشرط أن تستثمر المنحة الاسرائيلية في إيجاد مصادر عمل مفيدة، في قطاع غزة وفي الضفة الغربية.

هذا ولقد اقترح بن شاحار، قيام اسرائيل بتقديم مساعدة اقتصادية بقيمة مئتين وخمسين مليون دولار لقطاع غزة، خلال عام ١٩٩٥، بحيث يجري انفاق هذه المساعدة في ثلاثة مجالات: المجال الأول، هو دفع اجور بطالة للعمال الذين كانوا يشتغلون في اسرائيل، والذين فقدوا مصادر رزقهم نتيجة الطوق الأمني المفروض على قطاع غزة، والمجال الثاني تقديم قروض لبناء وحدات سكنية، والمجال الثالث هو تقديم قروض لإقامة مشاريع صناعية وزراعية.

وحسب رأي بن شاحار، فان قطاع غزة يحتاج اليوم الى خطة إعمار يشارك فيها العديد من دول العالم، وتكون بمثابة (مشروع مارشال مصغر). وإن من شأن مثل هذه الخطة التعجيل في إعادة الإعمار الاقتصادي في قطاع غزة، وكذلك الاسهام في التصدير الاسرائيلي. ومثلما أن الباعث على مشروع مارشال كان سياسيا، كذلك أيضا فان الباعث على مشروع غزة هو باعث سياسي، ويتمثل في تغيير الديناميكية السلبية التي تميز المسيرة السلمية اليوم، وكبح جماح أحد بواعث الارهاب.

هذا ويرد بن شاحار على الجهات الاسرائيلية التي تعترض على تقديم المساعدات الاقتصادية لقطاع غزة بقوله: إن تخفيف الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة ليس فقط موضوعا إنسانيا، وإنما هو مصلحة حيوية لاسرائيل أيضا[٦١].

على صعيد آخر، فان فكرة الفصل بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني تلقى معارضة من جانب بعض الخبراء. واستنادا لرأي الدكتور عوديد عيرن، فانه من الواضح بأن الفصل، بهذه الصورة أو تلك، سيمس بالاقتصاد الفلسطيني. وحسب رأيه، فانه يتوجب على اسرائيل التقليل بقدر الامكان من الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد الفلسطيني. إلا أن المشكلة كما يراها، هي انه قد تكونت مرة اخرى فترة إنتقالية ضمن الفترة الانتقالية القائمة. والآن، فان الجميع ينتظرون حتى شهر حزيران، عندما ستصل اسرائيل والسلطة الفلسطينية الى إتفاق حول إجراء انتخابات في المناطق المحتلة. وبعد ذلك سيخرج الجيش الاسرائيلي من المدن، وسيمتد الحكم الذاتي باتجاه الضفة الغربية، وسيتكون واقع مختلف تماما. وستكون هناك حاجة لإعادة بلورة كافة

٦١ حاييم بن شاحار، صحيفة (هارتس) ٣١/٣/١٩٩٥.

العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وبين الفلسطينيين، والاردن، والدول المانحة والدول العربية. وحتى ذلك الحين ستستمر حالة إنعدام التأكد، والطوق الأمني الجزئي، والبطالة، والضائقة المالية، والفصل الزاحف ومطالب المساعدة[٦٢].

واستنادا لرأي بنحاس عنبري، وهو صحفي اسرائيلي وخبير في الشؤون الفلسطينية، فان هناك أمرا واحدا واضحا، وهو أن المسؤولين في السلطة الفلسطينية «يرون قعر الدلو بصورة جيدة». ووفقا لعنبري فان السلطة الفلسطينية قد تنهار بعد قليل، لأسباب اقتصادية، نظرا لان خزينتها على وشك أن تصبح خاوية.

من ناحيتها، فان اسرائيل ستضطر في نفس الوقت تقريبا لاتخاذ قرار استراتيجي بارز، حول مستقبل علاقاتها الاقتصادية مع الفلسطينيين. وسيتوجب على اسرائيل أن تقرر فيما اذا كان يتوجب عليها الاستمرار بالتظاهر، بأن الاندماج الكامل فقط، وحرية الحركة هما الحل، أو البحث عن طريق لمأسسة الفصل. ويبدو أن الثقل يميل الى الفصل الخاضع للرقابة. بحيث تقام أيضا على الحدود النظرية «الثانوية» بين اسرائيل والضفة الغربية، حواجز ومحطات عبور، وبحيث تكون هناك أذونات دخول واذونات خروج، وكذلك مراقبون وفاحصون ودوريات شرطة. والأمر الوحيد الذي لن يكون موجودا هو الاسم الصريح، حيث لن تكون هناك شرطة حدود، ولن يكون هناك موظفو جمارك.

هذا وقد أعرب مصدر كبير في (لجنة برودت) عن اعتقاده بأن لجنة الفصل الاقتصادي ستقترح وسائل وأساليب من أجل «تخفيف ألم الفصل الأمني». وعلى ما يبدو، فان اللجنة ستوصي بفتح عدد كبير من المعابر الحدودية، بما في ذلك معابر خاصة للبضائع.

وبخصوص استخدام العمال الفلسطينيين، فان منح أذونات الاستخدام سيقتصر على المشاريع الكبيرة، بحيث تقع كافة المسؤولية على رب العمل الاسرائيلي، الذي سيتعهد بنقل العمال من الحدود وحتى الحدود. وسيجري تقديم توصيات بانشاء مناطق صناعية في مناطق التماس، الواقعة بين المنطقتين الفلسطينية والاسرائيلية، بحيث يجري فيها استخدام عمال من المناطق المحتلة، أما أرباب العمل في هذه المناطق الصناعية، فسيكونوا من جهات مختلفة: من اسرائيل، ومن المناطق المحتلة، ومن الاردن، ومن الخارج أيضا.

إن انشاء البنية التحتية لكل واحدة من هذه المناطق الصناعية، سيكلف نحو ثمانية عشر مليون دولار، وسوف تحاول حكومة اسرائيل إثارة اهتمام دول غربية كبيرة، لتبني مثل هذه المناطق، بحيث يجري اطلاق إسم كل دولة متبنية على إحدى هذه المناطق الصناعية. وكانت الولايات المتحدة قد قررت تبني واحدة من هذه المناطق كما أن بريطانيا تميل أيضا لسلوك هذا النهج.

إن الكثيرين يؤيدون فكرة المناطق الصناعية، ويتحمسون لفكرة إنشاء سبع مناطق كهذه في الضفة الغربية، واثنتين في قطاع غزة. إلا أن إقامة كل منطقة من هذه المناطق يستغرق عاما

٦٢ سيفر بلوتسكر، صحيفة (يديعوت احرونوت) ١٨/٣/١٩٩٥.

ونصف، كما أن عدد أماكن العمل التي توفرها كل منطقة لا يزيد عن ألف.

واستنادا الى تقرير نشرته صحيفة (يديعوت احرونوت) في التاسع عشر من آذار لعام ١٩٩٥، فقد ثار جدل واسع داخل الدوائر الاسرائيلية المختلفة حول المواقع التي يفترض أن تقام فيها هذه المناطق الصناعية. ففي حين يفضل الخبراء في وزارة المالية إقامة هذه المناطق على الجانب الفلسطيني لخط الفصل المقترح، الأمر الذي من شأنه إعفاء الخزينة العامة الاسرائيلية من مهمة تمويل عملية إنشاء هذه المناطق. وفي المقابل، فان الخبراء في وزارة التجارة والصناعة يفضلون إقامة الجزء الأكبر من هذه المناطق على الجانب الاسرائيلي من خط الفصل المقترح، بحيث تشكل هذه المناطق جزءا من الصناعة الاسرائيلية في أي اتفاق يتم التوقيع عليه في المستقبل.

(٧) رأي الخبراء الفلسطينيين في فكرة المناطق الصناعية

إن فكرة إقامة مناطق صناعية على طول الخط الأخضر، ينظر اليها بشكل وريبة، من قبل خبراء الاقتصاد الفلسطينيين، الذين يرون أن اسرائيل تسعى من وراء هذه الفكرة الى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني مرتبطا بالاقتصاد الاسرائيلي.

كذلك فان الأوساط الفلسطينية لا تشعر بالارتياح أزاء المقترحات الاسرائيلية المتعلقة بانشاء المناطق الصناعية. ويشير خبراء بيئة فلسطينيون، الى أن المخطط الاسرائيلي يقضي باقامة هذه المناطق على أراض زراعية خصبة وعلى خزانات مياه جوفيه.

ويشير هؤلاء تحديدا الى منطقتي طولكرم وخربثا في الضفة الغربية، حيث يقترح المخطط الاسرائيلي إقامة منطقة صناعية هناك على أراض تحوي خزانات مياه جوفيه هامة للفلسطينيين، ففي الأرض المخصصة لإقامة المنطقة الصناعية في منطقة طولكرم، يقع خزان جوفي مائي يحوي نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء. وحسب قول الخبراء، فان هذا الخزان سيصبح مهددا بالتلوث الكيماوي، اذا ما تم إنشاء مصانع كيماوية في منطقته، كما أن هذه الأراضي هي الأكثر خصوبة في منطقة شمال الضفة الغربية.

ويعتقد الفلسطينيون أن اسرائيل تسعى الى نقل صناعاتها الكيماوية الملوثة للبيئة الى داخل الضفة الغربية، خاصة وأن هناك قوانين لحماية البيئة ومراقبتها والحفاظ عليها داخل اسرائيل، وهو أمر مفقود في الضفة الغربية.

وفي أحاديث الفلسطينيين وحواراتهم حول الاقتراح الذي دخل مراحل الاعداد للتنفيذ، تبرز تجربة مصنع «غاشوري» الاسرائيلي، المتخصص بانتاج مواد كيماوية تخلف ملوثات مضرة بالبيئة المحيطة، وكانت السلطات الاسرائيلية أغلقت المصنع في الأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر في العام ١٩٨٣، بعد تقديم دعوى ضده بتلويث البيئة المحيطة به. وقد تم لاحقا نقل المصنع الى مفرق دير الغصون في منطقة طولكرم، ويعمل المصنع حاليا بشكل كامل في الضفة

الغربية، وهو يواجه دعوى قضائية مماثلة تقدم بها مزارعون فلسطينيون من منطقة طولكرم، بسبب خطورته على البيئة الزراعية الخصبة في المنطقة.

ويشير الخبير الفلسطيني في شؤون المياه، الدكتور عبد الرحمن التميمي، الى المخاطر الكامنة للمشروع اذا ما اقيمت مصانع كيماوية داخل الضفة الغربية في ظل إنعدام وجود رقابة فنية، الأمر الذي سيؤدي الى هلاك آلآف الدونمات من الأراضي الزراعية، في الوقت الذي يسعى فيه الفلسطينيون الى توسيع واستغلال الأراضي الزراعية التي تشكل مصدرا هاما للرزق، لعشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين، بالاضافة الى عدم وجود معايير فلسطينية لحماية البيئة.

ويؤكد التميمي، أن خزانات المياه الجوفيه (الأحواض المشتركة) التي تقع في المنطقة المقترح إنشاء منطقة صناعية عليها، هي إحدى الآمال الكبيرة للفلسطينيين، بشأن مصادر المياه الفلسطينية، التي لا تزال اسرائيل تستغلها كاملة، وهي حق للفلسطينيين، حسب قول التميمي. ويتساءل الخبير الفلسطيني عما ستؤول اليه الأمور، اذا ما تلوثت هذه المياه، والتي لن يستطيع الفلسطينيون معالجتها من المواد الكيماوية لمئات السنين.

ويقول التميمي:

> «على الرغم من الفوائد الاقتصادية لانشاء مناطق صناعية، والتي أهمها الحد من البطالة المتفشية، إلا أنه يجب النظر الى التأثيرات الاخرى لهذه المناطق، على الأراضي الزراعية، وعلى مصادر المياه».

ويشير في هذا المجال، الى أن المنطقة الصناعية المقترحة في قرية خربثا، ستقام على أراض يحوي جوفها أكبر خزان مائي في وسط الضفة الغربية، بالاضافة الى الأراضي الزراعية المحيطة بها، والتي بقيت غير مستغلة فلسطينيا بسبب محاذاتها للحدود.

ويضيف التميمي قوله:

> «انه من الأولى للفلسطينيين أن يستغلوا هذه الأراضي الخصبة، بالزراعة بدلا من تلويثها بمخلفات صناعية كيماوية»[٦٣].

على صعيد آخر، فان هذا المشروع يثير جدلا من نوع آخر يتمحور حول الاطار القانوني الذي سوف يحكم العلاقة بين أصحاب العمل، إن كانوا اسرائيليين، وبين العمال الفلسطينيين. وتخشى نقابات العمال الفلسطينية من أن تترك هذه العلاقة لتحدد وفق معايير المصالح الذاتية لصاحب رأس المال، مما قد يؤدي الى استغلال العمال الذين لا يملكون بدلا سوى العمل تحت الظروف التي يفرضها صاحب العمل القوي.

وحسب رأي الدكتور عادل سماره، فان المخططات الاسرائيلية، ترمي الى تقسيم العمل في هذه

٦٣ صحيفة القدس ١٧/٤/١٩٩٥.

المناطق الصناعية، بشكل يعطي الاسرائيليين الفوائد، ويحول الفلسطينيين الى أيد عاملة، تخدم هذا الاقتصاد.

وقال سماره:

«نحن أمام تركيب اقتصادي يؤدي الى الدور الذي تقوم به الفترينات الامبريالية في الشرق الأقصى، ولكن مع اختلاف قومي هائل، فهناك في كوريا الجنوبية وسنغافورة واخواتهما، يقوم اقتصاد تابع للامبريالية، ولكن يحفر لنفسه موقعا منسجما مع النظام العالمي، حيث ينقسم المجتمع الواحد محليا الى مركز ومحيط، هناك الرأسمال الاستغلالي، الذي يحقق أرباحا هائلة، وهو مندمج برأس المال العالمي، فمن الحالة المعروفة باصطلاح عولمة رأس المال، وهناك الواقع المحيطي للطبقة العاملة التي تخضع لأبشع استغلال ممكن، والمهم أن العمل ورأس المال هناك محليين، بغض النظر عن ارتباطهما الخارجي».

وأشار الى أن:

«ما يجري هنا هو تقسيم بشكل مختلف عموما، حيث سيكون رأس المال اسرائيليا وأجنبيا أيضا، أما قوة العمل فهي فلسطينية، أي أنه هنا ينقسم النموذج السنغافوري المألوف الى قسمين أو مستويين أو طبقتين: «سنغافورة رأس المال»، وهي اسرائيلية أو عالمية، ولكن المهم ليست عربية إلا باستثناءات محدودة، و «سنغافورة العمل» وهي العمال الفلسطينيين المستغلين».

وقال سماره، إن الاسرائيليين سيحاولون استغلال الوعود، والضغط على الفلسطينيين لاقناعهم بأن «تحسين الأوضاع الاقتصادية يحتاج الى إيقاف النشاط السياسي بكل أشكاله». وأضاف:

«إنهم يحاولون ممارسة أعلى ضغط ممكن على الشعب الفلسطيني، يرغم الكثيرين على حصر تفكيرهم في تدبير شؤون الحياة، وتحويل المناطق العربية الى مواقع تشغيل واستغلال للعمل»[٦٤].

(٨) تعايش مشترك أم فصل

الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لم يغير فقط الخارطة السياسية الفلسطينية، بل غير أيضا الخارطة الاسرائيلية، فلم يعد بالامكان الآن تقسيم الخارطة الاساسية الاسرائيلية وبشكل حاسم بين ليكود وعمل، أو بين يمين تقليدي ويسار معروف. وعليه فانه يجب الأخذ بالحسبان – بعد الانتخابات الاسرائيلية القادمة – إمكانية قيام حكومة وحدة وطنية تضم مجموعات من اليمين واليسار وترتكز على اسس مختلفة أهمها النقاش الدائر في اسرائيل، وهو:

٦٤ صحيفة القدس ١/٤/١٩٩٥.

هل أنت مؤيد أم معارض للفصل بين اسرائيل والفلسطينيين؟ فحزب العمل وميرتس منقسمان داخل حزبهما حول هذا الأمر، بينما يبدو أن الليكود وتسومت رفول متحدان. فالليكود معارض للفصل وتسومت رفول مؤيد.

وعلى الرغم من أن هذا النقاش ليس بجديد، فقد رافق الجدل الذي دار بين رئيسي حزب العمل – شمعون بيرس واسحق رابين – سنوات طوالا. ولكن لان هذا الجدل كان نظريا طيلة تلك الفترة، فقد ظل بالامكان المحافظة على سلامة حزب العمل. أما الآن – وقد اصبح هذا الجدل مطروحا على أرض الواقع – فانه من الممكن أن يخل بالتوازن الذي مكن من الحفاظ على حزب العمل.

فشمعون بيرس، وزير خارجية اسرائيل الحالي، كان قد عبر في السابق عن موقفه الواضح والمعارض للفصل. فقد تحدث بيرس في حينه عن شرق أوسط جديد، يتمتع بحدود مفتوحة، وبحرية كاملة في إنتقال الأفراد والبضائع، والأفكار. ولكن عندما وضعت أفكار بيرس هذه على محك التطبيق، وجدت منظرها محشورا في خضم المفاوضات المتعلقة بتنفيذ بنود اتفاقيات اوسلو، وقد انجر بفعل أعمال العنف التي وقعت داخل الخط الأخضر وأيد خطوات الفصل. ولكن في الوقت الذي ينجر فيه بيرس لتأييد سياسة الفصل لاغراض الساعة، فان هنالك أوساطا أخرى داخل حزب العمل تدفع باتجاه الفصل عن عمد وسابق اصرار ولاسباب أساسها اقتصادي بحت، ويقف على رأس هذه الأوساط حركة الكيبوتسات وحركة القوى التعاونية «الموشافيم».

إن لسياسة التعايش بين شعبين على أرض واحدة ليس فقط مدلولات عرقية وإنسانية تتمثل بحياة شعب الى جانب شعب أخر باحترام متبادل، ولكن توجد أيضا مدلولات اقتصادية ... اذ كيف يستطيع الشعبان تقديم تنازلات تتعلق بمصالحهما الاقتصادية لكي يتمكن كل واحد منهما من العيش باحترام ؟ إن هذا الأمر أصعب على قطاعي حركة الكيبوتسات وحركة القوى التعاونية «الموشافيم» منه على القطاعات الاخرى، لان هذين القطاعين في حالة احتكاك مباشر بالاقتصاد الفلسطيني، وذلك لان ما ينتجانه من الزراعة في حالة منافسة مباشرة مع الانتاج الزراعي الفلسطيني. وعليه فليس من قبيل الصدفة أن يكون الوزير يعقوب تسور، ممثل الكيبوتسات في الحكومة الاسرائيلية، الناطق المتحمس والداعم لسياسة الفصل.

إن المزارعين في اسرائيل يعلمون جيدا أن دمج الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني سيؤدي في النهاية الى التلاشي التدريجي للزراعة في اسرائيل، وانه في نهاية المطاف ستجد اسرائيل نفسها متعلقة كليا بالانتاج الزراعي الفلسطيني.

ولعل الأسباب التي تؤدي الى هذا الاستنتاج عدة منها:

- إن الانتاج الزراعي الفلسطيني أقل كلفة من نظيره الاسرائيلي وفي نفس الوقت لا يقل عنه جودة.
- إن الأراضي الزراعية التابعة للكيبوتسات باهظة الثمن، والحكومة الاسرائيلية تضع عيونها

عليها وتحاول إجبار الكيبوتسات على التخلي عنها كجزء من سداد ديون الكيبوتسات للحكومة.
- إن الحكومة بحاجة الى تلك الأراضي من أجل إقامة الشقق السكنية عليها، وذلك لتخفيض أسعار الشقق.

وعلى أية حال، فان الكيبوتسات والقرى التعاونية «الموشافيم» لا تعتزم التنازل بسهولة، ولذلك فان من المتوقع وعلى المدى المنظور انه في كل حكومة، تنضم اليها الكيبوتسات والقرى التعاونية، قيام ممثليهم بدفع الحكومة لتبني سياسة الفصل عن الفلسطينين وذلك من أجل تأمين وحماية الزراعة الاسرائيلية من منافستها الفلسطينية. ومما لا ريب فيه انهم سيغلفون مطالبتهم هذه بغلاف سياسي يتمحور بتأييدهم لفكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكن ليس الاستقلال الفلسطيني الذي يهمهم بقدر ما تهمهم مصالحهم الاقتصادية.

وفي مقابل هذا التوجه في حزب العمل، هنالك توجه آخر تتبناه أوساط أخرى ليست لها جذور في الكيبوتسات والقرى التعاونية «الموشافيم»، أو ما يعرف بـ «الاستيطان العامل» مثل وزير الصحة افرايم سنيه. فقد أعرب سنيه وبشكل واضح في الندوة التي عقدت في «بيت اغرون» في القدس في الثالث من نيسان عام ١٩٩٥ – وهي الندوة التي شارك فيها أيضا ياسر عبد ربه وزير الثقافة الفلسطيني – عن موقفه المعارض للفصل والمؤيد للتعايش المشترك. فقد رفض جميع المخططات التي تناقشها الحكومة الاسرائيلية حاليا والمتعلقة باقامة الجدران وتأمين الحدود. وقال أن أفضل طريقة لمواجهة العنف ومنعه هي الاستثمار والمساهمة في الاقتصاد الفلسطيني. وأوضح انه لا يمكن لأي جدار أن يفصل بين شعب جائع وآخر شبعان. «قال هذا موجها حديثه للوزير الفلسطيني الذي شاركه النقاش».

لا شك بأن الوزير افرايم سنيه يقف في مواجهة المزارعين الاسرائيليين الذين يشكلون أحد الأعمدة التقليدية الداعمة لاحزاب اليسار الاسرائيلي. ومع أن موقف افرايم سنيه ليس اقتصاديا، إلا أن موقفه هذا سيجد له مؤيدين في الأوساط الاقتصادية الاخرى في حزب العمل. وهذه الأوساط تعتبر من أقرب المقربين لرئيس الوزراء اسحق رابين.

إن هذه الأوساط تتواجد أصلا بين الصناعيين الاسرائيليين، وهي أيضا تعارض سياسة الفصل لانها ترى في الفلسطينيين وسطاء محتملين بينهم وبين العالم العربي.

ومن هنا، نجد انفسنا امام وضع غريب:

- فمن ناحية نجد وزير الخارجية شمعون بيرس «الذي طالما تغنى بالانفتاح» ينجر وراء سياسة الاغلاق والانغلاق مؤقتا على الأقل، وذلك من أجل إنقاذ اتفاقات اوسلو.
- ومن ناحية أخرى، نجد أن اسحق رابين «الذي وصف لسنوات طويلة بانه شكاك، ومؤيد للاغلاق ومشروع ألون القائم على سياسة الانغلاق أصلا» ... نجده ينجر أكثر فأكثر، تحت تأثير ضغط الصناعيين الاسرائيليين، تجاه سياسة الانفتاح. والجدير بالذكر أن رجال الصناعة

الاسرائيليين ليس لديهم تأثير على رئيس الوزراء فقط وإنما لهم تأثير أيضا على وزير المالية أبراهام شوحط، اذ ليس من قبيل الصدفة أن مخطط الاغلاق والفصل لم يجد حتى الان الميزانية اللازمة لتنفيذه.

كذلك، فان اليمين الاسرائيلي منقسم أيضا. فكما هو معروف يتبنى اليمين الاسرائيلي مفهوم «أرض اسرائيل الكاملة». وعليه فانه من الصعب على الليكود – من النواحي الأيديولوجية والنفسية – أن يرى الجدران الفاصلة مقامة على الأرض. فمن أجل منع حصول هذا الأمر قام بالبناء المكثف للمستوطنات. إلا أنه من المشكوك فيه أن يتمكن – الليكود – حتى وإن عاد الى الحكم، من العودة الى سياسته تلك. وهنا تجب الاشارة أيضا الى أن المستوطنين ليسوا في غالبيتهم من مؤيدي الليكود والمصوتين له. إن معظمهم من مؤيدي الأحزاب الدينية المختلفة.

واذا كانت الحكومة القادمة ستقوم على أساس اتخاذ القرار الحازم والحقيقي – وهو «الفصل أم التعايش» – فمن المتوقع أن يلجأ المستوطنون للتهديد بالعنف لكي يفرضوا على الحكومة التوقف عن التوصل الى حل سياسي. وفي حالة حدوث مثل هذا التطور فان من شانه أن يجمع بين الليكود والعمل في حكومة واحدة من أجل اتخاذ قرار وطني بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

وهنالك حزب رفول – تسومت – والذي يتشكل في معظمه من المزارعين ومن سكان القرى التعاونية. فهذا الحزب سيكون معنيا بالفصل، وعليه فاننا نجد أن القاسم المشترك بين رفول وبين يعقوب تسور من حزب العمل أكبر بكثير من القاسم المشترك بين رفول وبين زعيم الليكود بيبي نتنياهو. وكما هو معروف فان رفول أراد أن يشترك في حكومة رابين، لان هذا الأخير – حسب اعتقاد رفول – يؤيد سياسة الفصل ... إلا أن «ميرتس» حال دون مشاركة تسومت / رفول في الحكومة الحالية.

وعليه، فانه في أعقاب الانتخابات القادمة في اسرائيل وبعد حوالي السنة والنصف السنة، اذا قامت حكومة تؤيد الفصل، فمن الممكن الافتراض أن رفول والمزارعين سيشتركون فيها الى جانب كيبوتسات يعقوب تسور، واما اذا قامت حكومة تؤيد التعايش المشترك فليس من المستبعد أن تضم في صفوفها أحزاب العمل والليكود[٦٥].

[٦٥] بنحاس عنبري، مجلة العودة ٢٠/٤/١٩٩٥.

الباب الخامس:

خطة الفصل والتسوية النهائية

إن الأوساط الحاكمة في اسرائيل، وخاصة تلك الجهات التي انيطت بها مهمة إعداد وبلورة خطة الفصل، تحرص أشد الحرص على تجنب الخوض في الانعكاسات السياسية التي سوف تنجم عن تطبيق هذه الخطة. إلا أن المراقبين يرون أنه عندما سينتهي العمل من بلورة هذه الخطة، وعندما ستعرض هذه الخطة، للمصادقة عليها في مجلس الوزراء الاسرائيلي، فسيكون بالإمكان عندها رؤية خطوط الشبه بينها، وبين الموضوع، الذي تمتنع حكومة اسرائيل، بصورة ثابتة، عن الخوض فيه، والكشف عنه، ونعني بذلك خطتها بشأن التسوية الدائمة في المناطق المحتلة[٦٦].

وعلى الرغم من إدعاءات الأوساط الاسرائيلية الحاكمة، بأن خطة الفصل هي خطة أمنية مجردة، وإنها لا تهدف الى تحقيق نتائج سياسية، إلا أن كبار المحللين السياسيين والعسكريين في اسرائيل، واثقون من أن الهدف الأساسي والرئيسي لهذه الخطة، هو هدف سياسي محض، ويتمثل هذا الهدف في إعادة رسم خارطة الضفة الغربية من جانب واحد، وكذلك تقرير خط الحدود النهائي بين اسرائيل والفلسطينيين منذ الآن.

إن المتتبع لما يجري في الوقت الراهن داخل الضفة الغربية المحتلة، يمكنه أن يدرك بسهولة، بأن السلطات الاسرائيلية الحاكمة، تقوم بخطوات حثيثة وثابتة، بهدف فرض سياسة الأمر الواقع، داخل المناطق المحتلة، وذلك في المسائل التي وافقت اسرائيل على إبقائها لمرحلة المفاوضات النهائية، حول التسوية الدائمة والثابتة، ونعني بذلك مسائل الحدود والمستوطنات ومستقبل القدس.

واستنادا الى تقديرات المراقبين في اسرائيل، فان كافة التصريحات التي تصدر عن الأوساط الاسرائيلية الحاكمة، والتي تنسب لخطة الفصل مفهوما أمنيا مجردا، هي مجرد كلام فارغ، ومحاولات تضليلية لاخفاء الهدف الحقيقي الذي يقف من وراء الخطة، والذي يتمثل في رسم الخطوط الهيكلية لخارطة جديدة في الضفة الغربية. وهذه الخارطة هي خارطة فصل، ليس بمفهوم الجدران الأمنية، وإنما مقدمة للتسوية النهائية.

وحسب رأي زئيف شيف، كبير المعلقين العسكريين في صحيفة (هآرتس)، فانه يتوجب إظهار الحذر، وعدم تصديق حتى من يقسم اليمين بأنه لن تكون لهذه الخطة نتائج سياسية. ويرى شيف أنه على ضوء الحقيقة القائلة بأن الحكومة الاسرائيلية تقوم منذ الآن، بفرض الأمر الواقع على الطبيعة في المناطق المحتلة، سواء كان ذلك في موضوع الحدود، أو في موضوع الاستيطان، أو في موضوع القدس، فان السؤال الذي يطرح نفسه اليوم وبشده هو، فيما اذا كانت كل هذه

٦٦ تسفي غيلات، صحيفة (يديعوت احرونوت) ٣/٢/١٩٩٥.

الأمور لا تشكل سببا وجيها للتقدم منذ الآن، لمناقشة المسائل الثلاثة، التي تركت الى المرحلة النهائية من المفاضات، وهي المسائل التي تريد اسرائيل ومنذ الآن، تقرير أمر واقع بشأنها فما الذي يتبقى إذن للتفاوض حوله[٦٧]؟

هذا، وكانت فكرة خطة الفصل قد أثارت جدلا واسعا داخل اسرائيل، حول ما اذا كان يتوجب الالتزام بالجدول الزمني، الذي نصت عليه إتفاقية اوسلو، بخصوص التسوية المرحلية، أو القفز رأسا الى التسوية الدائمة، بدون انتظار تنفيذ التسوية المرحلية.

وتنقسم الآراء في هذا الخصوص بين معسكرين رئيسيين: المعسكر الأول الذي يطالب بالتريث وعدم التعجل، ومن أبرز الأشخاص الذين يحملون لواء هذا الرأي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، اوري سافير، الذي يرى أن القفز الى التسوية الدائمة يعتبر خطأ فادحا، طالما أنه من غير الممكن في الوقت الراهن حل المشاكل الكثيرة التي تندرج تحت إطار التسوية المرحلية. وفي المقابل فان نائب وزير الخارجية الاسرائيلي، يوسي بيلين، يعتبر من أشد المتحمسين لفكرة القفز المباشر الى التسوية الدائمة، والدخول منذ الآن في نقاش عملي حول الحل النهائي.

هذا ويذكر أن موقف بيلين يحظى بتأييد عدد كبير من المفكرين الاسرائيليين، وفي مقدمتهم البروفسور موشه ماعوز، مدير معهد ترومان للأبحاث في الجامعة العبرية، وخبير الدراسات الاسلامية، والمستشار السياسي الأسبق لعدد من كبار المسؤولين الاسرائيليين.

وحسب رأي ماعوز (فان الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني يضيعان الوقت في عملية المحادثات، وانه يتوجب عليهما البدء فورا بمناقشة المواضيع الحساسة التي تم تأجيلها الى المراحل الأخيرة. وانه يجب أن ينتهي الحديث بقيام دولة فلسطينية مستقلة. وأعتقد أن هناك وزراء اسرائيليون يؤيدون قيام الدولة الفلسطينية، ولكن ليس رئيس الوزراء الاسرائيلي)[٦٨].

وكان يوسي بيلين قد أعرب عن تصوره الحقيقي وذلك في معرض مقابلة صحفية حيث قال:

> «إننا لسنا في بداية المسيرة المشتركة مع الفلسطينيين، ولكننا في الكيلومتر الأخير، وان الكيلومتر الأخير يكون دائما الأكثر صعوبة»[٦٩].

إن بيلين يمسك بيده الجدول الزمني لاتفاق اوسلو، الذي ينص على أنه يتوجب على الطرفين، في وقت لا يتأخر عن ١٩٩٦/٥/٤، وبدون أية علاقة بما سيحدث حتى ذلك الحين، البدء بمناقشة موضوعات التسوية الدائمة، وهي القدس، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، وقضية اللاجئين. ويسأل بيلين نفسه قائلا: لماذا لا نبدأ النقاش منذ الآن؟ حيث أنه من الواضح له تماما السبب في عدم حدوث ذلك. وخلافا له، فان رابين ليس مستعدا، بعد، للتصريح بما ستكون عليه النتيجة النهائية، حيث أن هذه النتيجة، ستكون قيام دولة فلسطينية، في معظم مناطق الضفة الغربية.

إن (حلقة ماشوف)، التي يترأسها بيلين، تعكف منذ زمن كبير على الاشتغال بهذا الموضوع. وعندما توجهت الى بيلين بالسؤال عن حدود التسوية، فقد قام بتوجيهي الى البرنامج السياسي

٦٧ زئيف شيف، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/٢٩.
٦٨ مقابلة مع صحيفة (القدس) ١٩٩٥/٤/١.
٦٩ تسفي غيلات، صحيفة (يديعوت احرونوت) ١٩٩٥/٢/٣.

لحزب العمل، وبموجبه فان القدس الموحدة ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية، كما أن نهر الاردن سيبقى بمثابة حدود اسرائيل الأمنية. وقد امتنع بيلين عن التحدث عن مكانة المستوطنات الاسرائيلية في غور الاردن. إلا أنه اشار الى أن المستوطنات المحيطة بالقدس، مثل كتلة مستوطنات غوش عصيون، وكتلة مستوطنات معالية أدوميم، سوف تبقى تحت السيادة الاسرائيلية، بالاضافة الى «تعديلات طفيفة على الحدود»، وكان يقصد بذلك على ما يبدو منطقة اللطرون، والمستوطنات القريبة من بلدة كفار سابا، بما في ذلك مستوطنة أريئيل[٧٠].

وحول احتمال إزالة المستوطنات، فقد أعرب بيلين عن اعتقاده بانه لن يجري إزالة أية مستوطنة. ولكنه قال بأن من يريد مغادرة المستوطنات، فان اسرائيل ستكون مسؤولة عن مصيره. وهذه نقطة هامة، وهي تعني أن سكان جميع المستوطنات غير المشمولة في هذه المناطق، سوف يخيرون بين البقاء في أماكنهم، تحت السيادة الفلسطينية، وبين العودة للاقامة داخل حدود (الخط الأخضر) مع إلتزام الحكومة بإعادة تأهيلهم[٧١].

وبخصوص القدس، فان بيلين يرى أنه يتوجب على الفلسطينيين أن يدركوا بأن اسرائيل لا يمكنها التخلي عن سيادتها في القدس الموحدة. وحسب تقديره، فانه سيكون بالإمكان التوصل الى حل ما في القدس، على غرار الاقتراح الذي سبق وأن طرحه تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس السابق. ويقوم هذا الاقتراح على إنشاء إدارات اسرائيلية وفلسطينية، ذات صلاحية واسعة، في المناطق المختلفة من المدينة، وتحت بلدية مشتركة. واستنادا لهذا الاقتراح، فان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة ستكون مضمونة، مع إمكانية بحث المكانة الدولية لهذه الأماكن المقدسة. وفي هذا الخصوص، يقول بيلين انه ليس هناك ما يدعو الآن، للبحث في الحلول الفنية، التي تمكن الفلسطينيين من الوصول الى القدس، إلا أنه توجد هناك عدة حلول خلاقة في هذا الموضوع[٧٢].

إن خارطة الفصل لا ينبغي بالضرورة أن تكون مطابقة لخارطة التسوية الدائمة، إلا أنه بالتأكيد سوف يكون لها مغزى. والمهم من وجهة نظر بيلين هو البدء بقيام حوار عام، يمكن من مناقشة الموضوع، وطرح النقاط على طاولة المباحثات.

هذا ويعتبر عضو الكنيست حجاي ميروم من الشخصيات التي تقترب في آرائها من آراء بيلين. ولقد صرح في نهاية كانون ثاني الماضي بقوله أن مستقبل المستوطنات سوف يتقرر من خلال الفصل الجديد. وقال حجاي:

> «إنه من الواضح أن من سيجد نفسه خارج خارطة الفصل، فانه من شبه المؤكد أن يبقى في داخل منطقة الدولة الفلسطينية. وأن منطقة الفصل هي بمثابة رسم أولي للحدود. كما أن التحصن على خطوط الحدود سيكون مؤشرا على قيام الكيان الفلسطيني، أي بداية تعريف وتحديد أرض الدولة الفلسطينية، وبداية الاعتراف بقيامها»[٧٣].

٧٠ المصدر السابق.
٧١ المصدر السابق.
٧٢ المصدر السابق.
٧٣ المصدر السابق.

كذلك، فان الوزير يوسي ساريد، يعتبر من المؤيدين البارزين لفكرة الفصل. واستنادا الى ساريد، فان لخط الفصل الأمني مغزى سياسيا واضحا. كما يؤكد ساريد، بأن الحاجز الأمني، الذي يجري بلورة خطوطه حاليا، لن يقوم على حدود الخط الأخضر. وفي تطرقه الى التسوية الدائمة، فان ساريد يتحدث عن ضم نحو ثمانية بالمئة من المناطق المحتلة، وذلك في المناطق المأهولة بالمستوطنين اليهود. ومع أنه كان قد عارض في حينه إنشاء أية مستوطنة، إلا انه يعترف الآن بالحقيقة القائلة، بأن سنوات الاحتلال الطويلة قد خلقت وضعا جديدا، لا يمكن التنكر له. وحسب قوله، فانه من غير الممكن، من الناحية السياسية على الأقل، ترك مستوطنة تضم عشرين ألف شخص، مثل مستوطنة معاليه ادوميم. كذلك فانه يعتقد بانه ليس بمقدور أية حكومة في اسرائيل، التخلي عن كتلة مستوطنات غوش عصيون، وعن مستوطنتي معاليه أدوميم وأريئيل[٧٤].

واستنادا لساريد، فان التسوية المرحلية التي ستنشأ قريبا ستكون نموذجا للتسوية الدائمة. كما أن حدود الفصل، التي سوف تتقرر بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من المراكز السكانية، ستكون بمثابة صورة للدولة الفلسطينية.

في المقابل، فان مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، اوري سافير، يرى بأنه لا يوجد بديل عن السير في العملية التدريجية، حسبما تحددت في اتفاقية اوسلو. وحسب اعتقاده، فان عام ١٩٩٥ سوف يشهد إجراء انتخابات في المناطق المحتلة، كما سيشهد إعادة إنتشار قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية، ونقل الصلاحيات الى السلطة الفلسطينية.

وحسب رأي سافير فان التسوية المرحلية لا تتطرق الى ماهية الكيان الفلسطيني. وهو على قناعة بأن اتفاقية اوسلو تعد أفضل بكثير مما كان يعتقد عندما تم توقيعها، حيث انها تمنح فترة اختبار هامة في غزة، كما أنها تشتمل على تدرج ضروري، وتشكل ممرا صحيحا نحو التسوية الدائمة، علاوة على أنها تقدم حلولا في المجالات الأمنية، كما انها تشتمل على مرونة تسمح باجراء تعديلات عند الحاجة.

ويعتقد سافير أن السبب الذي من أجله نصت اتفاقية اوسلو على التسوية المرحلية، يعود الى عدم إمكانية حل قضايا التسوية النهائية، وذلك كقضية القدس والحدود واللاجئين. ولو كان بالامكان إيجاد حل لمثل هذه القضايا، لما كانت هناك حاجة أصلا الى التسوية المرحلية.

ويرى سافير أن فكرة الفصل تعتبر من أشد الأفكار خطورة. وهو يقول بأنه على استعداد لقبول الفصل وفق مفهومين اثنين: الفصل السياسي الذي يعني التسويه الدائمة، والفصل الأمني. أما الفصل، حسبما يفهمه الكثير من الاسرائيليين، وهو أن تختفي هذه القضية عن الوجود، وأن يقام سور مرتفع بين الطرفين، فانه لن ينجح، وذلك لان الاسرائيليين والفلسطينيين متداخلون اكثر مما ينبغي في بعضهم البعض"[٧٥].

إن الواقع الذي تعيشه المناطق المحتلة هذه الأيام، يظهر بوضوح أن القضايا التي نصت إتفاقية

٧٤ المصدر السابق.
٧٥ حامي شاليف، صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢٠.

اوسلو على تأجيلها الى التسوية الدائمة، وهي قضايا الحدود، وقضية المستوطنات، وقضية القدس، تشهد تطورات تبعث القلق في نفوس الفلسطينيين. وعلى الرغم من التزام اسرائيل بعدم إتخاذ أية اجراءات خلال الفترة الانتقالية بخصوص هذه القضايا، إلا أن الخطوات التي قامت، وتقوم بها اسرائيل، في هذا الخصوص، إنما تدل على نواياها الحقيقية والتوسعية، على الرغم من أنها تحاول تقديم تبريرات لا أساس لها، في محاولة منها لتضليل الطرف الآخر، الذي يدرك تماما حقيقة الأهداف الاسرائيلية.

ويذكر أن خطة الفصل تقوم على أساس نقل «الخط الأخضر» الى الشرق، على حساب أراضي الضفة الغربية، بهدف ضم مناطق، ترى الحكومة الاسرائيلية انها حيوية جدا لأمن اسرائيل، وذلك مثل المنطقة القريبة من بلدة كفار سابا، ومدينتي طولكرم وقلقيلية، حيث لا يزيد عرض اسرائيل هناك عن أربعة عشر كيلومترا، وكذلك منطقة غوش عصيون الاستيطانية، الواقعة جنوب غرب القدس، بالاضافة الى المناطق القريبة من مدينة القدس.

وبخصوص الاستيطان الاسرائيلي، فانه على الرغم من مزاعم السلطات الاسرائيلية، بخصوص تجميد أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية، إلا أن صور الأقمار الصناعية تشير الى أن أعمال البناء، داخل هذه المستوطنات لم تتوقف أبدا، وأن المستوطنات آخذة بالاتساع يوما بعد يوم، وبنسبة كبيرة.

(١) مستقبل مدينة القدس

أما فيما يتعلق بمدينة القدس، فانه على الرغم من التعهدات الاسرائيلية الواضحة، بخصوص الإبقاء على الوضع في المدينة، على ما هو عليه، وتأجيل النقاش حول مستقبلها، الى المرحلة النهائية من المفاوضات، إلا أن كافة الدلائل تشير الى أن السلطات الاسرائيلية، تسعى الى تهويد المدينة، والى فرض أمر واقع يصعب تغييره في المستقبل، بحيث لا يجد الفلسطينيون ما يتفاوضون عليه، عندما يحين الوقت المناسب لذلك.

وكان وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرس، قد صرح أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست، في الثامن والعشرين من آذار عام ١٩٩٥، بانه كان قد أوضح للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، خلال اجتماعه به، بالقرب من حاجز ايرز، في مطلع آذار الماضي، بأنه لا توجد لدى اسرائيل أية نية للتوصل الى حل وسط بشأن القدس، سواء جرى تأجيل النقاش حول مستقبل المدينة أم لا.

وقال بيرس إنه ينبغي أن يكون واضحا، بأن القدس سوف تبقى مغلقة أمام الفلسطينيين من الناحية السياسية، ومفتوحة من الناحية الدينية.

كذلك، فقد صرح رئيس الحكومة الاسرائيلي، اسحق رابين، في خطاب القاه أمام الكنيست الاسرائيلي، في السابع والعشرين من تشرين أول عام ١٩٩٤، بحضور الرئيس الامريكي بيل

كلنتون، بقوله:

«إن الغالبية الحاسمة في اسرائيل ترى في مدينة القدس عاصمة لدولة اسرائيل، وأن القدس ليست موضوعا للتفاوض، كما أنها ليست موضوعا للمساومة»[76].

وفي خطاب ألقاه وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، بنيامين بن اليعزر، في نيويورك، في خريف عام ١٩٩٤، جاء قول بن العيزر:

«إننا نعتزم بناء وحدات سكنية كثيرة في القدس، وذلك للتأكيد على أن القدس ليست موضوعا للتفاوض»[77].

من ناحية، قال وزير الشرطة موشه شاحال، في خطاب ألقاه أمام مكتب حزب الليكود في الخامس عشر من شباط عام ١٩٩٥:

«إن موقف حزب العمل تجاه موضوع القدس حازم وقاطع، وهو أن القدس ليست موضوعا للتفاوض، وأن القدس الموحدة هي عاصمة دولة اسرائيل، وفي ظل سيادة اسرائيل»[78].

إن تصريحات الزعماء الاسرائيليين، التي تتضمن معارضة إمكانية إجراء مفاوضات حول مسألة القدس، تتعارض من الناحية الظاهرية تعارضا مطلقا مع اتفاق اوسلو، الذي وافق فيه الطرفان على مناقشة موضوع القدس، في مرحلة المباحثات حول التسوية الدائمة. ومع ذلك، فانه بالامكان تفسير نية المتحدثين على أنها مجرد اسلوب بلاغي فقط، هدفه الاعراب عن الاصرار على عدم قبول تسويات حلول وسط في الموضوع. أي أنه من المحتمل أن يكون هدف المتحدثين التعبير عن الاصرار الاسرائيلي، على عدم تقديم أي تنازل كان، في مسألة القدس، عندما تجري المفاوضات حول التسويه النهائية.

وكان وزير الشرطة الاسرائيلي، موشه شاحال، قد عبر عن هذا المفهوم في رسالة بعث بها الى حركة (مباط لشالوم) الاسرائيلية، في العشرين من شباط ١٩٩٥، وتطرق فيها الى ما جاء في إعلان النوايا من «أن المفاوضات ستغطي موضوعات متبقية، بما في ذلك القدس ...». حيث كتب الوزير شاحال يقول:

«إن هذا الأمر هو إجرائي في جوهره، وأن الانجاز الذي ينطوي عليه، من وجهة نظرنا، هو أن الفلسطينيين وافقوا على عدم طرح موضوع القدس، على جدول الأعمال، قبل أن نصل الى المرحلة النهائية. وأن هذا الأمر لا يتضمن أي تطرق لموقف اسرائيل الجوهري والمعلن من مسألة القدس، وبموجبه، فان القدس الموحدة، تحت سيادة اسرائيل، هي عاصمة دولة اسرائيل»[79].

٧٦ تقرير خاص صادر عن مؤسسة (مباط لشالوم) ١٩٩٥/٣/٢٦.
٧٧ المصدر السابق.
٧٨ المصدر السابق.
٧٩ تقرير خاص صادر عن مؤسسة (مباط لشالوم) ١٩٩٥/٣/٢٦.

كذلك فقد قام وزير البناء والاسكان، بينامين بن اليعزر، بعرض موقف يقول بأن التصريحات من هذا النوع، لا تشكل إخلالا بالاتفاقيات. ففي رسالة بعث بها الوزير الى حركة (مباط لشالوم) في الأول من تشرين ثاني ١٩٩٤، جاء ما يلي:

«إن موقفي، الذي يماثل أيضا موقف الحكومة، يقول بأن القدس ليست موضوعا للمفاوضات. ولقد كنت صرحت بذلك في خطاب القيته في نيويورك، وأنا أعتقد بأن عمليات البناء المكثفة في القدس، تمثل إستجابة لطلب السوق، وتعزز من مكانة القدس كعاصمة لاسرائيل. وإنني أخالفكم في الراي بأن هذا التصريح يشكل إخلالا بالاتفاق»[80].

ولقد كان رد ديوان رئيس الحكومة الاسرائيلي الموجه الى حركة (مباط لشالوم) في السادس عشر من آذار ١٩٩٥ في هذا الشأن، حسبما صيغ ووقع من قبل أحاز بن آري، المستشار القانوني لرئيس الحكومة، على النحو التالي:

«إن كل ما استطيع عمله هو توجيهك الى الخطوط الأساسية التي قامت عليها الحكومة، والتي تنص، فيما يتعلق بالقدس، على ما يلي: إن القدس الموحدة، عاصمة اسرائيل الأبدية، سوف تبقى موحدة ومتكاملة تحت سيادة اسرائيل، وسوف تضمن لابناء جميع الديانات حرية الوصول الى الأماكن المقدسة بصورة دائمة، كما سوف يجري ضمان حرية العبادة»[81].

من جهة أخرى، فان الفلسطينيين يعارضون تصريحات الزعماء الاسرائيليين، التي تعارض إمكانية إجراء مفاوضات في موضوع القدس. وفي مقابلة منحها لحركة (مباط لشالوم) السيد جميل الطريفي، وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، في السابع من آذار ١٩٩٥، اكد الوزير على أن الأمر يتعلق باخلال بالاتفاقات. وحسب أقوال الطريفي «فانه لا يعقل الالتزام من جهة، وبصورة صريحة، بطرح موضوع القدس في المفاوضات حول المرحلة النهائية، والاعلان على الملأ بعد ذلك، بعدم وجود نية للقيام بذلك، حيث أن هذا الأمر يشكل إخلالا واضحا بالاتفاقات»[82].

وفي مقابلة مع حركة (مباط لشالوم) قال رامي نصر الله، من مكتب فيصل الحسيني:

«انه بالاضافة الى كون التصريحات الاسرائيلية تمثل إخلالا بالاتفاقات، إلا أن الأمر الأشد خطورة الذي تقوم به اسرائيل، يتمثل في استمرار عمليات البناء المكثفة في القدس، وهي العمليات التي تشكل فرض أمر واقع على الطبيعة، بحيث لا يتبقى ما يمكن التباحث حوله، عندما يحين الوقت لذلك، وهو شهر أيار ١٩٩٦»[83].

٨٠ المصدر السابق.
٨١ المصدر السابق.
٨٢ المصدر السابق.
٨٣ المصدر السابق.

وحول الاجراءات المنفردة، التي قامت بها اسرائيل، في مدينة القدس، نشرت صحيفة (القدس) الفلسطينية مقالا افتتاحيا، انتقدت فيه المواقف الاسرائيلية المتعلقة بمستقبل المدينة المقدسة.

وقالت الصحيفة أن التصريحات الرسمية الاسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس، لا يمكن القول مطلقا بانها تعزز مسيرة السلام، وإنما على العكس من ذلك تماما، فانها تثير تساؤلات حقيقية حول مستقبل التسوية، فيما اذا أصر الجانب الاسرائيلي على مواصلة سياساته تجاه المدينة، والتي تتجاهل كليا الحقوق العربية الثابتة فيها، كما أنها لا تقيم وزنا للمواقف والمطالب الفلسطينية، التي يجب أن تكون الأساس الراسخ للسلام العادل.

فالقدس بالنسبة للفلسطينيين ليست مدينة عادية، وإنما هي قلب الحياة الروحية والاقتصادية والثقافية لهم، وارتباطهم بها ليس من النوع الذي يمكن حسمه بقرار سياسي، أو حتى بحواجز جغرافية، على شكل حزام من المستوطنات يحيط بها من جميع الجهات. ولذلك، فان أي محاولة لمحاصرة التواجد العربي في المدينة، والذي هو الآن شبه محاصر بالفعل، سيترتب عليها شلل كامل للنشاطات الحيوية لابناء الشعب الفلسطيني، وإفراغ لأي تسوية سلمية معقولة من مضمونها ومحتواها.

واذا كان الجانب الاسرائيلي مصمما على تصوره الخاص لمستقبل مدينة القدس باعتبارها – حسب رأيه «عاصمة اسرائيل الأبدية»، فلماذا اذن وافق على جعل هذه القضية قابلة للتفاوض، قبل إنعقاد مؤتمر مدريد؟ وحيث أن مفهوم التفاوض يعني، قبل اي اعتبار آخر، التوصل الى تسوية مقبولة بالنسبة للطرفين، فلماذا يتم تجاهل الموقف الفلسطيني، في الوقت الذي يتشبث فيه المسؤولون الاسرائيليون، بقوة بوجهة نظرهم، ويرفضون التعاطي مع وجهة النظر الفلسطينية؟[٨٤]

وفي حديثه أمام اللجنة الوطنية والاسلامية لمواجهة الاستيطان، التي عقدت مؤتمرها الثاني في جامعة بيرزيت، في الثامن والعشرين من آذار ١٩٩٥، قال الدكتور نظمي الجعبة، إن ازدياد الحملة الاستيطانية له علاقة وثيقة بالحديث عن مستقبل القدس. وأكد أن الهجمة الاستيطانية على المدينة المقدسة تتلخص في ثلاثة محاور، الأول: عملية تفريغ السكان عبر العديد من الاجراءات التي تضعها الحكومة الاسرائيلية على المواطنين العرب في المدينة المقدسة، والثاني: عزل المدينة كليا عن امتدادها السكاني والاقتصادي، والثالث: تغيير الوجه الحضاري للمدينة وصبغها بالصبغة الاسرائيلية"[٨٥].

هذا وقد أكد البيان السياسي الختامي الذي صدر عن اللجنة المذكورة على أن حكومة اسرائيل، ومن طرف واحد، تخلق على الأرض وقائع الحل النهائي للقضية الوطنية الفلسطينية، قبل الشروع في التفاوض على هذا الحل، غير عابئة بالعملية السلمية الجارية ومرجعيتها المتمثلة في قرارات مجلس الأمن.

٨٤ صحيفة القدس، ١٩٩٥/١/١٢.
٨٥ صحيفة القدس ١٩٩٥/٣/٢٩.

(٢) العلاقة بين خطة الفصل وبين مخطط القدس الكبرى

ليس ثمة شك في أن هناك علاقة متينة وقوية بين خطة الفصل، وبين مخطط القدس الكبرى، الجاري تنفيذه حاليا. حيث انه لم يمض سوى يوم واحد على الخطاب السياسي، الذي وجهه رئيس الحكومة الاسرائيلي الى الجمهور، عبر شاشة التلفزيون، والذي أعلن فيه عن اعتزامه تنفيذ خطة ترمي الى فصل الضفة الغربية عن اسرائيل، حتى جاءت الأنباء بقرار صادر عن اللجنة الوزارية الخاصة، التي شكلت في شهر كانون ثاني الماضي، لمعالجة أمور البناء الاستيطاني في منطقة (القدس الكبرى) برئاسة رئيس الحكومة. وبموجب هذا القرار، فقد تمت المصادقة على خطة البناء، التي وضعها وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، بنيامين بن اليعزر، والمتضمنة إنشاء بضعة آلآف من الوحدات السكنية، في الضواحي الاستيطانية الواقعة داخل منطقة القدس الكبرى.

ويستدل من هذا القرار، انه على الرغم من التوصيات المقدمة بخصوص الابطاء في وتيرة البناء الاستيطاني، في عدد من المواقع الاستيطانية المشمولة بخطة (القدس الكبرى)، إلا أن اللجنة الوزارية لم تغير من عدد الوحدات السكنية، التي يفترض إقامتها في منطقة القدس الكبرى، وفقا لمخططات وزارة البناء والاسكان الاسرائيلية، والتي يزيد عددها عن عشرة الآف وحدة سكنية.

هذا وقد لاقى قرار اللجنة الوزارية المذكور، إستحسانا كبيرا في أوساط زعماء المستوطنين في الضفة الغربية. ونقلت صحيفة (هآرتس) عن عدد من رؤساء المجالس الاستيطانية اليهودية في منطقة (القدس الكبرى) قولهم:

«لقد حصلنا على ما أردناه، وأن الأمور قد عادت الآن الى طبيعتها»[٨٦].

كما نقلت الصحيفة عن وزير الطاقة الاسرائيلي غونين سيغب قوله، في تعليقه على قرار اللجنة المذكورة:

«أن حكومة رابين قد بنت في القدس الكبرى أكثر بكثير مما بنته حكومة الليكود طول فترة وجودها»[٨٧].

وكانت الوزيرة شولاميت ألوني قد قالت لرابين خلال جلسة اللجنة المذكورة:

«إن حكومة العمل تشبه تماما حكومة الليكود، في كل ما يتعلق بالبناء الاستيطاني».

كذلك فقد وجهت ألوني سؤالا الى رابين حول ما اذا كان قد فكر أيضا بالاحتياجات السكنية للمواطنين العرب. وقد رد رابين على ألوني قائلا، إن تفكيره منصب فقط على الاسرائيليين.

هذا ولا بد من التنويه، الى أن انتفاضة الأراضي التي تفجرت في أراضي قرية الخضر، كانت بمثابة الضوء الأخضر، الذي أشعل الطريق، وألقى الضوء القوي على المخططات الرهيبة، الجاري

٨٦ صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/١/٢٦.
٨٧ المصدر السابق.

تنفيذها في المناطق المحتلة. وفي أعقاب الأحداث التي شهدتها أراضي قرية الخضر، بدأت جهات داخل الائتلاف الحكومي بالمطالبة بضرورة إعادة النظر في المخططات التي وضعتها وزارة البناء والاسكان الاسرائيلية. وفي الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء الاسرائيلي في الثاني والعشرين من كانون ثاني عام ١٩٩٥، تقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة، وعهد الى هذه اللجنة مهمة المراقبة على عمليات البناء الاستيطانية الجارية فيما وراء (الخط الأخضر) بما في ذلك منطقة (القدس الكبرى).

ويمكن القول، بأن تشكيل اللجنة الوزارية كان بمثابة محاولة مكشوفة لامتصاص النقمة. وكان ثلاثة وزراء قد عارضوا تشكيل اللجنة الوزارية المذكورة. وطالبوا بتجميد البناء الاستيطاني بصورة كلية. إلا أنه كان من الواضح أن مثل هذه المعارضة، لم تكن أكثر من إجراء شكلي بهدف تسجيل المواقف.

وللاجمال يمكن القول بأن الحكومة الاسرائيلية الحالية، ماضية في تنفيذ مخططاتها الرامية الى تهويد مدينة القدس، وفصل المدينة عن بقية أنحاء الضفة الغربية، وكذلك العمل على سلخ أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية والحاقها بالقدس. وبهدف وضع الفلسطينيين أمام الأمر الواقع، عندما يحين الوقت لمناقشة موضوع القدس في إطار التسوية النهائية والدائمة.

هذا، وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الهجمة الاستيطانية على القدس مستهدفة تفريغها من سكانها، ويقترب فيه الحديث عن القدس وفتح ملفاتها، تخرج السلطات الاسرائيلية بأساليب مختلفة لمصادرة الأراضي، فبعد الاستيلاء على ٣٣ بالمئة من مساحة القدس الشرقية تحت ذريعة ما يسمى بالمصلحة العامة، فقد طالعتنا الصحف المحلية باخبار عن سحب الهويات من المقيمين خارج حدود بلدية القدس. وأن كل هذه العمليات التي تستهدف تخفيض أكبر عدد من السكان العرب في القدس الشرقية، يتزامن مع المشاريع الاستيطانية المقترحة، أو التي يجري تنفيذها[٨٨].

فبعد أن صودرت وسلخت (خربة طبالية) عن أراضي بيت جالا وبيت صفافا، واقيمت عليها بشكل مؤقت نواة استيطانية تحت اسم (جبعات همتوس) على مساحة ١٧٠ دونما، فانه يجري الآن التخطيط لتوسيع حدود هذه المستوطنة من ١٧٠ دونما الى ٩٨٠ دونما، مع إقامة ٣٦٠٠ وحدة سكنية، مع إحاطة وإغلاق الجهة الشرقية لقرية بيت صفافا، وعزلها نهائيا عن القرى المجاورة، بعد محاصرتها بالمستوطنات، من الجهة الغربية، وتقسيمها وتقطيعها بالطرق[٨٩].

كذلك فقد واصلت السلطات تنفيذ مخططات مماثلة في الأراضي العربية الواقعة شمال غربي القدس. فبعد انجاز مخطط مستعمرة راموت القديم، الذي تم بموجبه اقامة ٨٠٠٠ وحدة سكنية على مساحة ٢٨٧٥دونما، تم الشروع باقامة مستعمرة جديدة ملاصقة لها تحت اسم (راموت ٦) على مساحة ٢٠٢٥١ دونما، لبناء ١٢٠ وحدة سكنية على مساحة ٨٤١٨٢ دونما، بالاضافة الى مناطق خضراء على مساحة ٢٤٥٢٦ دونما.

٨٨ خليل التفكجي، صحيفة (القدس) ١٩٩٥/٤/٤.
٨٩ خليل التفكجي، صحيفة (القدس) ١٩٩٥/٤/٢٦.

وقد بدأت المرحلة الثالثة لايجاد تواصل اقليمي بين القديم والجديد باتجاه الشمال، ولعل الشهور الماضية، وما اعلن عنه من مشاريع استيطانية شمال غرب المدينة القديمة (غرب قرى شعفاط وبيت حنينا) يشير الى نية السلطات الاسرائيلية في البدء بتنفيذ هذه المرحلة من الاستيطان[٩٠].

ومما يجدر ذكره هنا، إنه خلال فترة سلطة الليكود، كان قد جرى تشكيل طاقم من كبار الموظفين المختصين، وقد اختير أفراد هذا الطاقم من عدة وزارات ودوائر، من بينها وزارة الداخلية، وزارة الاسكان، دائرة (إدارة أراضي اسرائيل) وبلدية القدس. وكانت المهمة التي اوكلت الى هذا الطاقم هي إعداد خطة شاملة لتطوير (القدس الكبرى) بما في ذلك أماكن تقع داخل المناطق المحتلة، مثل رام الله والبيرة في الشمال، وكتلة مستوطنات (غوش عصيون) في الجنوب، (ومعاليه أدوميم) في الشرق، وبيت شيمش في الغرب. ولغرض إعداد هذه الخطة فقد اعتمد الطاقم المذكور على قرار كانت الحكومة الاسرائيلية قد اتخذته في عام ١٩٨٣، وتضمن رسما لحدود منطقة (القدس الكبرى)، وهي الحدود التي بينت في خارطة اعتمدتها الحكومة انذاك ونشرت في حينه.

وبعد تسلم حزب العمل الاسرائيلي زمام الحكم في اسرائيل، أمرت الحكومة الاسرائيلية، بزعامة اسحق رابين، باستمرار عمل الطاقم الفني المذكور، الذي ما يزال يواصل عمله حتى هذا اليوم.

ولقد قام هذا الطاقم الفني بتقديم العديد من التقارير والتوصيات الى المسؤولين الاسرائيليين، يتعلق معظمها بتوسيع المستوطنات اليهودية الكائنة في منطقة (القدس الكبرى)، وتكثيف التواجد اليهودي في هذه المنطقة. ومن ضمن التوصيات التي قدمها هذا الطاقم في شهر كانون ثاني من عام ١٩٩٤، توصية تقضي بالسعي الى وضع يصبح فيه عدد السكان في منطقة (القدس الكبرى) عام ٢٠١٠ نحو مليون وثمانمائة ألف نسمة، من خلال التركيز على ضرورة تغيير النسبة الديموغرافية لصالح السكان اليهود، بحيث ترتفع نسبة اليهود من ٤٥ بالمئة اليوم الى ٤٨ بالمئة، وبحيث تنخفض نسبة العرب من ٥٥ بالمئة الى ٥٢ بالمئة في العام ٢٠١٠.

هذا والجدير بالذكر أن كافة التقارير التي قدمها هذا الفريق، الى كبار المسؤولين في اسرائيل، تنطلق من فرضية أساسية، تقول بأن أية حدود سياسية أو اخرى تتعلق بمدينة القدس، لن يكون من شأنها في المستقبل تشكيل عائق أمام قيام »منطقة انتخابية واحدة «لكافة السكان المقيمين ضمن المنطقة الواقعة داخل »القدس الكبرى«.

(٣) الضم الاسرائيلي لشرقي القدس

منذ ضم شرقي القدس في عام ١٩٦٧ الى الحدود البلدية لغربي المدينة، والسلطات الاسرائيلية تنتهج في كل ما يتعلق بمصادرة الاراضي، والتخطيط والبناء، سياسة تعتمد على التمييز المتعمد والمنهجي ضد السكان الفلسطينيين في المدينة.

وإن من يمعن النظر في وثائق بلدية القدس، وفي التصريحات الصادرة عن مقرري سياسة

٩٠ خليل التفكجي، صحيفة (القدس) ١٩٩٥/٤/٢٦.

التنظيم في المدينة، يخرج بنتيجة مفادها أن التطور المدني في مدينة القدس يتحدد أولا وقبل كل شيء وفق الاعتبارات السياسية القومية. ولقد تبين أن راسمي سياسة التنظيم في القدس كانوا طوال السنوات الماضية قد وضعوا نصب أعينهم هدفا مركزيا واحدا، وهو تعزيز السيطرة الاسرائيلية على كافة أجزاء المدينة، وذلك عن طريق خلق واقع ديموغرافي وجغرافي، يحبط أية محاولة في المستقبل لزعزعة السيادة الاسرائيلية على شرقي القدس. ولقد بادرت السلطات الاسرائيلية الى القيام باعمال بناء واسعة من خلال استثمارات هائلة، وذلك في الأجزاء التي جرى ضمها والتي اقيمت فيها أحياء يهودية. وفي نفس الوقت، فقد عملت هذه السلطات على خنق مشاريع التطوير والبناء الخاصة بالسكان الفلسطينيين الذين تنظر اليهم هذه السلطات على انهم يشكلون «تهديدا ديموغرافيا» للسيطرة الاسرائيلية على المدينة[٩١].

هذا وكان ابرز الوسائل التي استخدمها السلطات لتحقيق سياستها مصادرة الأراضي. ولقد كان الجزء الأكبر من الأراضي التي صودرت منذ عام ١٩٦٧ مملوكا لمواطنين عرب. وخلال السنوات الماضية، اقامت السلطات على هذه الأراضي نحو ٣٨٥٠٠ وحدة سكنية للسكان اليهود، في حين انها لم تقم بانشاء أية وحدة سكنية للسكان الفلسطينيين. ولقد قامت سلطات التنظيم والبناء بوضع مخططات هيكلية كان الهدف منها هو تعزيز السيطرة اليهودية على كافة أجزاء المدينة، والحد من تطور البناء العربي، وتقليص المساحات المخصصة للسكان الفلسطينيين[٩٢].

ومع بداية الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس عام ١٩٦٧، فقد كان عدد الفلسطينيين المقيمين في شرقي القدس نحو ثمانين الف نسمة. وقد قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بطرد أعداد كبيرة من هؤلاء السكان خلال الحرب، كما فر منها أشخاص كثيرون.

ولقد كانت المساحة الكلية للقدس الشرقية تمثل فقط ثمانية ونصف بالمئة من مساحة الأرض التي ضمت الى اسرائيل، التي بلغت واحدا وسبعين ألف دونم. أما بقية المنطقة المضمومة فقد اشتملت على أراض تخص ٢٨ قرية عربية، بالاضافة اليمساحات من الأرض تابعة لمدن البيرة وبيت لحم وبيت جالا. وكان المبدأ المركزي الذي وجه راسمي سياسة الضم في الحكومة هو دمج أكبر عدد ممكن من اليهود، وأقل عدد ممكن من الفلسطينيين في داخل «القدس الموحدة». وهناك خطط حكومية لتوسيع المساحة الادارية لمدينة القدس، وذلك الى الشمال من مدينة رام الله، والى الشرق باتجاه غور الاردن، والى الجنوب باتجاه الخليل. وان تنفيذ هذه المخططات من شأنه أن يوسع «القدس الكبرى» بحيث تشمل نحو ٢٨ بالمئة من مساحة الضفة الغربية. وبعد اتفاقية اوسلو، التي قررت أن موضوع مستقبل القدس لن يطرح للنقاش، حتى مرحلة المفاوضات حول المكانة الدائمة، فقد صعدت اسرائيل بصورة واضحة من نشاطها الاستيطاني في هذه المنطقة أيضا.

وعلى الرغم من الضم، إلا أن القانون الدولي يرى في شرقي القدس منطقة محتلة، وذلك تماما كالضفة الغربية، وقطاع غزة، وهضبة الجولان، «والحزام الأمني» في الجنوب اللبناني، التي تعتبر جميعا مناطق محتلة. كذلك يرى القانون الدولي في سكان شرقي القدس مواطنين خاضعين

٩١ عن تقرير لمنظمة (بتسيلم)، صحيفة (هارتس) ١٥/٥/١٩٩٥.

٩٢ المصدر السابق.

للسلطة العسكرية. وحسب رأي الخبراء في القانون الدولي، فان الجمهور الخاضع للضم يستحق تلقائيا مواطنة الدولة الضامة. ولذا فان منح المواطنة ليس مشروطا بتقديم هذا المطلب من جانب هذا الجمهور. الا أن حكومة اسرائيل ليست لديها أية نية لضم عشرات الألوف من الفلسطينيين الى مواطني دولة اسرائيل. ولقد عبرت عن هذا النهج حكومات اسرائيل، وكذلك الزعامة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨، حيث تطلعت، من ناحية، الى زيادة العدد النسبي لليهود القاطنين في فلسطين، ومن ناحية اخرى، الى تقليص العدد النسبي للسكان الفلسطينيين. وكتعبير لهذه السياسة، فقد عرضت حكومة اسرائيل على الفلسطينيين في شرقي القدس المواطنة، الا انها لم تمنحهم اياها بصورة تلقائية. وذلك ادراكا منها بان هؤلاء سيرفضون قبولها، نظرا لان الاستجابة لهذا الاقتراح كانت ستفسر كموافقة على الضم. هذا بالاضافة الى أن سكان شرقي القدس ليسوا معنيين بان يكونوا جزءا من اسرائيل، وذلك بسبب كونها دولة يهودية ستعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية على أحسن تقدير.

ومنذ عام ١٩٦٧، فقد ناضل سكان شرقي القدس ضد السيطرة الاسرائيلية، وضد محاولات اسرائيل فصلهم عن بقية الضفة الغربية. الا انه على الرغم من محاولاتهم المحافظة على العلاقات مع الضفة الغربية، من خلال الأمل باقامة دولة فلسطينية، وفي نفس الوقت المحافظة على الانقطاع عن دولة اسرائيل، فان سكان شرقي القدس يضطرون لاجراء اتصالات يومية مع موظفي الحكومة الاسرائيلية، ومع ضباط الشرطة والجنود. وبنفس الطريقة التي فصلت بها اسرائيل الفلسطينيين الذين تواجدوا داخل حدود عام ١٩٤٨ عن بقية فلسطين، فانها تقوم اليوم بفصل شرقي القدس عن بقية الضفة الغربية.

من جهة اخرى، فان حكومة اسرائيل تستخدم وسائل كثيرة للضغط على السكان الفلسطينيين في شرقي القدس لحملهم على الانتقال الى خارج حدود المدينة، وبعد ذلك فصلهم عن المدينة. وحسب تقديرات مختلفة، فان أكثر من خمسين ألف فلسطيني من سكان شرقي القدس يقيمون اليوم في الضفة الغربية، وذلك في المناطق المحاذية لمدينة القدس.

هذا ويذكر أن السلطات الاسرائيلية صادرت منذ عام ١٩٦٧، أربعين بالمئة من مساحة القدس الشرقية التي ضمت الى اسرائيل. ويجدر الاشارة هنا الى أن القانون الاسرائيلي يمنح الشرعية لعملية مصادرة الأراضي الخاصة. وعلى سبيل المثال، فان قانون أملاك الغائبين ينص على أن الأملاك التي «غاب» أصحابها في ١٥ أيار ١٩٤٨ يمكن مصادرتها. وهذا القانون مطبق في شرقي القدس على الرغم من أن اسرائيل لم تكن قد سيطرت هناك في عام ١٩٤٨. وبالاضافة الى ذلك، فان اسرائيل تعتبر نصف مساحة شرقي القدس كمنطقة غير مشمولة بالتنظيم. الأمر الذي من شانه منع الفلسطينيين من البناء في هذه المناطق. والنتيجة النهائية لهذا الوضع هي أن الفلسطينيين يملكون الحق بالبناء فقط في ١٤ بالمئة من مساحة شرقي القدس، وهي أراض مبنية في معظمها حتى قبل الاحتلال الاسرائيلي.

ومن الواضح أن الهدف من عمليات المصادرة، ومن سياسة التنظيم البلدية، هو بناء «أحياء يهودية» ومستوطنات في «القدس الكبرى». هذا ولقد صعدت حكومة اسرائيل بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو من وتيرة الاستيطان والبناء الاستيطاني في منطقة «القدس الكبرى». كما صعدت هذه الحكومة من وتيرة مصادرة الأراضي، واقتلاع الأشجار من الأراضي المخصصة للاستيطان[٩٣].

(٤) اسرائيل تبدأ المعركة حول القدس

الأوامر التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في الأسبوع الأخير من شهر نيسان ١٩٩٥، والتي تضمنت مصادرة مساحات جديدة من الأراضي العربية في منطقة القدس، فجرت من جديد الصراع حول الأراضي، ونقلت المعركة حول القدس من المحافل الدبلوماسية الدولية الى المنطقة نفسها. وعلى الرغم من أن حكومة اسرائيل كانت قد قررت، قبل بضعة شهور، وفي أعقاب الضجة التي قامت حول مخططات البناء الاستيطانية في منطقة قرية الخضر، تجميد أعمال البناء الاستيطانية في منطقة القدس الكبرى، إلا أن هذه الحكومة واصلت عمليا، وبصورة سرية أحيانا، دعم عمليات مصادرة الأراضي والبناء الاستيطاني، سواء في القدس أو في الضفة الغربية.

وكان رئيس بلدية القدس، ايهود اولمرت، قد كشف النقاب عن أن السلطات الاسرائيلية تخطط لاستصدار قرارات اخرى ترمي الى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي خارج حدود بلدية القدس. واستنادا الى اولمرت فان المصادرات الجديدة تأتي بمبادرة منه. وقد روى اولمرت لمراسل صحيفة (يديعوت احرونوت) بانه قدم مؤخرا الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، خطة لمصادرة مساحات كبيرة من الارض، بالقرب من مستوطنة معاليه ادوميم، وذلك بهدف ايجاد امتداد اقليمي بين مدينة القدس ومعاليه أدوميم، عن طريق بناء عدة الآف من الوحدات السكنية.

كذلك فقد قدم اولمرت خطة اخرى الى رابين ترمي الى مصادرة أراضي في منطقة بسغات زئيف الواقعة شمال شرقي مدينة القدس، وذلك بهدف تكثيف الامتداد الاقليمي بين هذه الضاحية الاستيطانية وبين المدينة ذاتها، ويذكر أن جميع الاراضي المنوي مصادرتها مملوكة للمواطنين العرب.

ويرى اولمرت أنه لا مناص من الربط بين ضاحية معاليه أدوميم الاستيطانية وبين مدينة القدس، حيث أن هذا هو واقع سيفرض نفسه على الحكومة، وفي حديثه مع (يديعوت احرونوت) قال اولمرت: (لقد طلبت من رابين أن يصادر مساحات من الأرض في مناطق اخرى، وأنا لا اريد الدخول في تفاصيل حول هذا الموضوع، وذلك لكي لا أثير عاصفة جماهيرية).

واستنادا الى اولمرت فانه يحظى بدعم من وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، بنيامين بن اليعزر، وأن موضوع تكثيف البناء الاستيطاني قد نوقش في لقاءات متلاحقة بينه وبين وزراء الحكومة خلال الشهور الأخيرة الماضية، وفي هذا الخصوص يقول اولمرت: (إنني أجري أحاديث كثيرة مع

---

٩٣ الضم الزاحف مناتان كريستال – مركز المعلومات البديلة.

رابين في هذا الخصوص، وهي أحاديث ليست للنشر). ويضيف اولمرت بقوله: (إن مخططاتي ومشاريعي تحظى أيضا بدعم حقيقي من قبل عوزي فاكسلر، الذي كان يعمل سابقا مديرا لسلطة تطوير القدس، والذي عين مؤخرا رئيسا لدائرة ادارة أراضي اسرائيل، وانه يوجد بيننا استراتيجية عمل وثيقة ومشتركة في هذا الشأن)[٩٤].

إن وزير الاسكان الاسرائيلي بن اليعزر لا يقل حماسا في هذا الموضوع عن اولمرت الليكودي، فلقد قال بن اليعزر لمراسل (يديعوت احرونوت) (إن المعركة حول القدس قد بدأت بالفعل، وانه يجب أن يكون واضحا أن القدس لنا، وأن بامكاننا أن نفعل فيها ما نريد، كما اننا سنحكمها حسبما نريد، وأن من سيفقد الصبر، ومن سيبدأ باظهار الضعف في هذا الخصوص سيكون هو الخاسر، ولقد كان العرب قد قرروا منذ مدة ما يريدونه، وانه يتوجب علينا فقط الاستمرار في الايمان بأن القدس لنا، وبهذا ستنتهي كل الحكاية). وأضاف بن اليعزر قائلا: (إن حكومة اسرائيل كانت قد قررت توحيد مدينة القدس عقب حرب الأيام الستة، وانه يوجد اليوم اجماع وطني حول ذلك، وانه لا توجد حاجة لاتخاذ قرار جديد في عام ١٩٩٥، حول ما اذا كانت القدس لنا أم لا. وإن ما نحتاجه اليوم هو بناء ٣٥ الف وحدة سكنية جديدة لليهود في مدينة القدس، لان هذا الأمر يشكل طوق النجاة الوحيد للقدس، وهذا هو ما ينبغي عمله لكي تبقى القدس بيدنا)[٩٥].

إن المسؤولين الاسرائيليين لا يحاولون إخفاء نواياهم ومخططاتهم الرامية الى توسيع الوجود اليهودي في مدينة القدس وتقليص الوجود العربي فيها، وفي هذا الخصوص يقول ايهود اولمرت وبصراحة متناهية: (انا لا أريد زيادة السكان العرب في القدس، وينبغي عدم السماح للعرب القاطنين في رام الله وفي الخليل بالانتقال في القدس، وذلك لان القدس لنا، وأنا لا أريد حل مشاكل الأمة العربية، وإنني أتمنى أن يتقلص حجم الاقلية العربية في القدس)[٩٦].

وأشار التقرير الذي نشره (معهد القدس للأبحاث الاسرائيلية) قبل عام ١٩٩٣، والذي أعده فريق من الباحثين، الى أن سياسة إنعدام التخطيط للوسط العربي، حتى العام ١٩٨٣، كانت تعتمد على الرغبة في المحافظة على التوازن الديموغرافي داخل مدينة القدس، وأن هذه السياسة كانت تعتمد على الافتراض المغلوط القائل بأن انعدام التنظيم، وعدم منح تراخيص بناء للسكان العرب في القدس، سيؤدي الى تقليص حجم البناء في الوسط العربي في المدينة.

وكشف التقرير النقاب عن قيام السلطات المختصة في عام ١٩٨٣ باعداد مخططات هيكلية للأحياء العربية في شرقي القدس، إلا أن المخططات ما تزال معلقة ومجمدة داخل لجان التنظيم.

ويذكر أن السلطات الاسرائيلية صادرت منذ عام ١٩٦٧، نحو ما مجموعه ٢٤ الف دونم من الأراضي العربية حول مدينة القدس، وقد بلغت مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها بمبادرة من حكومات المعراخ نحو ١٧ الف دونم، حيث اقيمت عليها في السبعينات عدة أحياء استيطانية هي راموت، النبي يعقوب، راموت شكول، سنهدريا الموسعة، جفعات همفتار، التلة الفرنسية، ارمون هنتسيف. وفي سنوات لاحقة اقيمت ضاحية بسغات زئيف وذلك في عهد حكومة الليكود.

---

٩٤ صحيفة يديعوت احرونوت ١٩٩٥/٥/٥.
٩٥ المصدر السابق.
٩٦ المصدر السابق.

ويبلغ عدد اليهود المقيمين اليوم في المناطق التي ضمت الى مدينة القدس، من الشمال ومن الجنوب ومن الشرق، أكثر من مئة وخمسين ألف شخص وكانت السلطات الاسرائيلية قد وسعت في عام ١٩٦٧ الحدود البلدية لمدينة القدس من ٣٨ ألف دونم الى نحو ١١٠ الف دونم. وقد أقامت السلطات على الأراضي التي ضمت الى المدينة أكثر من ٣٥ ألف وحدة سكنية.

ويذكر أن الضجة التي قامت مؤخرا حول موضوع مصادرات الأراضي في شرقي القدس، جاءت عقب الاعلان رسميا عن مصادرة نحو خمسمائة وثلاثين دونما، تعود ملكيتها للمواطنين العرب، وذلك تمهيدا لإنشاء وحدات سكنية لليهود فوقها.

واستنادا الى ما أوردته صحيفة (هآرتس) فان بلدية القدس قد تقدمت بطلبات الى وزارتي الاسكان والمالية بهدف مصادرة مئات أخرى من الدونمات تقع بين مستوطنتي بسغات زئيف والتلة الفرنسية، وذلك في إطار خطة تحمل اسم «بوابة الشرق»، وترمي هذه الخطة الى إيجاد امتداد يهودي بين هاتين المستوطنتين، كما تهدف الى منع عمليات البناء التي يقوم بها المواطنون العرب في هذه المنطقة.

ويذكر أن قرار مصادرة ٥٣٥ دونما من الأراضي العربية في مدينة القدس، الذي صادقت عليه حكومة اسرائيل في الرابع عشر من ايار ١٩٩٥، قد واجه انتقادات شديدة من قبل بعض الأوساط الاسرائيلية. وفي هذا الخصوص يقول المحامي داني زايدمن، عضو جمعية (عيرشاليم) اليسارية:

> «إن عمليات مصادرة الأراضي قد تحولت الى سلاح في الصراع بين الشعبين داخل مدينة القدس، وبواسطة هذه العمليات نحن نعمل على حشر السكان العرب في الزاوية، بدون أن نترك لهم حتى مجرد طريق للهروب. وإن هذا الأمر هو أمر خطير بالنسبة لنا، وبالنسبة لهم، كما انه خطير على سلطتنا وعلى سيادتنا في القدس»[٩٧].

وحسب رأي سيبر بلوتسكر فان من يتحدث اليوم عن «معركة حول القدس» إنما يكون كمن يزيل أحد الجذور الرئيسية في الادعاء الاسرائيلي حول حق اليهود في القدس كلها، وكمن يمس بشدة بالهدف الذي يسعى لتحقيقه، وينبغي أن يكون واضحا للمسؤولين الاسرائيليين بأن أية دولة لن تعترف بملكيتنا على القدس كلها اذا كانت هذه الملكية قائمة على السلب وعلى التمييز ضد ثلث سكان المدينة على الأقل. وأن الواقع الجديد اليوم، الذي تقيم اسرائيل بموجبه علاقات دبلوماسية مع جميع دول العالم تقريبا، قد خلق وضعا جديدا، لا يمكن فيه حسم المعركة حول القدس من خلال المدافع، أو من خلال إقامة الأحياء الاستيطانية أو من خلال مصادرات للأراضي من جانب واحد، حيث أن المعركة حول القدس اليوم هي معركة دبلوماسية بارزة، وهي معركة ستنتهي كمثل كل المعارك الدبلوماسية بالمفاوضات وبتسويات الحلول الوسط والاتفاق بين الأطراف[٩٨].

٩٧ نداف شرغاي، صحيفة (هآرتس) ١٤/٥/١٩٩٥.
٩٨ يديعوت احرونوت، ١٤/٥/١٩٩٥.

وأعربت شولاميت هار ايبن عن رأيها في أن تنفيذ خطة مصادرة الأراضي العربية في مدينة القدس يعني نسف ما تم انجازه حتى الآن في مسيرة السلام مع الفلسطينيين، وقالت هار ايبن أن المسؤولين في اسرائيل يظهرون مرة اخرى عدم استعدادهم لاحترام مشاعر الآخرين، وان حكومة حزب العمل تواصل عمليا تنفيذ سياسة شارون الليكودي في كل ما يتعلق بسلب الأراضي العربية، وأضافت هار ايبن أن زعماء اسرائيل الحاليين لا يدركون أن عمليات مصادرة الأراضي تترك لدى الجانب الفلسطيني نفس الصدمة التي تتركها العمليات التخريبية لدى الجانب الاسرائيلي[٩٩].

وفي تعليق له حول هذا الموضوع قال شلومو غازيت الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي: (إن الصراع حول وحدة القدس هو صراع معقد وصعب، وهو صراع لن يحسم استنادا الى عدد السكان اليهود الذين يتم توطينهم في الجزء الشرقي من المدينة، وإنما يحسم بالدرجة الأولى استنادا الى تصرفات وأعمال حكام المدينة الذين يتوجب عليهم احترام الوعد الذي يمنح الحقوق المتساوية لابناء الديانات السماوية الثلاث، أما السلطة التي لا تتصرف على هذا النحو، والتي تفضل بصورة منهجية أبناء ديانتها على أبناء الديانات الأخرى، فانها تحكم على نفسها بالفشل في المستقبل. وإن الاجراء الاسرائيلي الأخير المتمثل بمصادرة أراض عربية في مدينة القدس، لغاية إقامة ضواح يهودية فوقها قد جاء ليثبت لكل من يهمة الأمر، بأن موقف اسرائيل بالنسبة للقدس هو موقف واضح وقاطع، وهو أن الحق والمستقبل في المدينة هو لليهود فقط. وانه طالما بقي هذا هو نهج اسرائيل، فان هذا يعني عدم جواز ابقاء مفاتيح المدينة بيدها، باعتبارها غير أمينة على المدينة)[١٠٠].

كذلك فقد أعرب داني روبنشتاين، خبير الشؤون الفلسطينية في صحيفة (هآرتس) عن اعتقاده بأن التمسك بالشعار الاسرائيلي الذي يعتبر مدينة القدس العاصمة الموحدة والأبدية لدولة اسرائيل، إنما يعني اسدال الستار على أية إمكانية للتوصل الى تسوية مع الفلسطينيين في المستقبل القريب، وكذلك تواصل انقطاع السلام مع الدول العربية الأخرى لفترة طويلة من الزمن.

وأكد روبنشتاين انه لن تكون هناك أية فرصة للوصول الى تسوية مع الفلسطينيين بدون أن يكون لهم موطىء قدم في شرقي القدس، كما أن الفلسطينيين لن يوافقوا على التخلي عن شرقي القدس كعاصمة لهم. وينبغي أن ندرك بأن هذا الموقف الفلسطيني يحظى بدعم من المجموعة الدولية بأكملها، وليس فقط من العالمين العربي والاسلامي[١٠١].

وفي تطور لاحق، وفي أعقاب الضجة التي أحدثها قرار المصادرة في العالم العربي، وعقب «الفيتو» الذي استخدمته واشنطن في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع القرار العربي المتعلق بموضوع المصادرة، وكذلك عقب المبادرة العربية لعقد مؤتمر قمة عربي طارىء لمناقشة هذا الموضوع، والأهم من هذا كله، نتيجة لاقتراح حجب الثقة، الذي قدمته كتلتا (الحزب الديمقراطي العربي) و (حداش) الى الكنيست الاسرائيلي، فقد قررت حكومة اسرائيل في الثاني والعشرين

٩٩ يديعوت احرونوت، ٧/٥/١٩٩٥.
١٠٠ يديعوت احرونوت، ٨/٥/١٩٩٥.
١٠١ صحيفة (هآرتس) ١٥/٥/١٩٩٥.

من أيار ١٩٩٥ تجميد القرار الذي سبق وأن اتخذته في الرابع عشر من نفس الشهر، بخصوص مصادرة ٥٣٥ دونما من الأراضي العربية في مدينة القدس.

هذا، وقد وصف المراقبون في اسرائيل تراجع الحكومة عن قرارها بانه انتصار تاريخي للاحزاب العربية في الكنيست الاسرائيلي.

وقد عقب وزير البناء والاسكان الاسرائيلي بنيامين بن اليعزر، على هذا القرار بقوله: «لقد خسرنا في معركتنا حول القدس، وأن بامكان الفلسطينيين اليوم أن يدركوا بانه ليس بمقدورنا المضي في الطريق الذي رسمناه لانفسنا باصرار». ومع ذلك فقد أعلن بن اليعزر انه سيعجل في عملية إنشاء سبعة آلاف وحدة سكنية في جنوب القدس، وذلك في المنطقة المسماه (هار حوما «ب») وهي أراض كانت قد صودرت قبل خمس سنوات من أصحابها العرب في «جبل غنيم» الواقع بين القدس وبيت ساحور.

وفي تعليق لها على قرار الحكومة تجميد مصادرة ٥٣٥ دونما من اراضي المواطنين العرب في مدينة القدس، قالت صحيفة (هآرتس) انه يتوجب على الحكومة الاسرائيلية، وعلى الجمهور الاسرائيلي كله، التسليم بالحقيقة القائلة أن السبيل لتعزيز مكانة اسرائيل في القدس، عن طريق مصادرة الأراضي من أصحابها العرب، بات مغلقا الى حين إنتهاء المفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية. واذا كان بمقدور الحكومة محاولة زيادة عدد اليهود داخل المدينة. إلا أن مصادرة الأراضي من السكان العرب لم تعد أداة يمكن استخدامها لتحقيق هذا الغرض. وان الوضع القائم (الستاتسكو) في كل ما يتعلق بالأرض هو العبرة المستخلصة من محاولة المصادرة الأخيرة والزائدة[١٠٢].

هذا وقد تطرق الى هذا الموضوع حاييم صادوق، وزير العدل الاسرائيلي الأسبق، وفي هذا الخصوص يقول صادوق:

> «إن مصادرة الأراضي في القدس كانت في التوقيت الحالي خطأ سياسيا.
> وهذ الخطأ يماثل في خطورته خطأ سياسيا آخر، سبق وأن ارتكبته الحكومة الحالية، ويتمثل بابعاد نشيطي حماس قبل أكثر من عامين، الأمر الذي تسبب في صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي، يتضمن ادانة لاسرائيل. ولقد اضطرت الحكومة في نهاية الأمر «التوصل الى حل وسط» وافقت بموجبه على إعادة فورية لعدد من المبعدين، وعلى إعادة بقية المبعدين خلال سنة. ومنذ ذلك الوقت، لم تعد الحكومة بحاجة الى سلاح الابعاد. وبنظرة الى الوراء يمكن القول أن عملية الابعاد لم تسهم في موضوع محاربة الارهاب، كما انها عززت من قوة حماس في أوساط الجمهور الفلسطيني، وأضعفت من قوة منظمة التحرير الفلسطينية. كما يمكن القول بأن هناك خطوط شبه ليست بالقليلة بين القضيتين وأهمها أن الضرر في الحالتين قد فاق بكثير الفائدة التي نجمت عنها»[١٠٣].

١٠٢ صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٥/٢٣.
١٠٣ يديعوت احرونوت ١٩٩٥/٥/٢٥.

الباب السادس:

العلاقة بين خطة الفصل وبين اقتراحات يوسي ايلفر

إن خطة الفصل التي اقترحت الحكومة الاسرائيلية تنفيذها، وكذلك التصريحات التي صدرت في اسرائيل بخصوص الانتقال الفوري لمناقشة موضوع التسوية الدائمة، قد أدت الى تركيز الأنظار على الدراسة التي وضعها يوسي ايلفر، الباحث السابق في مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، التابع لجامعة تل أبيب، حول مسألة التسوية الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين، وهي الدراسة التي نشرت في تشرين ثاني عام ١٩٩٤.

والجدير بالذكر أن المنطقة كانت قد شهدت أمرين هامين في أعقاب نشر هذه الدراسة، ونعني بذلك العقبات المتزايدة التي ثارت في وجه مسيرة اوسلو، والطوق الأمني الذي فرض على المناطق المحتلة، نتيجة العمليات الانتحارية، التي نفذت ضد أهداف اسرائيلية، في الآونة الأخيرة. ولقد أثار هذان الأمران اهتماما متزايدا بمسألة حدود الفصل.

هذا وكان يوسي ايلفر قد استقال خلال هذه الأثناء من منصبه، في معهد الدراسات الاستراتيجية، حيث بدأ منذ شهر كانون ثاني عام ١٩٩٥ عمله كمدير للفرع الاسرائيلي للجنة اليهودية–الأمريكية، وهي منظمة يهودية ذات سمعة مرموقة. ولقد أدى العهد الجديد أيضا الى إدخال تغيير على وصف هذا المكتب، الذي يسمى الآن «دائرة اسرائيل والشرق الأوسط». ولقد صمم هذا الاسم وفقا لمؤهلات المدير الجديد وخبراته.

إن ايلفر، الذي يبلغ من العمر إحدى وخمسين سنة، قد حمل معه الى منصبه الجديد خلفية غير تقليدية. فهو من مواليد واشنطن، التي هاجر منها الى اسرائيل قبل ثلاثين سنة. ومع إنتهاء خدمته العسكرية في شعبة الاستخبارات العسكرية، فقد تجند في صفوف جهاز الموساد الاسرائيلي، حيث عمل هناك ثلاثة عشر عاما، في مناصب عملية وفي مجال الأبحاث. وفي عام ١٩٨١ استقال من منصبه في الموساد وانضم الى مركز يافا للأبحاث الاستراتيجية، حيث شغل هناك مناصب مختلفة، وقد أثارت الأبحاث التي قام بها في هذا المركز عواصف صغيرة أيام سلطة الليكود. وقد حاول ايلفر وصف عملية الجسر بين الدراسة الاستراتيجية، وبين إدارة مكتب اللجنة اليهودية–الامريكية، بهذه العبارة:

> «إنني أرى في العلاقات مع يهود الولايات المتحدة أهمية استراتيجية»[١٠٤].

هذا، والجدير بالذكر أن الدراسة الأخيرة التي قام بها ايلفر، قد أثارت اهتماما واسعا، بعد استقالته من مركز يافا بالذات. وكان ايلفر قد قام خلال ثلاث سنوات باجراء سلسلة من

١٠٤ ليلي غاليلي، صحيفة (هآرتس) ١٩٩٥/٣/١٣.

المقابلات مع وزراء وأعضاء كنيست، من كافة الفئات السياسية، ومع مسؤولين وخبراء في أجهزة الأمن، ومع شخصيات في منظمة التحرير الفلسطينية، ومع مسؤولين في الادارة الامريكية، وكانت حصيلة ذلك كله كراسا يشتمل على خمسين صفحة، عرض فيه ثلاث بدائل للتسوية الدائمة: الانسحاب المطلق من المناطق المحتلة، التسوية الاقليمية المعتدلة، وتطبيق مكانة «وضع خاص» على المناطق المحتلة – بتقسيم وظيفي للملكية والسيادة، أو بقبول السيادة المؤقتة لاحد الأطراف. ويبدو أن البديل الثاني الذي الصق به اسم «خارطة الفصل» هو البديل الذي يثير الاهتمام الأكبر. وهذه الخطة تستند على ضم نحو إثني عشر بالمئة من الضفة الغربية، وخاصة تلك المستوطنات المحاذية للخط الأخير، والتي تحيط بمدينة القدس، وكذلك على التواجد المؤقت للقوات الاسرائيلية في غور الاردن. وأن الأهمية الخاصة لهذه الخارطة تنبع من حقيقة كونها الخارطة الوحيدة، التي تعالج مسألة الفصل والحدود الدائمة. هذا، وسنعود الى معالجة تفصيلية للبديل الثاني الذي اقترحه ايلفر في وقت لاحق.

وكان ايلفر قد قال في معرض مقابلة أجرتها معه صحيفة (هآرتس):

> «إنه نظرا للحساسية السياسية الكبيرة التي يثيرها موضوع التسوية الدائمة، فقد حظر على الأجهزة الأمنية والرسمية القيام بأية أبحاث ودراسات تتعلق بهذا الموضوع، وذلك تحسبا من تسريب المعلومات، وخشية من الانعكاسات السياسية، التي قد يسفر عنها الاشتغال بموضوع التسوية النهائية. وهذا هو بالضبط الوضع الذي مكنني من إجراء هذه الدراسة. ومع تطبيق اتفاق اوسلو، فلقد بات من الواضح أن مركز يافه للأبحاث الاستراتيجية يملك فرصة للاشتغال بمسألة التسوية الدائمة، وذلك لان الأجهزة الرسمية لن تشتغل بها، حيث تلقت هذه الأجهزة توجيهات بعدم الاشتغال بهذه المسألة حتى أيار ١٩٩٦، وهو التاريخ الأخير المحدد لذلك في اتفاق اوسلو. ولقد كانت هذه بالفعل الخارطة الأولى التي رسمت في الظروف الجديدة منذ اتفاق اوسلو»[١٠٥].

وردا على سؤال حول ما اذا كانت الدراسة التي أجراها تستند على الأمر المرغوب فيه، أو على الأمر الممكن، أجاب ايلفر بقوله «إن هذه الدراسة تستند على كلا هذين الأمرين. ولقد قمت بوصف الممكن استنادا الى معايير ومقاييس مقبولة من كلا الطرفين، كما رفضت أفكارا كان من الواضح منذ البداية انها ليست مقبولة أبدا من قبل أحد الطرفين. وأن البديل الثالث الذي يتحدث عن وضع خاص للمناطق المحتلة – وهو أشبه ما يكون بادارة مشتركة، أو كوندو منيون – كان قد ثار خلال العمل. وهذا البديل يشبه الى حد معين خارطة شارون المعروفة»[١٠٦].

«إن هذه الخطة (الثالثة) قابلة للتطبيق كموقف انسحاب مؤقت لكلا الطرفين، وكتسوية مؤقتة جدا. وفي وضع معين، فان بامكانها إعطاء الطرفين نفسا طويلا، يؤخر إستئناف المواجهة المسلحة.

---
١٠٥ المصدر السابق.
١٠٦ المصدر السابق.

وانه من المحتمل أن نصل الى هذا الأمر بالذات، بسبب الوضع المعقد. وفي أوساط اليمين، فان هذه الخطة تبدو كالحل المفضل. ولقد فوجئت عندما سمعت من شخصيات كبيرة في اليسار، بما في ذلك أحد كبار الوزراء، قولهم، إنه بسبب إنعدام القدرة على الموافقة فيما يتعلق بالحدود، والمستوطنات والقدس، فاننا سوف نجد أنفسنا مضطرين لمواجهة مثل هذا الحل الرهيب، على غرار الوضع الحالي في البوسنة»[١٠٧].

أما الخطة الثانية التي تشتمل على تنازل متبادل، وعلى بدل أيضا، فانها تبدو في نظر ايلفر، كصاحبة فرصة جيدة للفوز بتأييد الأغلبية في كلا الطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني. وحسب قوله، فان نشيطي اليمين، الذين لا تعتبر الخطة مقبولة من جانبهم، أخبروه بأن هذه الخطة قد تحظى بمثل هذا الدعم.

وردا على سؤال حول موضوع الطوق الأمني، وحول فكرة الفصل، قال ايلفر:

> «إن فكرة الفصل ليست سوى نوعا من البلاغة اللغوية. ونحن لم نجد طريقة لقيام اقتصاد فلسطيني في ظروف الطوق الأمني، وإن الاقتصاد المتدهور يعني نهاية المسيرة. ومن الواضح أن للفصل الحقيقي انعكاسا واضحا على التسوية النهائية: وهو احياء الخط الأخضر، أو رسم الحدود من جانب واحد. وكلا هذان الأمران يخيفان الحكومة، التي لا تريد البدء بالتلميح الى موقفها، بخصوص التسوية الدائمة. وبصفة عامة، فان كل ما يجري عمله الآن في الاتفاق المرحلي إنما يؤثر على التسوية الدائمة»[١٠٨].

إن التسوية الاقليمية المعتدلة حسبما يراها ايلفر، تقوم على أساس تقديم تنازلات متبادلة، من الفلسطينيين والاسرائيليين، على حد سواء. ومن بين التنازلات التي يفترض أن تقدمها اسرائيل، استنادا لهذه التسوية، منح الفلسطينيين ممرا خاصا عبر أراضي اسرائيل، لربط قطاع غزة بالضفة الغربية، وكذلك تقديم مزايا خاصة اخرى للفلسطينيين في المجالين الجوي والبحري.

وفي المقابل، فان اسرائيل ستحصل، حسب هذه التسوية، على ١١ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وتشمل هذه المساحة، المناطق التي تعتبرها اسرائيل حيوية وضرورية لامنها، وهذه المناطق هي :

■ **المناطق الاستيطانية الماهولة بالسكان اليهود**، والواقعة على امتداد خط الحدود، والمحاذية للخط الأخضر. وتتحدث الخطة عن زحزحة الخط الأخضر الى الشرق، بعمق يتراوح ما بين خمسة الى ثمانية كيلومترات، من خلال بذل جهود لتجنب ضم التجمعات السكانية الفلسطينية، الموجودة في هذه المنطقة، وخاصة في طولكرم وقلقيلية.

■ **منطقة اللطرون**، التي تشتمل على أراضي القرى العربية الثلاث التي هدمتها اسرائيل

---
١٠٧ المصدر السابق.
١٠٨ المصدر السابق.

عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧، وهي قرى يالو، بيت نوبا وعمواس.

- **منطقة غوش عصيون الاستيطانية**، الواقعة جنوب غرب مدينة القدس، والتي تشتمل على مجموعة من المستوطنات اليهودية ومن أبرزها كفار عصيون.
- **منطقة معاليه ادوميم**، الواقعة شرقي مدينة القدس.

وبالاضافة لذلك، فان اسرائيل ستحصل، وفقا لهذه التسوية، على اذن بالاحتفاظ بمحطات للانذار المبكر فوق سفوح الجبال في الضفة الغربية، وكذلك على اذن لاستخدام المجال الجوي فوق الضفة الغربية. كما ستسمح هذه التسوية لاسرائيل باستخدام قوة عسكرية ثابتة او متحركة في منطقة وادي نهر الاردن، وعلى السفوح الشرقية لسلسلة الجبال الواقعة في منطقة الحكم الذاتي، وستكون هذه القوة استكمالا للترتيبات الأمنية على امتداد نهر الاردن.

وبموجب هذه التسوية، سيوافق الاسرائيليون والفلسطينيون بصورة مسبقة، على أن تكون مدة اتفاقية الترتيبات الأمنية هذه خمس عشرة سنة على الأقل، بشرط أن لا تنتهي هذه الاتفاقية إلا عندما تستقر المنطقة، ويعم السلام والأمن كافة أرجائها.

هذا وسيكون من شأن هذه التوصيات منح عدة مزايا لاسرائيل، بما في ذلك تعزيز قدراتها الدفاعية في منطقة وادي الاردن، وشمال الضفة الغربية، وكذلك تعزيز شبكة دفاعها في منطقة القدس، والسيطرة الجزئية على مصادر المياه في الضفة الغربية.

ومن بين المزايا التي سيحصل عليها الفلسطينيون بموجب هذه التسوية، الحصول على طريق الى الحدود المصرية والاردنية، وكذلك الحصول على ساحل البحر الميت، والسيطرة المشتركة على مصادر المياه والحصول على توزيع عادل للمياه.

ومما لا شك فيه، أن هذه الخطة تحمل في طياتها الكثير من المخاطر، ومن أبرزها عدم وجود ما يضمن قيام الجانب الفلسطيني بقبولها، حتى بعد المفاوضات الطويلة والمضنية. كما أن إصرار اسرائيل على ضم مناطق في الضفة الغربية، سيؤدي الى زيادة تصلب الموقف الفلسطيني تجاه قضية القدس. وعلاوة على ذلك، فانه من الممكن أن تتعارض القرارات التي قد تصدر عن الفلسطينيين بعد تسلمهم السيادة على بعض أجزاء الضفة الغربية، مع الخريطة التي تم استنباطها مع واقع هذه الخطة. ومع حلول موعد إجراء المفاوضات حول المرحلة النهائية، فان مطالب اسرائيل الاقليمية قد تصبح أمرا واقعا في فترة الحكم الذاتي الفلسطيني[109].

(١) رأي فلسطيني في خطة ايلفر

لعل مغزى وأهمية طروحات ايلفر تنبع من كونها تترجم ما يفكر به قادة حزب العمل الاسرائيلي الحاكم، باعتباره أحد المفكرين الاستراتيجيين لهذا الحزب[110].

---

[109] يوسي ايلفر، قضايا المرحلة النهائية – بين اسرائيل والفلسطينيين – دراسة صادرة عن معهد (يافه) للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٤.
[110] نعيم الأشهب، صحيفة (القدس) ١٩٩٥/٣/٣٠.

ومن أجل تسويق المخطط التوسعي الذي يقترحه، فان ايلفر يطرح هذا المخطط، باعتباره السبيل المتاح لحل مشكلة الاستيطان الكولونيالي الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، مشيرا الى أن سبعين بالمئة من حجم هذا الاستيطان، يتمركز في هذه المناطق التي يقترح ضمها الى اسرائيل، وبالتالي، فان حل مشكلة الاستيطان من هذا المنظور، ليس تفكيك المستوطنات التي اقيمت خلافا للقانون الدولي، وقرارات الامم المتحدة، ولا كما جرى في سيناء، عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية–الاسرائيلية، وإنما في ضم الأراضي التي أقاموا عليها واقعا جديدا بقوة حزب الاحتلال.

وفي محاولة لعرض هذا الاقتطاع على نحو «نزيه ومتكافىء»، فقد أشار ايلفر الى أن ذلك يتم في إطار تبادل للأرض، ويعتبر أن ذلك يشكل ثمنا للممر البري بين غزة وأريحا.

إن خطة ايلفر، التي تشمل أيضا على إخراج مناطق ذات كثافة سكانية عربية، داخل الخط الأخضر، وملاصقة للأراضي الفلسطينية المحتلة، إنما تستهدف إصابة عصفورين بحجر واحد: فمن جهة تضم اسرائيل مناطق جديدة وهامة من الضفة الغربية، بدعوى وجود كثافة استيطانية فوقها، ومن جهة أخرى، تتخلص من بعض المواقع المحدودة، ذات الكثافة السكانية العربية، داخل الخط الأخضر، والواقعة على تخومه.

وهذا يأتي في سياق الخطة الاستراتيجية الدائمة لحكام اسرائيل منذ قيامها، وهي الحفاظ عليها دولة طائفية يهودية، ومحاصرة نمو الأقلية العربية الفلسطينية التي بقيت داخلها، والسعي الدؤوب للتخلص من أي جزء منهم، فرادى أو جماعات، وبمختلف الوسائل.

ويلفت النظر الى أن «التبشير» بهذه الخطة، يأتي عشية نشر ما سمي بخطة شاحال للفصل بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة. وبالتالي لن يكون غريبا اذا جاءت خطة الفصل إياها على قاعدة الخطوط العريضة لخطة ايلفر.

ولتخدير اليقظة الوطنية لشعبنا، يردد الجانب الاسرائيلي القول بأن الخطوط التي سترسمها خطة الفصل، لا علاقة لها بخط الحدود النهائي بين الكيانين، والذي من المفروض أن يتقرر في المرحلة النهائية، من المفاوضات.

ولعل خبرتنا المريرة مع خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، تكفي برهانا على نوايا اسرائيل من وراء هذا الاعلان التخديري[111].

(٢) أربع ملاحظات على اقتراح ايلفر

هناك أربع ملاحظات على اقتراح ايلفر:

- **أولا**: ان نسبة المناطق التي يرغب في ضمها لاسرائيل تتجاوز بالتأكيد ١١٪ وقد تصل الى حوالي ٨٥٪ من مساحة الضفة الغربية كذلك فان الخريطة التي يقترحها غير دقيقة، حيث انها لا

---

[111] نعيم الأشهب، صحيفة القدس ١٩٩٥/٣/٣٠.

تغطي الجزء الأعظم من مستوطنة اريبل التي يرغب في ضمها، ولو تم احتسابها في الخارطة بدقة لاتضح مدى عمق الاقتطاع الذي يدعو اليه والذي يصل فعلا الى خط يقارب منتصف الضفة الغربية بالقرب من أرييل ويشرف على الطريق الرئيسي الذي يربط رام الله بنابلس، أي شمال الضفة بوسطها.

■ **ثانيا:** يبرر ايلفر ضم مناطق فلسطينية جنوبي القدس بالاشارة الى وجود مستوطنات في تلك المناطق قبل عام ١٩٤٨، وهو يشير هنا الى مستوطنات غوش عتصيون التي يرى ضمها أمرا مفروغا منه من الضروري الاشارة الى أن مستوطنات غوش عتصيون قد اقيمت بهدف إيجاد امتداد استيطاني بين القدس والخليل كان الهدف غير المعلن منه هو منع تحقيق تسوية سياسية اقليمية، وبالتالي فان هذه المستوطنات هي في الحقيقة مستوطنات سياسية وتفقد سبب وجودها عند التوصل الى تسوية اقليمية، كما أن المقارنة بين مستوطنات غوش عتصيون التي اقيمت قبل عام ١٩٤٨ والمستوطنات الحالية هي مقارنة مجحفة قبل ١٩٤٨ كان هناك أربع قرى يهودية صغيرة لم تكن تبعد عما أصبح يعرف لاحقا بالخط الأخضر سوى كيلومتر واحد أما مستوطنات غوش عتصيون الحالية فتبلغ عشرين مستوطنة وتمتد شمالا وشرقا الى مسافات تتراوح بين ٨-١٢كم عن الخط الأخضر وقد يكون من المفيد أيضا التذكير بانه إن كان اليهود قد تركوا وراءهم في عام ١٩٤٨أربع قرى يهودية تم تدميرها، فان الدولة اليهودية قد دمرت منذ عام ١٩٤٨ ما يزيد عن ٤٠٠ قرية عربية فلسطينية.

■ **ثالثا:** يقترح ايلفر اعطاء الفلسطينيين بعض التنازلات مقابل تعديل الحدود ومنها كريدور أو معبر يربط الضفة الغربية بقطاع غزة، وتسهيلات في المطارات والموانىء الاسرائيلية أن المعبر الذي يحتاجه الفلسطينيون لا يتجاوز حجمه كيلومتر مربع واحد، فيما لو كان عرض الطريق ٢٥ مترا ونصف كيلومتر مربع فيما لو كان عرض الطريق ١٢ مترا وهذه مساحة ضئيلة لا تقارن اطلاقا بحجم التنازل المطلوب من الفلسطينيين كما أن اعطاء تسهيلات في الموانىء والمطارات الاسرائيلية ليست ميزة يسعى اليها الفلسطينيون، اذ ستجعلهم تحت رحمة الاغلاقات الأمنية الاسرائيلية، وهم بحاجة لبناء مطاراتهم وموانئهم الخاصة بهم مثل بقية دول العالم.

■ **رابعا:** يشير ايلفر الى «السابقة» الاردنية في مجال تبادل الأراضي وتأجيرها حسبما جاء في الاتفاق الاردني الاسرائيلي أن «السابقة» الاردنية ليست في الحقيقة سابقة فحجم المساحة التي جرى عليها التبادل لا تتجاوز ٤٠كم مربع وهي أرض صحراوية خالية من السكان، وحجم مساحة الأراضي المؤجرة لا يتجاوز ٦كم مربع، ان تعديلات حدودية وتبادلا اقليميا محدودا كهذا لا يمكن مقارنته بأي حال مع تلك التعديلات التي يطالب بها ايلفر[112].

١١٢ الدكتور خليل الشقاقي، صحيفة (القدس) ص ١٣، ٣/٥/١٩٩٥.

الباب السابع:

خطة الفصل والكيان الفلسطيني

وعلى الرغم من الانعكاسات الخطيرة لفكرة الفصل على الصعيد الاقتصادي، إلا أن ما يشغل بال السياسيين بصورة رئيسية، ليس هو الجانب الاقتصادي بالذات. فهؤلاء يرون بأن كلمة الفصل تنطوي على مزايا انتخابية هائلة. وفي هذا الخصوص يقول الوزير يوسي ساريد:

(إنني أتمنى أن يدعي الليكود في الحملة الانتخابية القادمة، بأن الطرح السياسي لحزب العمل يقوم على فكرة الفصل).

ويضيف ساريد قائلا: (إن ما يشغل بال الجمهور الاسرائيلي هو موضوع «الارهاب». واذا ما رأى هذا الجمهور أن إقامة دولة فلسطينية تعني قدرا أقل من الارهاب، فان هذا الجمهور سيؤيد فكرة الفصل التي ستؤدي الى قيام الدولة الفلسطينية. ويمكن القول بأن الجمهور الاسرائيلي يعتقد، منذ الآن، بأن هناك دولة فلسطينية. حيث أن إعادة إنتشار الجيش الاسرائيلي، وإجراء انتخابات في المناطق المحتلة، ما هي إلا خطوات تمهيدية لقيام هذه الدولة[113].

وعلى ما يبدو، فان رئيس الحكومة الاسرائيلي، اسحق رابين، يدرك هذا الأمر كذلك، رغم أنه من غير المتوقع أن يصرح بذلك بصورة جلية وواضحة. وأن مستشاريه يعكفون، منذ الآن، على إعداد صيغة لتقديم فكرة الفصل بصورة تتلائم وأفكار اليمين واليسار الاسرائيلي، على حد سواء. وكان نيسيم زفيلي، سكرتير عام حزب العمل الاسرائيلي، قد أعرب عن رأيه مؤخرا، في أن فكرة الفصل ستكون أداة انتخابية ناجعة في انتخابات عام ١٩٩٦. وفي هذا الخصوص يقول زفيلي:

> «اذا ما عرضنا فكرة الفصل كمجرد حل أمني، فان ذلك قد يخلق مرة أخرى وهما، سرعان ما ينفجر كالبالون. أما اذا ما رأينا في هذه الفكرة خطوة سياسية، فانه يتوجب عندها القول بأن هذه هي الحدود بيننا وبين الفلسطينيين، وهذا يدل على اعتراف بكيان سياسي فلسطيني مستقل. وصحيح القول بأن اليمين سيحاول وصف فكرة الفصل، بانها تمثل معبرا يؤدي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة، إلا اننا لن نحاول إنكار ذلك، بل إننا سنقول بجرأة، إنه لا يوجد حل آخر. وحسب اعتقادي، فانه توجد أيضا أغلبية كبيرة بين مؤيدي الليكود، تؤمن بعدم وجود حل آخر. واذا ما مضينا في تنفيذ هذه الفكرة، فان حزب العمل سيظهر كحزب، يعرف تماما الى أين يسير. وفي الوقت الراهن، فان الطرح السياسي لحزب العمل لا يرى حتى الآن، في قيام الدولة الفلسطينية حلا سليما في المنطقة،

١١٣ اوريت غاليلي، صحيفة (هارتس) ٣/٣/١٩٩٥.

إلا أنه اذا ما قمنا بعرض خطة الفصل، أمام الجمهور العريض، في عام ١٩٩٥، كجزء من إقامة كيان فلسطيني مستقل، فان هذا الجمهور سوف يقبل هذه الفكرة كحل يتمتع بالمصداقية»[١١٤].

واستنادا لرأي الأديب الاسرائيلي اليساري دافيد غروسمن فان «الكيان» الذي يريد رابين أن «يمنحه» للفلسطينيين، قد يكون بمثابة كيان مهجن، يجمع بين الحكم الذاتي والكونفدرالية، وهو كيان تقسمه الطرق والجدران والمستوطنات الاسرائيلية بالطول والعرض، وذلك بصورة تجعل من النزاع أمرا أبديا. واذا ما فحصنا الخطوط الجغرافية التي تريد اسرائيل أن ترسمها في التسوية المرحلية، وذلك بهدف مسبق، وهو الإبقاء على هذه الخطوط في التسوية النهائية أيضا، فاننا سوف ندرك عندها ما نرفض رؤيته، وهو أن اسرائيل تبذل جهودا هائلة، من أجل الإبقاء على معظم المستوطنات الحالية تحت سيادتها وسلطتها، وهذا يعني أيضا فرض السيادة الاسرائيلية على نحو مئتي ألف مواطن فلسطيني، ممن سوف يجدون أنفسهم في المستقبل داخل «الأراضي الاسرائيلية» !!

إن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم، هو فيما اذا كان هناك داخل طواقم المفاوضات، من يعرف، أو من يحاول جاهدا تخمين نتائج مثل هذه التسوية الدائمة، الآخذة بالتبلور الآن، بسبب العيوب الشديدة التي تنطوي عليها التسوية المرحلية[١١٥]؟

(١) حتمية قيام الدولة الفلسطينية

إن المتتبع لما تنشره الصحافة العبرية هذه الأيام، يستطيع أن يلمس تزايد الاهتمام الاسرائيلي باحتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلة، كنتيجة منطقية للمسيرة السلمية التي بدأها الاسرائيليون والفلسطينيون، بتوقيعهم على إعلان المبادىء وعلى اتفاقيتي اوسلو والقاهرة.

وقد أظهر استطلاع للرأي العام الاسرائيلي، أجراه معهد (داحاف) بادارة الدكتور مينا تسيمح، ونشرته صحيفة (يديعوت احرونوت) في الرابع والعشرين من آذار عام ١٩٩٥، أن ٧٣ بالمئة من الاسرائيليين، يرون أن المفاوضات الجارية حاليا مع منظمة التحرير الفلسطينية، ستؤدي الى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما أعرب ٤٢ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع، عن رأيهم بأنه يتوجب على اسرائيل مواصلة المسيرة السلمية مع الفلسطينيين في جميع الأحوال، في حين أعرب ٣٤ بالمئة عن رأيهم بضرورة وقف هذه المسيرة، وقال ٢٢ بالمئة إنه يتوجب مواصلة المسيرة بشرط أن تتغلب منظمة التحرير الفلسطينية على «الارهاب»، في حين قال ٢ بالمئة إنه لا يوجد لديهم رأي متبلور في هذا الخصوص.

كذلك أظهر الاستطلاع السنوي الذي أجراه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب، طروء ارتفاع على نسبة المؤيدين لإقامة دولة فلسطينية. ففي حين أيد ذلك ٢٧ بالمئة من الاسرائيليين في عام ١٩٩٠، فقد ارتفعت هذه النسبة الى ٣٥ بالمئة في عام ١٩٩٤، في حين بلغت

١١٤ المصدر السابق.

١١٥ دافيد غروسمن، صحيفة (هارتس) ١٩٩٥/٤/٤.

هذا العام ٣٩ بالمئة.

كما أشار هذا الاستطلاع الى أن ٧١ بالمئة من الاسرائيليين يعتقدون اليوم بامكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفي مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي، اجريت معه في الثامن عشر من آذار ١٩٩٥، قال يوسي ساريد، الوزير الاسرائيلي، وعضو الطاقم المفاوض مع الفلسطينيين:

> «إنه بعد عدة شهور، وبعد الانتخابات التي ستجري في الضفة الغربية وقطاع غزة، فان دولة فلسطينية ستقوم في الواقع. وليس ثمة شك في أن قيام دولة فلسطينية سيكون تطورا إيجابيا، يؤثر بصورة جيدة على العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين، ويجعل هذه العلاقات أكثر استقرارا».

وأضاف ساريد قوله:

> «إن خط الفصل الذي سوف يتحدد، ورغم كونه خطا أمنيا وليس خطا سياسيا، سيقدم مدلولا أوليا وواضحا للغاية، حول حدود الدولة الفلسطينية العتيدة».

وقال ساريد أيضا:

> «إنه ليس سرا القول أنه فيما يتعلق بموضوع الدولة الفلسطينية، فان آراء رئيس الحكومة، اسحق رابين، وآراء وزراء حزب ميرتس، لم تكن دائما متطابقة».

وردا على سؤال قال ساريد:

> «إن افعال الحكومة ليست هي التي تقيم الدولة الفلسطينية، واذا ما كنت أريد إيراد تاريخ فانه يخيل الي بأن الدولة الفلسطينية قد قامت عندما وقعت اتفاقيات كامب ديفيد، عندما اعترف مناحيم بيغن بالحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني. ففي هذه اللحظة قامت الدولة الفلسطينية بالفعل. وذلك لانني لا أعرف مدلولا لاصطلاح الحقوق الشرعية لشعب ما، اذا لم تجد هذه الحقوق تطبيقا لها، إن عاجلا أم آجلا، على هيئة دولة مستقلة».

هذا وقد جوبهت تصريحات ساريد هذه بانتقادات شديدة، من جانب أوساط المعارضة، وكذلك من جانب جهات في الائتلاف الحكومي أيضا. فقد صرح رئيس كتلة الائتلاف، عضو الكنيست رعنان كوهين بقوله إن تصريحات ساريد لم تكن في محلها، وإنها تعرقل جهود الحكومة لإحراز

أهدافها. وأضاف كوهين قائلا:

«إن موقف حزب العمل كان وما يزال يرى ضرورة التطلع الى تسوية الحكم الذاتي مع الفلسطينيين، وهي التسوية التي يعقبها إجراء مفاوضات حول التسوية الدائمة. واستنادا الى موقف حزب العمل، فانه لا مكان لدولة فلسطينية مستقلة حتى في إطار التسوية الدائمة»[١١٦].

كذلك فقد صرح رئيس مكتب حزب الليكود، عضو الكنيست عوزي لاندو، بأن الحكومة، وبعد إنتهاء (عيد المساخر) اليهودي، قد أزالت القناع لكي تكشف عن وجهها الحقيقي. وحسب قوله، فان ما يحاول رابين وبيرس اخفاءه عن الجمهور الاسرائيلي، إنما يصدر بصورة جلية وواضحة على لسان الوزير ساريد. وأضاف لانداو قوله:

«إن ساريد، يعلن اليوم عن قرب قيام دولة للمخربين تكون عاصمتها القدس، وتستوعب مئات الآلوف من النازحين. الأمر الذي يشكل وصفة واضحة للانتحار القومي»[١١٧].

وقال عضو الكنيست ميخائيل ايتان (من الليكود)، إن الوزير ساريد يحاول أن يفرض مواقف يسارية متطرفة تعارضها غالبية الجمهور في اسرائيل. وقد طالب ايتان من رئيس الحكومة «أن يوضح من هو رئيس الحكومة الحقيقي، وما اذا كانت أقوال الوزير ساريد تعكس موقف الحكومة»[١١٨].

وقال رئيس كتلة تسوميت، عضو الكنيست اليعزر زندبرغ :

«إن أقوال الوزير ساريد إنما تعبر عن سياسة الخداع والكذب التي ينتهجها رابين وبيرس تجاه مواطني دولة اسرائيل، وتجاه ناخبي حزب العمل».

وأضاف قوله:

«إنه بات واضحا الآن لماذا يعارض رابين وبيرس سن قوانين ترمي الى تعزيز القانون الذي يعتبر القدس عاصمة أبدية لاسرائيل».

واستطرد زندبرغ محذرا بأن رابين وبيرس سيقومان قريبا بتسليم القدس للفلسطينيين لكي يقيموا عاصمتهم فيها[١١٩].

وفي إطار النقاش الذي أجراه الكنيست الاسرائيلي، في الثاني والعشرين من آذار عام ١٩٩٥، حول سلسلة طويلة من اقتراحات على جدول الأعمال، تتناول تصريحات الوزير ساريد، التي أيد فيها قيام دولة فلسطينية، ودعا فيها الى إخلاء المستوطنين اليهود من قلب مدينة الخليل. تساءل عضو الكنيست الليكودي، دافيد ليفي، عن الجهة التي فوضت الوزير ساريد بنقل البشرى الى

١١٦ صحيفة (هآرتس) ١٩/٣/١٩٩٥.
١١٧ المصدر السابق.
١١٨ المصدر السابق.
١١٩ المصدر السابق.

الشعب الاسرائيلي، بخصوص قيام الدولة الفلسطينية بعد بضعة شهور من إجراء الانتخابات في المناطق المحتلة؟ كما تساءل ليفي عما اذا كانت تصريحات ساريد تسهم في المفاوضات الجارية مع الفلسطينيين؟ وقال ليفي إنه خلافا للوزير ساريد، فان نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، مردخاي غور، أعلن بأن الحكومة تؤيد إبقاء الاستيطان اليهودي داخل مدينة الخليل، حتى في إطار التسوية الدائمة[١٢٠].

هذا، وفي معرض رده على الانتقادات التي وجهت له، قال الوزير ساريد أمام الكنيست:

«إنني أقول ما أقوله منذ عام ١٩٧٢، ولقد سبق وقلت بأنني لا أرى أية إمكانية لبقاء الاستيطان اليهودي في قلب مدينة الخليل، عندما يتم التوصل الى التسوية الدائمة».

وأضاف ساريد موجها كلامه الى ممثلي المعارضة في الكنيست:

«إن الفزاعة التي تسمى الدولة الفلسطينية، لم تعد تشكل مصدرا للخوف، حيث أن ما يرعب الجمهور حقا هو الارهاب».

ولقد قام وزير الشرطة الاسرائيلي، موشه شاحال، بالرد باسم الحكومة على الاقتراحات المقدمة الى جدول أعمال الكنيست. وأشار شاحال في معرض رده الى أن رئيس الحكومة كان قد أعلن في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، بأن حكومته ملتزمة فقط باتفاقية المبادىء، التي لا تتضمن أي التزام بإقامة دولة فلسطينية.

وفي معرض تعليق له على الضجة التي أحدثتها تصريحات ساريد، قال ألون بن، أحد كبار المحللين السياسيين في صحيفة (هآرتس):

«إن يوسي ساريد قد أخطأ القول عندما قال بأن الدولة الفلسطينية ستقوم عمليا بعد بضعة شهور، وبعد الانتخابات التي ستجري في المناطق المحتلة. وذلك لان الدولة الفلسطينية قائمة فعلا منذ اليوم، في قطاع غزة وفي أريحا، وأن هذه هي أهم حقيقة قررتها حكومة اسرائيل في المسيرة السلمية. وأن السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، هي بمثابة دولة من الناحية الفعلية، حتى ولو أنه كان من الأسهل، للاسرائيليين وللفلسطينيين وللطائفة الدولية، لأسباب تكتيكية، تجاهل ذلك في الوقت الراهن، والتخفي من وراء مصطلحات مثل الحكم الذاتي»[١٢١].

واستطرد بن قائلا:

«إن الادعاءات التي نسمعها اليوم، بخصوص الدولة الفلسطينية، إنما تعيد الى أذهاننا الطاقة الكبيرة، التي بذلت في السنوات التي سبقت

١٢٠ صحيفة (هآرتس) ٢٣/٣/١٩٩٥.
١٢١ المصدر السابق.

اوسلو، لإنكار ما كان يعرفه كل مواطن، وهو أن اسرائيل تجري محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية».

وخلص بن الى القول، بأن الانتقادات الشديدة ضد ساريد، لا تأتي من جانب اليمين، الذي أثنى بالذات على صدق ساريد، لكي يجرح الحكومة، وإنما تأتي من المجموعة التي تتولى إدارة المفاوضات مع الفلسطينيين. حيث ترى هذه المجموعة بأن ساريد قد أخطأ التوقيت، في حديثه عن أساس مركزي، في التسوية الدائمة، حتى قبل الاتفاق المرحلي. ومن الواضح أن كل هذه الأمور ليست سوى تلاعب بالالفاظ. فالدولة الفلسطينية باتت قائمة، كما أن الليكود أيضا يقبل بوجودها، من خلال موافقته على عدم احتلال قطاع غزة في حال فوزه في الانتخابات العامة القادمة[١٢٢].

من ناحيته، أعرب افرايم كام في مقال نشرته له صحيفة (معاريف) في الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٩٥، عن رأيه في أن تصريحات ساريد تنطوي على مبالغة بعيدة المدى، كما أنها تتجاهل عاملين رئيسيين في الصورة الشاملة: العامل الأول هو أن إنشاء مؤسسات فلسطينية معينة سوف يبقي الكيان الفلسطيني لفترة من الزمن في إطار الحكم الذاتي، بحيث لا يوجد أي منطق وأية حاجة، لوصف هذا الكيان بأنه دولة فلسطينية، حيث أن الجيش الاسرائيلي سيظل متواجدا في المناطق المحتلة، حتى بعد إعادة انتشاره. والمستوطنات اليهودية لن تفكك، وسوف يبقى الجيش الاسرائيلي مسؤولا عن حمايتها، وعن ضمان حركة الاسرائيليين وتنقلهم. كما إن مشكلة القدس، التي تعتبر عنصرا هاما في المفهوم الفلسطيني للدولة المستقلة، لن تطرح للنقاش في الوقت الراهن. كذلك فان مسألة الحدود سوف تبقى مفتوحة. ومن المحتمل القول بانه سوف تبقى خلافات في الرأي بيننا وبين الفلسطينيين، بشأن تقسيم ونقل الصلاحيات الاخرى، باستثناء الأمن. وكل هذه الأمور ستقتضي تدخلا اسرائيليا بارزا في المناطق المحتلة، وبصفة رئيسية في الضفة الغربية، الأمر الذي من شأنه أن يقيد من حرية عمل السلطة الفلسطينية[١٢٣].

أما العامل الثاني، فانه حتى بعد الانتخابات وإنشاء المؤسسات الفلسطينية، فان عقبات هامة سوف تبقى على طريق التطور الى دولة فلسطينية. وسوف يكون هناك وزن حاسم لموقف حكومة اسرائيل في هذا الخصوص. وفي الوقت الراهن، فان رئيس الحكومة وعددا من أعضاء الكنيست، بالاضافة الى أحزاب المعارضة، وغالبية الجمهور الاسرائيلي، يعارضون هذا الاحتمال. كما أن هناك أسئلة حاسمة اخرى تفتقر الى الجواب حتى الآن، في الطريق الى بلورة الكيان الفلسطيني: فهل أن الفلسطينيين قادرون على السيطرة على المناطق التي سوف تسلم لهم، وقادرون على قمع مراكز الارهاب والتطرف، والصعود على طريق المصالحة الحقيقية معنا؟ وهل سيكون بالامكان جسر الهوة الهائلة بين مواقف الأطراف في مسألة القدس، والحدود، والمستوطنات، والتوصل الى موافقة بشأن الإطار السياسي للكيان الفلسطيني[١٢٤]؟

ونظرا لان ساريد يحاول أن يبيع بيضة لم تولد بعد، ومن غير الواضح بعد متى وكيف ستولد، فان ذلك يشكل ضررا أيضا. وأن هذه الأمور إنما تؤكد مرة أخرى التصدعات وانعدام وضوح

١٢٢ المصدر السابق.
١٢٣ صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢٣.
١٢٤ المصدر السابق.

الأهداف الاستراتيجية في موقف الحكومة، هذا علاوة على أن رئيس الحكومة يمتنع عن أن يوضح بصورة علنية، بأن أقوال ساريد لا تعكس موقف الحكومة. وبأن من شأن هذه الأقوال أيضا رفع سقف التوقعات لدى الفلسطينيين، والاسهام في تفجر الاحباط عندما يتبين لهم بأن الواقع أقسى بكثير من توقعات وزير البيئة الاسرائيلي[١٢٥].

وحتى اذا ما اتضح أن المسيرة الحالية ستؤدي في نهاية الأمر الى دولة فلسطينية، ورغم أن هذا هو سيناريو محتمل ولا يمكن تجاهله، إلا أنه من غير المنطقي أن نلزم أنفسنا منذ الآن بهذا الطريق. وذلك لاننا بذلك سنفقد ورقة هامة، قبل أن تثبت منظمة التحرير الفلسطينية قدرتها على السيطرة على المناطق المحتلة، وسنسهم في زيادة تصلب موقف المنظمة في المفاوضات، وذلك بالذات في الوقت الذي نسعى فيه للحصول منها على بدائل هامة في إطار التسوية معها[١٢٦].

وفي تعليق له على هذا الموضوع قال يوسف حريف، أحد كبار المحللين السياسيين في صحيفة (معاريف)، إنه قد حان الوقت لكي توضح حكومة رابين، ليس فقط للفلسطينيين، وإنما للجمهور الاسرائيلي أيضا، ما تقصده فعلا من إصطلاح التسوية الدائمة.

وأشار حريف الى أن شمعون بيرس كان قد صرح خلال نقاش سياسي، أجرته الحكومة في الثالث من أيار ١٩٩٣، بأن الوقت قد حان لكي نقدم للفلسطينيين مفهومنا بشأن التسويات الدائمة في المناطق المحتلة.

وقال حريف أن بيرس كان محقا فعلا في قوله، بأن الوقت قد حان لتقديم مفهوم للفلسطينيين بشأن التسوية الدائمة. ولكن ليس فقط لهم، ولكن أيضا للاسرائيليين الذي يستحقون أن يعلموا بالحقيقة، وأن يعرفوا ما تسعى الحكومة للوصول اليه. وهل هو إنشاء دولة فلسطينية بعد بضعة شهور، أو مجرد «فصل أمني» أو ربما فصل سياسي؟

وتساءل حريف عما قصده رئيس الحكومة اسحق رابين، في حديثه أمام مؤتمر فرع حزب العمل في القدس، «بأن الحزب يعارض قيام دولة فلسطينية إلا أنه يؤيد قيام كيان فلسطيني، الى جانب دولة اسرائيل، بحيث تتحدد صورة هذا الكيان في المرحلة التي سنصل فيها الى التسوية الدائمة». وقال حريف أن تصريحات رابين هذه قد زادت من غموض الصورة اكثر مما اوضحتها. وان الوقت قد حان لكي يوضح رابين ما يقصده فعلا من اصطلاح الكيان الفلسطيني، وذلك حتى يعرف عرفات ما لا يمكنه أن يتوقعه. وان مثل هذا التوضيح حيوي، على خلفية الرأي الذي أبداه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، الميجور جنرال اوري ساغي، أمام الحكومة، وهو أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تكون مستعدة لقصر صلاحياتها على الشؤون الداخلية فقط.

وقال حريف، أن باستطاعة رابين تكرار القول «باننا نناقش الآن فقط موضوع التسوية المرحلية»، وان هذا القول ربما كان ملائما لغرض الانتخابات، لكي يظهر للجمهور الاسرائيلي بان اسرائيل لن تنسحب من الضفة الغربية. إلا أن رابين يذكر، بلا شك، ما سبق وقاله له صديقه الحميم،

١٢٥ المصدر السابق.
١٢٦ المصدر السابق.

الدكتور هنري كيسنجر، وهو أن الاعتراف الاسرائيلي بالكيان الفلسطيني سيكون أمرا لا رجعة فيه، وإنه أشبه ما يكون بانسحاب القوات الاسرائيلية. وانه سيكون من قبيل الوهم الافتراض بانه اذا لم تتصرف منظمة التحرير الفلسطينية وفقا للقواعد التي رسمت لها في الاتفاق المرحلي، فسوف يكون بالإمكان إعادة احتلال المناطق التي سيجري اخلاؤها، من أجل ضمان أمن اسرائيل.

وإزاء ما حدث هذا العام في العفولة، وفي بيت ليد، وفي تل أبيب، وما كاد سيحدث في بئر السبع، فانه سيكون من قبيل المراهنة الخطيرة المضي في تنفيذ اتفاقية اوسلو، بما في ذلك انسحاب الجيش الاسرائيلي، ونقل أراض في الضفة الغربية الى سلطة منظمة التحرير الفلسطينية، بدون إعطاء مفهوم بشأن عناصر التسوية الدائمة، ومدى قبولها من جانب الفلسطينيين[١٢٧].

وفي تعليق له على تصريحات الوزير ساريد، قال ران كسليف، ان ساريد لم يكشف سرا غامضا، بقوله إن ما سينشأ في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد الانتخابات، سيكون بمثابة جنين للدولة الفلسطينية. ومن هذه الناحية فانه يتفق بالذات مع اليمين، مع فارق واحد، وهو أن ساريد يرى في ذلك الجانب الايجابي. وفي الواقع، فان هذا ليس موضوع تقديرات ايديولوجية، وإنما اعتراف بالواقع، الذي يقول بأن الدولة الفلسطينية ستقوم بموافقتنا أو بدون موافقتنا، وانه من الأحسن أن تقوم بموافقتنا.

ومن هذه الناحية، فان كل حسابات التكلفة والجدوى الاقتصادية، المتعلقة بخطة الفصل ليست في محلها. ففي نهاية الأمر، ستكون هناك حاجة لهذا الفصل في وقت لاحق، وذلك عندما تنشأ الحدود بيننا وبين الدولة الثانية. وستكون هذه الحدود ضرورية اذا ما قامت هناك دولة ثانية[١٢٨].

وأعرب حاييم هنغبي عن رأيه في أن التصريحات الطنانة، التي أطلقها الوزير يوسي ساريد، ترمي الى تحقيق أهداف بعيدة كل البعد عن الغاية الظاهرية منها.

وتساءل هنغبي عن الأسباب التي دعت ساريد الى نفخ مثل هذا البالون المثقوب؟ وقال أن الفلسطينيين لم يكلفوا أنفسهم حتى بالرد على أقواله، وانهم احسنوا صنعا بذلك، وذلك لان الدولة الفلسطينية، حسب رؤيا ساريد، لا هي بالدولة ولا هي فلسطينية. وان الصحفي يوسف حريف، الذي حاول الوقوف على الاسباب التي دعت ساريد الى اطلاق بشراه، قد نقل عن ساريد قوله للصحفيين ما يلي:

«لقد كانت لدي نوايا خاصة بي، وان بامكانكم ان تكونوا واثقين من ان تصريحاتي لم تكن زلة لسان».

إن الاغبياء والساذجين من بيننا يمكنهم الوقوع في شرك ساريد، بحيث يرون حلمهم يتحقق في خطته السلمية: فاليسار يمكنه أن يجد في هذه الخطة دولة فلسطينية، أما اليمين فيمكنه أن يجد فيها حلمه الاستيطاني. في حين لن يجد فيها الفلسطينيون أي شيء حقيقي.

١٢٧ يوسف حريف، صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢٢.
١٢٨ ران كسليف، صحيفة (هارتس) ١٩٩٥/٣/٢١.

ويمكن القول أيضا، بأن ساريد، مثله كبقية الزعماء الاسرائيليين، يعتقد أن بمقدوره أن يفرض ارادته على الفلسطينيين، وأن يرغمهم على التسليم بالاستيطان، والتخلي عن تطلعهم الى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. إلا أن هذا الأمر لن يؤدي الى تحقيق السلام[١٢٩].

من ناحيته قال عوزي بنزيمن أن توقيت التصريحات، التي أطلقها يوسي ساريد، بخصوص قرب قيام دولة فلسطينية، لم يكن أمرا عارضا. بل انه جاء بهدف إقناع عرفات بالقيام بالخطوة الحاسمة، واتمام الصفقة، التي يجري طبخها بينه وبين شمعون بيرس. وهذه الصفقة تكاد تكون مكتملة، وبموجبها سيجري حتى شهر تموز القادم التوقيع على الاتفاق المرحلي، وفقا للشروط التالية: ستجري في الضفة الغربية انتخابات شخصية لرئاسة الحكم الذاتي، وكذلك انتخابات لمجلس الحكم الذاتي، وكنتيجة لهذه الانتخابات سيجري إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي، وسوف تتسلم هذه المؤسسات كافة الصلاحيات المتعلقة بحياة السكان الفلسطينيين، باستثناء الشؤون الخارجية والأمنية، وفي المقابل، سيعيد الجيش الاسرائيلي نشر قواته من جديد، وسينسحب فقط من جزء من المراكز السكانية. ولقد وافق عرفات، في الواقع، على أن تجري الانتخابات في جزء من المدن والقرى الفلسطينية من خلال تواجد الجيش الاسرائيلي[١٣٠].

ومع ذلك، فان هذا التفهم المبدئي الذي أحرزه بيرس وعرفات، قد يصطدم بعقبات في التنفيذ: فمن جهة يبدو أن رابين يتردد في اتخاذ قرار باخلاء وحدات الجيش الاسرائيلي، حتى من جزء من مدن وقرى الضفة الغربية، ومن جهة اخرى، يبدو أن الاجتماع الأخير الذي عقدته القيادة الفلسطينية في تونس، قد أدى الى فرض قيود على عرفات لثنيه عن قبول اجراء الانتخابات، طالما لم ينسحب الجيش الاسرائيلي من جميع مدن الضفة الغربية.

(٢) حلقة ماشوف: دولة فلسطينية في إطار التسوية الدائمة

في الاجتماع الذي عقدته (حلقة ماشوف) المتفرعة عن حزب العمل الاسرائيلي في العاشر من آذار ١٩٩٥، اتخذت الحلقة عدة قرارات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك لتقديمها كمشروعات قرارات الى مؤتمر حزب العمل الاسرائيلي الذي سينعقد في نهاية عام ١٩٩٥ او في مطلع عهام ١٩٩٦.

ومن أبرز المشروعات التي تعتزم حلقة ماشوف التقدم بها مشروعا يرمي الى تعديل الطرح السياسي للحزب، يجري بموجبه الموافقة على قيام دولة فلسطينية في إطار التسوية الدائمة.

كذلك سوف تتقدم الحلقة الى المؤتمر بمشروع قرار، يرمي الى اخلاء مستوطنات حتى قبل التسوية النهائية، ويدعو الى إجراء مفاوضات مع السوريين حول التسوية في الجولان، بحيث تقوم هذه التسوية على الحدود الدولية بين الدولتين. وعلى «احتياجات اسرائيل الأمنية».

هذا وفي الفصل المتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين، دعت حلقة ماشوف الحكومة للانتقال بسرعة

١٢٩ حاييم هنغبي، صحيفة (معاريف) ١٩٩٥/٣/٢٣.
١٣٠ عوزي بنزيمن، صحيفة (هارتس) ١٩٩٥/٣/٢٤.

الى مناقشة التسوية الدائمة، والقيام حتى خلال التسوية المرحلية، باخلاء مستوطنات من المناطق المأهولة بالسكان. وجاء في قرار الحلقة، أن الانتقال الى مناقشة التسوية الدائمة، من خلال القفز على التسوية المرحلية، هو أمر حيوي لمسيرة السلام، وذلك لان التردد وعدم اتخاذ القرارات، يجعل جزءا من الجمهور يفقد ثقته في مسيرة السلام. كما أن الانتقال الى مناقشات التسوية الدائمة، والموافقة على مبادئها، من شأنها منح الجمهور - الفلسطيني والاسرائيلي على حد سواء - إحساسا بأن اتفاقات السلام هي قرارات على المدى البعيد، وبان للسلام ثمارا حقيقية، وبان السلام وضع من العلاقات الممكنة، يمنح مزايا هامة لمن يختار السير فيه[١٣١].

هذا وينبغي الاشارة الى أن اخلاء المستوطنات لم يكن مشمولا في مشروع القرار الأصلي، الذي بلورته اللجنة السياسية في حلقة ماشوف، برئاسة الدكتور دان بونيه. إلا أن تسالي ريشف قد اقترح في مناقشات المؤتمر، الذي انعقد في العاشر من آذار، اضافة البند المتعلق باخلاء مستوطنات، وذلك بغية تمكين الخروج المنظم للجيش الاسرائيلي من المدن، تمهيدا لاجراء انتخابات السلطة الفلسطينية. وقد تم قبول اقتراحه هذا بالاجماع.

كذلك، فقد اقترحت حلقة ماشوف توجيه الدعوة الى حزب العمل، لالغاء معارضة الدولة الفلسطينية، كخيار للتسوية الدائمة. وجاء في هذا الاقتراح «أن الدولة الفلسطينية المنزوعة السلاح، والتي لن تكون قائمة على حدود الخط الأخضر، والتي سوف ترتبط برابطة كونفدرالية، أو باخرى مع الاردن، وكذلك بروابط اقتصادية مع اسرائيل، قد تشكلا حلا معقولا للمشكلة الفلسطينية».

وفي ردها على قرارات حلقة ماشوف، أكدت كتلة الليكود، أن القرارات التي تدعو الى وقف الاستيطان، واخلاء المستوطنات، وتأييد إقامة دولة فلسطينية، إنما تعكس الوجه الحقيقي لحزب العمل. وأن الليكود يعلق أهمية كبيرة على الأفكار التي يطرحها رئيس حلقة ماشوف، يوسي بيلين، وذلك لان التجربة قد أكدت بان ما يقوله بيلين ينفذه رابين بعد ذلك.

من ناحيته، أعرب وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيرس، عن تحفظه من قرارات حلقة ماشوف، بخصوص تقديم موعد التسوية الدائمة. ونقل عن بيرس قوله:

«انه اذا ما ذهبنا الى الحل الدائم، فاننا سنخلق من جديد الصراع كله».

هذا، ويذكر أن نائب وزير الخارجية، يوسي بيلين، الذي يحمل لواء القفز المباشر الى التسوية الدائمة، هو الذي اسس (حلقة ماشوف) التي تضم الجيل الصاعد الذي من المتوقع أن يتولى زعامة حزب العمل في المستقبل غير البعيد.

(٣) آراء المسؤولين الاسرائيليين في موضوع الدولة الفلسطينية

استنادا الى المراسل السياسي لصحيفة (هآرتس)، فقد قام البروفسور جيروم سيغال، رئيس منظمة (حركة السلام اليهودية الأمريكية)، بعرض اقتراح على كل من الرئيس الفلسطيني، ياسر

١٣١ (هآرتس) ١٢/٣/١٩٩٥.

عرفات، ووزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيرس، لتغيير صيغة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، ولاقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة وفي أريحا بصورة فورية. ونقل المراسل عن سيغال قوله، أن بيرس أعرب عن ترحيبه بهذا الاقتراح، في حين أعرب عرفات عن مخاوفه منه، إلا أنه وعد بدراسته[١٣٢].

ونقل المراسل عن مصدر سياسي اسرائيلي كبير قوله، أن شمعون بيرس اقترح قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة، وأن بيرس علل اقتراحه هذا، بان إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة سوف تسهل على الفلسطينيين إظهار المرونة تجاه اسرائيل في موضوع إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية[١٣٣].

وفي معرض تعليقه على التصريحات المنسوبة للدكتور نبيل شعث، والتي أفادت بأن السلطة الفلسطينية تلقت من اسرائيل إقتراحا باقامة دولة مستقلة في قطاع غزة، مقابل تنازل الفلسطينيين عن السيطرة العسكرية في الضفة الغربية، فقد صرح شمعون بيرس لمراسل صحيفة (هآرتس)، بأن هناك أفكارا من كافة الأنواع، إلا أن الاقتراحات التي تطرح في وثائق رسمية هي فقط التي تلزم الحكومة[١٣٤].

هذا وقد نقلت إذاعة اسرائيل عن شمعون بيرس قوله، انه لم يتقدم باقتراح رسمي الى الفلسطينيين بخصوص إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة. ومع ذلك فقد اقتبست الاذاعة عن جهات في حزب العمل الاسرائيلي قولها في هذا الخصوص، إن هذا الاقتراح يتلاءم ومفاهيم بيرس، الذي يحبذ قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة، كما يحبذ قيام إتحاد كونفدرالي في الضفة الغربية.

من ناحيته، كشف رئيس الحكومة الاسرائيلي اسحق رابين، عن بعض آرائه أزاء عدد من القضايا التي تتعلق بالنزاع الفلسطيني-الاسرائيلي، وبمستقبل المسيرة السلمية الجارية مع الفلسطينيين. ففي مقابلة مع مجلة (يو.اس.نيوز) الأمريكية، قال رابين إنه يؤمن بأن (أرض اسرائيل) كلها ينبغي أن تكون تحت السيطرة اليهودية، ومع ذلك، فانه على ثقة بأن هذا الأمر ليس عمليا، لانه من شأنه أن يحول (أرض اسرائيل) الى بوسنه ثانية[١٣٥].

وقال رابين:

> «واستنادا الى ذلك، فانه كان بودي أن أرى كيانا فلسطينيا الى جانب اسرائيل، يقوم فوق جزء كبير من الضفة الغربية، وذلك في الأماكن التي يعيش فيها غالبية الفلسطينيين. وان هذا الكيان الفلسطيني، يمكن أن يمتد على معظم أنحاء الضفة والقطاع، ولكن بدون أن تضطر اسرائيل للعودة الى حدود عام ١٩٦٧. والأهم من ذلك كله، فانني أود أن أرى القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية. وعلى المدى البعيد فسيكون بالامكان رؤية نوع من التعاون والعمل المشترك مع اسرائيل والاردن

١٣٢ (هآرتس) ٩/٤/١٩٩٥.
١٣٣ المصدر السابق.
١٣٤ المصدر السابق.
١٣٥ صحيفة (معاريف) ١٦/٤/١٩٩٥.
١٣٦ المصدر السابق.

كدولتين، ومع الفلسطينيين ككيان مستقل، في موضوع القدس»[١٣٦].

إن أقوال رابين هذه، إنما ينظر اليها من قبل معلقين في الولايات المتحدة على أنها تمثل مزيدا من المرونة في مواقفه، وتلميحا الى استعداده للتسليم بوجود دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل، واستعدادا معينا للتوصل الى تسوية حل وسط، بشأن مكانة القدس، في المستقبل البعيد، بعد إكمال المسيرة السلمية[١٣٧].

وبخصوص المستوطنات قال رابين:

«أنا لا اعارض إزالة المستوطنات، الا أن ذلك ينبغي أن يجري في إطار التسوية الدائمة»[١٣٨].

وحول موقفه من موضوع خطة الفصل قال رابين:

«أنا لا اريد الدخول في تفاصيل هذه الخطة. ولكني من الذين يؤمنون بالفصل كمفهوم سياسي. وقد قلنا ذلك قبل الانتخابات، وقلنا ذلك على سبيل تطبيق سياستنا. وعندما يدور الحديث عن العلاقة بيننا وبين الفلسطينيين، فاننا لا نؤيد فكرة أرض اسرائيل الكبرى. ونحن نؤمن بحق الشعب اليهودي في كل أرض اسرائيل، إلا أن الواقع اليوم لا يسمح بذلك. حيث يوجد اليوم في المناطق المحتلة أكثر من مليوني فلسطيني، بالاضافة الى مليون فلسطيني من مواطني دولة اسرائيل، مقابل نحو ٤,٤ مليون يهودي. ونحن نريد دولة يهودية لا دولة مزدوجة القومية. ومع ذلك فنحن لن نعود الى خطوط عام ١٩٦٧. كما نصر على بقاء القدس الموحدة تحت سيادة اسرائيل عاصمة أبدية للدولة العبرية. وهناك أمر آخر، وهو اننا نصر على أن نهر الاردن وغور الاردن ينبغي أن يشكل حدودنا الأمنية الشرقية، كما نصر على إجراء تعديلات تمنحنا الأمن ولا تضيف الينا اعدادا جديدة من الفلسطينيين. وفي نهاية الأمر، فان الحل الشامل ينبغي أن يقوم على شكل مثلث يشمل اسرائيل والاردن، كدولتين، كما يشمل كيانا فلسطينيا، يمتد فوق معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا انه يكون أقل من دولة»[١٣٩].

وفي معرض مقابلة أجراها معه التلفزيون الاسرائيلي في السادس عشر من نيسان عام ١٩٩٥ قال رابين :

«اذا ما وافق الفلسطينيون على قبول اقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة فقط، بحيث يتركون الضفة الغربية جانبا، فسيكون بالامكان عندها التباحث معهم حول هذا الموضوع. وانني لا أخشى من قيام دولة فلسطينية، اذا ما

١٣٧ المصدر السابق.
١٣٨ صحيفة (هارتس) ١٤/٤/١٩٩٥.
١٣٩ المصدر السابق.
١٤٠ صحيفة (هارتس) ١٧/٤/١٩٩٥.

اقتصر وجودها على غزة فقط»[١٤٠].

وفي مقابلة صحفية نادرة، أعرب أبراهام شالوم، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الاسرائيلي (الشاباك) عن رأيه في أن هناك مصلحة استراتيجية لاسرائيل بالوصول الى تسوية مع الفلسطينيين.

وقال شالوم:

«ان هناك أمرا ينبغي معرفته، وهو انه اذا لم يتم تحقيق سلام مع الفلسطينيين، فلن يكون هناك سلام مع العرب. وان السلام مع الفلسطينيين ينبغي أن يقوم على أساس تسوية حل وسط، وانه لا يجوز السماح لاية عمليات تخريبية، مهما كانت موجعة، عرقلة وتشويش هذه المسيرة السلمية الكبيرة[١٤١]

«إن مسيرة السلام مع الفلسطينيين تدفع اسرائيل نحو تغيير حقيقي. ومع أن هذا ليس بالأمر السهل، إلا أن هذا التوجه، المتمثل في التقرب من العرب ينبغي أن يستمر، لانه اذا ما حدث صدع كامل، فان ذلك يعني نشوب حرب جديدة. واذا لم نتقدم نحو التسوية في الضفة الغربية، فان ذلك سيؤدي الى التطرف هناك ايضا، وأن الانتفاضة أشد خطرا على اسرائيل من الارهاب. وأن المخرج الوحيد من الطريق المسدود، الذي وصلت اليه مسيرة السلام الفلسطينية–الاسرائيلية، يتمثل في التنازلات المتبادلة من كلا الجانبين.

«انه يتوجب على اسرائيل إخلاء بعض المستوطنات مثل مستوطنة نتساريم، حيث أن هذا الأمر يمثل مصلحة اسرائيلية، كما يتوجب على اسرائيل بذل جهود كبيرة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة.

«إن قيام دولة فلسطينية هو الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني–الاسرائيلي، وإن إقامة دولة فلسطينية يعتبر مصلحة اسرائيلية. وانه يتوجب الوصول الى وضع تقوم فيه الى جانب اسرائيل دولة فلسطينية، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، أي دولة مع حكومة، ومع صلاحيات، ومع مسؤولية، لانه اذا لم نقم بتسليم الفلسطينيين صلاحيات كاملة. فانه لن يكون بالامكان مطالبتهم بتحمل المسؤولية»[١٤٢].

هذا وفي تعليقه على التصريحات التي صدرت عن اسحق رابين وعن شمعون بيرس، بخصوص إمكانية قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة، قال الصحفي الاسرائيلي دان مرغليت:

١٤١ صحيفة (يديعوت احرونوت) ٢٠/٤/١٩٩٥.
١٤٢ المصدر السابق.
١٤٣ دان مرغليت صحيفة (هارتس) ٢٠/٤/١٩٩٥.

«انه يجدر بالفلسطينيين النظر بجدية الى الاقتراحات الصادرة في هذا الخصوص، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي لا يعارض فيها رابين قيام سيادة فلسطينية على جزء من هذه البلاد، كما أن تصريحات رابين هذه، قررت مبدأ لن يكون بالامكان التراجع عنه. وأن ما بقي الآن فقط هو الخلاف حول رسم خط الحدود، وهو أمر يمكن التوصل الى تسوية حل وسط حوله[١٤٣].

«إن قيام سيادة فلسطينية كاملة في قطاع غزة أولا، وفقا لاقتراح بيرس، يعني تقرير مصير المستوطنات اليهودية القائمة هناك، حيث أن سكان المستوطنات اليهودية في غوش قطيف، وفي كفار دروم، وفي نتساريم سيكونون مضطرين عندها للاختيار بين الحصول على الهويات الفلسطينية، وبين التخلي عن مستوطناتهم والانتقال الى اسرائيل.

«ويمكن القول بأن هناك تحولا هاما في الرأي العام الاسرائيلي، في كل ما يتعلق بامكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. وأن اليمين الاسرائيلي لم يحاول إثارة أية ضجة في أعقاب تصريحات رابين وبيرس حول قيام سيادة فلسطينية كاملة في جزء من أرض اسرائيل، كما أن زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، وعد ناخبيه بعدم العودة الى احتلال قطاع غزة.

«إن الدخول في نقاش حول قيام سيادة فلسطينية في قطاع غزة أولا، سيكون من شأنه أيضا تسريع المفاوضات حول تطبيق اتفاقية اوسلو. كما يمكن القول بأن هناك في الزعامة الفلسطينية من يدرك الميزة التي يمكن أن تسفر عنها هذه الفكرة بالنسبة للفلسطينيين»[١٤٤].

من جهته، أعرب الباحث الاسرائيلي ميرون بنفنستي عن اعتقاده بأن القيمة الأيديولوجية للمطالبة باقامة دولة فلسطينية الآن تتمثل في انها تمكن من التخلص من المعضلة الحقيقية للتعايش اليهودي-العربي في (أرض اسرائيل). ففي اللحظة التي يتم فيها انفصال الكيان الفلسطيني عنا فانه سيكون بمقدورنا تجاهل كل شحنات الذنب والاستغلال والحرمان، وبصورة رئيسية، فاننا سوف نتوصل في نهاية الأمر الى التطهير العرقي، الذي سنحاول اظهاره كتحقيق للحلم الفلسطيني في الحرية الوطنية"[١٤٥].

ومن هذه الناحية، فان مسيرة اوسلو تشكل فعلا أرضية جيدة لاحراز هدف التطهير العرقي، وذلك على الأقل من ناحية شطب الآخرين من الوعي. وانه ليس من قبيل المصادفة أن نشهد، خلال عملية تطبيق ما يسمى بمسيرة السلام مع الفلسطينيين، تتابع الأحداث التي تبلغ حد العنصرية، وذلك كالطوق الأمني، ومنع التجول الذي فرض في مدينة الخليل، اثناء احتفالات اليهود بعيد

---

١٤٤ المصدر السابق.
١٤٥ ميرون بنفنستي، صحيفة (هارتس) ١٩٩٥/٤/٢٧.
١٤٦ المصدر السابق.
١٤٧ المصدر السابق.

الفصح اليهودي، وقرار مؤتمر اتحاد الكتاب العبريين، القاضي بشطب اقتراح يدعو الى ضم كتاب من غير اليهود الى الاتحاد[١٤٦].

ومع أن استخدام اصطلاح التطهير العرقي يبدو أمرا متطرفا، إلا أنه بالاضافة الى مدلوله كمفهوم مرادف للأبعاد والطرد والقتل الجماعي، فانه ينطبق كذلك على التطهير المحدد بالزمن، وذلك كمنع التجول الذي يقصد منه تفريغ ساحة السوق من «الآخرين»، أو التطهير المحدد بالمكان، وذلك لفرض الطوق الأمني الذي يمنع الآخرين من التجول في ساحة السوق الخاصة بنا[١٤٧].

وأن الحل للطريق المسدود في المسيرة السلمية لا يتأتى من خلال صيغة سحرية لاقامة دولة فلسطينية في غزة أولا. بل بالعكس، حيث أن رفع هذا الاقتراح الى مستوى أيديولوجي-مبدئي من شأنه فقط إبعاد المواجهة مع المبدأ القائل بأن هناك قيمة لحق البقاء، فقط اذا ما كان مستندا على العدل والأخلاق[١٤٨].

---

١٤٨ المصدر السابق.

«خطة الفصل» الإسرائيلية

خط «دفاعي- أمني» حول الكتل الاستيطانية واحتمال ضم قرى فلسطينية
قوات متنقلة وحواجز إسمنتية وقنوات و٤ أنواع من «الحدود»
استمرار تشغيل فلسطينيين ومنطقة تجاره حرّه ومعابر للعمال والبضائع

أعد ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية «مخطط فصل» من طرف واحد يتضمن إقامة خط «دفاعي- أمني» حول الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية التي تريد إسرائيل ضمها في إطار الحل الدائم، والاحتفاظ بالسيطرة الإسرائيلية على المستوطنات المعزولة وعلى منطقة «حزام أمني» واسعة في غور الأردن كورقة مساومة إلى حين التوصل لاتفاق.
وقالت صحيف «هآرتس» التي استعرضت هذه الخطة أن «إدارة المسيرة الإسرائيلية – الفلسطينية» في ديوان رئيس الحكومة أعدت مخطط الفصل المذكور، ومن الجدير بالذكر أن هذه الهيئة تشرف على أعمال لجان كثيرة من الوزارات الرئيسة والهيئة الأمنية وخبراء من خارجها.

التنفيذ

وأكد رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود باراك أن تنفيذ مخطط الفصل سيتم فقط في واحدة من ثلاث حالات:

- رداً على إعلان إقامة دولة فلسطينية من طرف واحد.
- في حال وجود وضع أمني خطير.
- كجزء من اتفاق مع السلطة الفلسطينية.

وقرر باراك الامتناع عن القيام بخطوات ميدانية لا يمكن التراجع عنها للحيلولة دون المس بالتطلع المستقبلي للتوصل لاتفاق. أما الإجراءات التي اتخذها الجيش الإسرائيلي مؤخراً في الضفة الغربية مثل نقل حواجز على الخط الأخضر إلى داخل أراضي الضفة الغربية فنجمت عن اعتبارات أمنية متعلقة بحماية مستوطنات على حد قول المصادر الإسرائيلية، وليس كجزء من قرار الفصل.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي بأن الخطوات الأمنية «ليست مفصولة عن الاعتبارات العامة للتفاهم الذي تم التوصل إليه في كامب ديفيد ولا يجب النظر إليها كخطوة تشير إلى أن إسرائيل تتبنى توجهات أخرى غير التطلع للتوصل إلى اتفاق».

■ «الهوية اليهودية لإسرائيل»

وقالت المصادر أن مخطط الفصل «للحفاظ على الهوية اليهودية لإسرائيل من خلال الانفصال الديمغرافي عن الفلسطينيين »، وتقع في بؤرة هذا المخطط الكتل الاستيطانية التي ستضم إلى إسرائيل حسب التفاهم الذي تم التوصل إليه في كامب ديفيد وحسب مشروع الرئيس الامريكي بيل كلينتون. ويقترح معدو المخطط التركيز على المصالح الأمنية الإسرائيلية الحيوية والامتناع عن توسيع الكتل الاستيطانية دون الحاجة لذلك، ويعتقدون بأنه يجب تضمين المخطط أراضي توجد موافقة أمريكية على ضمها لإسرائيل في المستقبل، ومن المحتمل موافقة الفلسطينيين على ضمها.

وقالوا للوزراء لدى عرضهم المخطط على المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية قبل عدة أسابيع: «في حال أصبحت الأوضاع أكثر عنفاً وأكثر هشاشة، وفي حال تقلص معايير المرونة الإسرائيلية، يجب أن تكون المنطقة الأمنية في غور الأردن أكثر اتساعاً والكتل الاستيطانية أكثر اكتمالاً».

وحسب المصدر السياسي الإسرائيلي، لا توجد خارطة متفق عليها للفصل وحافظت إسرائيل في إطار مباحثاتها مع السلطة الفلسطينية على عرض بدائل مختلفة، ويفضل الجيش توسيع السيطرة الأمنية وتوسي «الخاصرة الضيقة »لدولة إسرائيل شمال غرب الضفة الغربية، واقترحت مؤسسات رسمية أخرى ضم عدد أكبر من المستوطنات لإسرائيل، وعلى سبيل المثال ترد الكتلة الاستيطانية الشمالية وفي بعض الخرائط بينما لا تشاهد في خرائط أخرى.

■ الكتل الاستيطانية

أما الكتل الاستيطانية التي يتضمنها مخطط الفصل في «محيط القدس» (معاليه أدوميم وغوش عتصيون وجبعات زئيف) وكتلة أرئيل-كرني شومرون وكتلة كريات سفر قرب موديعين والمستوطنات المجاورة للخط الأخضر مثل الفية منشه وسلعيت وهار آدار وبيت حورون وأخرى.

وينص المخطط على أن تحاط الكتل الاستيطانية بخطوط دفاعية مريحة قصيرة قدر الإمكان، ولهذا ستضم بداخلها قرى فلسطينية. أما في حال التوصل لاتفاق فستكون الخطوط الدفاعية ملتوية بحيث توجد جيوب فلسطينية وإسرائيلية متداخلة. لكن في حال تنفيذ مخطط الفصل في «أوضاع تسودها أزمة» ومن طرف واحد فإن الهدف الأهم سيكون منع الاحتكاك، ولهذا فإن خط الفصل يجب أن يكون بسيطاً ومستقيماً قدر الإمكان.

■ خطوط غير ثابتة

وبهدف الامتناع عن خطوات غير قابلة للتراجع. يقترح المخططون عدم إقامة جدران اليكترونية حول الكتل الاستيطانية، بل وضع قوات متنقلة وعقبات مثل مكعبات من الإسمنت المسلح وحفر قنوات تؤدي إلى وجود خط دفاعي لكن يمكن نقلها بعد التوصل إلى اتفاق.

وقالت المصادرة الإسرائيلية، «لا معنى لاستثمار المليارات دون جدوى»، مضيفة أنه لا توجد نية لاقامة جدار على طول «الخط الأخضر» وذلك من أجل عدم اعتباره حدوداً في ظل عدم وجود اتفاق، وفي بعض الأماكن خصوصاً تلك التي لا توجد فيها توترات أمنية لن تقام «عقبات» وعلى سبيل المثال حول مستوطنة هار آدار.

ويتضمن مخطط الفصل أسساً قانونية وادارية مفصلة لربط الكتل الاستيطانية بإسرائيل استعداداً لاحتمالات ضمها بالمستقبل، وتم تحديد كيفية مرور خطوط البنية التحتية المشتركة اليوم للمستوطنات ومناطق السلطة الفلسطينية وكيف سيتم ربط المستوطنات بالسلطات البلدية وما هي المدارس التي سيدرس الطلاب فيها.

وعلى سبيل المثال تعتبر مستوطنة هار آدار اليوم تابعة للمجلس الاستيطاني اللوائي «بنيامين» ومن المقرر انضمامها إلى المجلس العام للبلدات المجاورة داخل الخط الاخضر مثل «معاليه حميشاه» أما المستوطنات الواقعة قرب كريات سفر فستضم إلى منطقة موديعين.

■ «شوارع فصل»

وبهدف تشديد الارتباط بإسرائيل ستعبد «شوارع فصل» وعلى سبيل المثال شارع قاطع شمال الضفة الجنوبي الذي جرى الإسراع بتعبيده، وسيقصر هذا الشارع المسافة إلى أرئيل ولن يمر عبر قرى فلسطينية. ويخطط لتعبيد شوارع مماثلة لربط الكتلة الاستيطانية «نعله-نيلي» والفيه منشيه بالخط الأخضر. أما الشوارع القديمة التي لا يسافر إسرائيليون فيها ولا يقوم الجيش بإرسال دوريات إليها فتنقل بالتدريج للسيطرة الفلسطينية حتى بدون أي اتفاق.

وتتطلع إسرائيل إلى ضم عدة عائلات فلسطينية أيضاً، لكن في ظل وضع متأزم ستجبر على معالجة قرى فلسطينية ستبقى داخل الكتل الاستيطانية.

وحسب الاقتراح ستبذل مجهودات لعدم المس بمسار حياتهم الطبيعي، وستستطيع قرى مثل جبع ووادي فوكين في غوش عتصيون الحفاظ على ارتباطها بالمناطق البلدية التابعة لبيت لحم وبيت جالا حتى بعد الفصل.

■ أساس لحل دائم!

وأعدت «إدارة المسيرة الإسرائيلية – الفلسطينية» المخطط في البداية كأساس لحل دائم محتمل مع السلطة الفلسطينية يرتكز على فصل سياسي وديمغرافي واقتصادي. وأشرفت الإدارة على عمل لجان من الوزارات الرئيسة المختلفة ومن الهيئة الأمنية وخبراء من خارجها. وبعد فشل كامب ديفيد وجه باراك تعليمات للاستعداد لفصل من طرف واحد وذلك كرد على إمكانية إعلان السلطة الفلسطينية من طرف واحد عن إقامة الدولة الفلسطينية وكلفت الإدارة بإعداد مخطط تحت إشراف افرايم سنيه نائب وزير الدفاع وبمشاركة مؤسسات كثيرة أشرفت على إعداد أجزاء من المخطط.

وارتكزت فرضية العمل الرئيسة على أن الصراع سيحل فقط في إطار المفاوضات ولهذا يجب أن لا تؤدي الخطوات المقترحة إلى إغلاق الطريق في المستقبل أمام طاولة المفاوضات.
وحللت «الإدارة» ردود الفعل الإسرائيلية المطلوبة بعد الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية وعرضت رزمة ردود فعل إسرائيلية محتملة على أنواع إعلان محتملة مع أو بدون ترسيم حدود مع أو بدون القدس مع أو بدون حق عودة اللاجئين.

بدائل ضبابية

واقترح الطاقم الحفاظ على «ضبابية» بحيث تحتفظ إسرائيل ببدائل ردود مختلفة تتوافق مع مدى الربح والخسارة على الساحة الدولية وبحيث لا تكون ملزمة ومنذ البداية بخطوات اتخذتها.
وكانت حكومة نتانياهو السابقة قد قررت بأن إسرائيل وكرد فعل على الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية «ستدرس تطبيق القانون الإسرائيلي» على أجزاء من الضفة الغربية، أما باراك فتطلع إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات مسبقة وقال بأنه سيتخذ قرارات بخصوص ردود الفعل وباحتمالات الاعتراف بالدولة الفلسطينية عند الوصول إلى تلك المرحلة».

المجال الاقتصادي

ويكمن الفرق الوحيد بين الفصل من طرف واحد والفصل بالاتفاق في المجال الاقتصادي حيث توقع معدو الحل الدائم وجود دولتين منفصلتين ترتبطان بمنطقة تجارة حره. وفي حال وجود خطوات من طرف واحد فإن من مصلحة إسرائيل الامتناع عن الفصل.
تتمتع إسرائيل اليوم بأفضلية هائلة بالتجارة مع السلطة الفلسطينية، إذ يبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية ١,٨ مليار دولار بينما تستورد إسرائيل منها ٠.٧ مليار دولار سنويا ، وتبيع إسرائيل للفلسطينيين الكهرباء والوقود والغاز وتريد الاستمرار بذلك بالمستقبل.

العمال الفلسطينيون

وقال مصدر سياسي إسرائيلي: «حتى إذا وجد فصل مادي لاحتياجات أمنيه، لن يوجد فصل في المجالات الأخرى بل ستسود حياة مشتركة تفصلها حدود أمنية» ووفقاً لذلك تم التأكيد بأن المصالح الإسرائيلية طويلة الأمد، تستوجب استمرار تشغيل فلسطينيين وذلك رغم أن المدى القصير، استوجب فرض اغلاق.
وقال المصدر نفسه: «لم تعرض فكرة الإغلاق بتاتاً بهدف معاقبة الفلسطينيين، حاولنا إقامة حياة طبيعية بكافة السبل لأن هذه هي مصلحتنا على المدى الطويل».

«حدود قابلة للتنفس»!

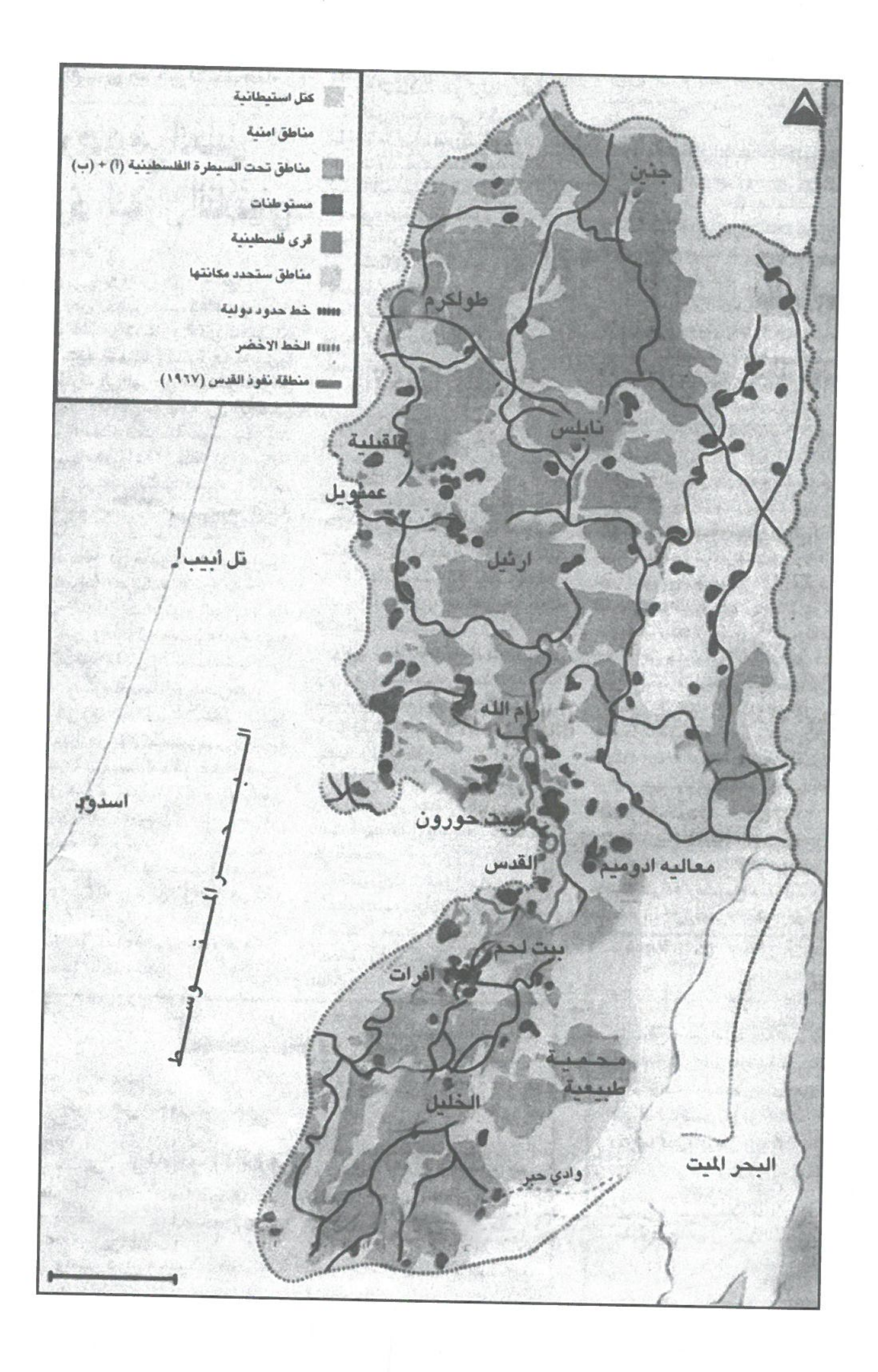
وأعد الذين صاغوا مخطط الفصل «نظاماً حدودياً بين إسرائيل والدولة الفلسطينية»، حيث ستوجد «حدود قابلة للتنفس لكن خاضعة للمراقبة» تسمح بإقامة اقتصاديين منفصلين مع منطقة تجارة حرة، وستقام على الحدود معابر للحركة التجارية والسيارات ولأعمال الفلسطينيين في اسرائيل. وحسب أقوال مصدر إسرائيلي كبير فإن «الهوة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تسمح بإيجاد حدود مفتوحة كما هو عليه الوضع بين فرنسا وسويسرا، وعرضت فكرة أن تقيم إسرائيل وفلسطين علاقات اقتصادية بينهما ترتكز على مصالح الطرفين وذلك في إطار منطقة تجارة حرة، ومن أجل إقامة هذه المنطقة يجب إيجاد حدود ناشطة تمر عبرها السيارات والبضائع وخاضعة للمراقبة».

٤ أنواع من الحدود

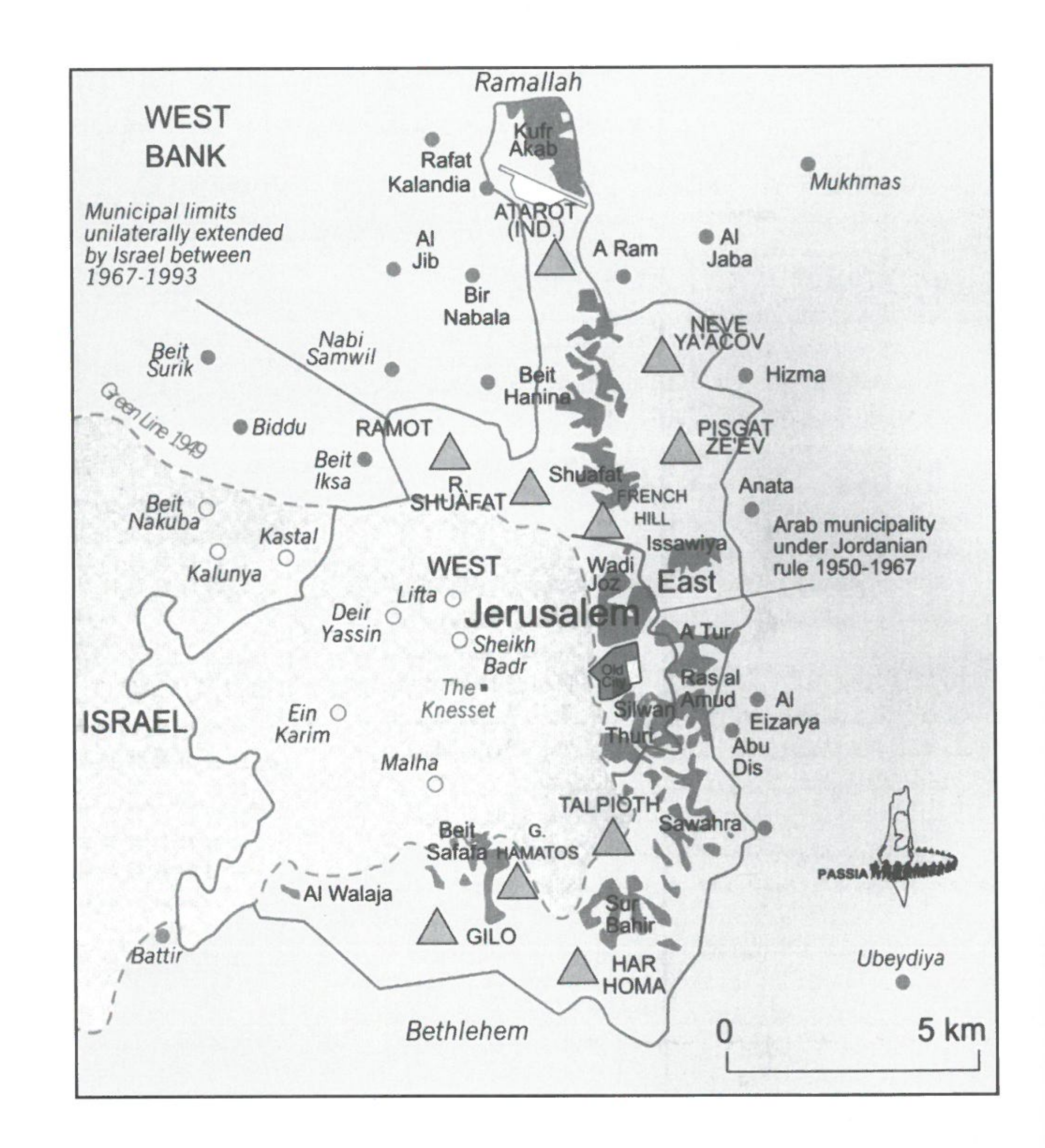
وحددت «الإدارة» في وثيقتها أربعة أنواع من الحدود:
١- مناطق مفتوحة، وعلى سبيل المثال جنوب جبل الخليل
٢- ومناطق زراعية
٣- ومناطق صناعية
٤- ومناطق بناء
وبموجب المخطط تقيم سلطة المطارات الإسرائيلية عددا من المعابر للتجارة والسيارات والأشخاص ومعابر خاصة بالفلسطينيين الذين يتوجهون للعمل في إسرائيل، أما حماية الحدود فتلقي مسئوليتها على كاهل سرايا من الجيش وحرس الحدود.

لا توجد قائمة بالمستوطنات التي سيتم إخلاؤها

ولم تعد حكومة باراك مخطط إخلاء للمستوطنات المعزولة في إطار الاتفاق مع الفلسطينيين أو الفصل من طرف واحد، وقال مصدر سياسي رفيع المستوى: «لا توجد في أي مكان قائمة بالمستوطنات التي من المفروض إخلائها».
وجرى الحديث في اجتماعات «الإدارة» حول نماذج عامة فقط متعلقة بمستقبل المستوطنات وبدائل مختلفة: بقائها في مواقعها أو نقلها إلى كتل استيطانية أو إخلائها ودرست الأبعاد المختلفة لكل بديل، لكن لم تعد خارطة أو مخططات اخلاء.
وحسب أقوال المصدر المذكور، «لم يبحث أي شخص الإخلاء العملي، ولن يخاطر أي شخص بحث ذلك، وتناولنا فقط الكتل الاستيطانية التي ستضم لإسرائيل».



كتل استيطانية
مناطق امنية
مناطق تحت السيطرة الفلسطينية (أ) + (ب)
مستوطنات
قرى فلسطينية
مناطق ستحدد مكانتها
خط حدود دولية
الخط الاخضر
منطقة نفوذ القدس (١٩٦٧)
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
عمنويل
تل أبيب
ارئيل
رام الله
اسدود
بيت حورون
القدس
معاليه ادوميم
بيت لحم
افرات
محمية طبيعية
الخليل
البحر الميت



Ramallah
WEST BANK
Municipal limits unilaterally extended by Israel between 1967-1993
Kufr Akab
Rafat
Kalandia
Mukhmas
ATAROT (IND.)
Al Jib
A Ram
Al Jaba
Bir Nabala
Nabi Samwil
Beit Surik
NEVE YA'ACOV
Beit Hanina
Hizma
Green Line 1949
Biddu
RAMOT
PISGAT ZE'EV
Beit Iksa
R. SHUAFAT
Shuafat
FRENCH HILL
Anata
Beit Nakuba
Kastal
Issawiya
Arab municipality under Jordanian rule 1950-1967
Kalunya
WEST
Wadi Joz
East
Lifta
Jerusalem
Deir Yassin
Sheikh Badr
A Tur
Old City
The Knesset
Ras al Amud
Al Eizarya
ISRAEL
Ein Karim
Silwan
Thuri
Abu Dis
Malha
TALPIOTH
Sawahra
Beit Safafa
G. HAMATOS
PASSIA
Al Walaja
Sur Bahir
GILO
Battir
HAR HOMA
Ubeydiya
Bethlehem
0
5 km



هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢، بريد ألكتروني: passia@palnet.com ، صندوق بريد: ١٩٥٤٥، القدس
Tel: 972-2-6264426, Fax: 972-2-6282819, E-mail: passia@palnet.com, P.O.Box 19545, Jerusalem